



کتاب
العلم العربیہ
تالیف

محمد بن عبد الرحمن بن
محمد بن عبد الہادی النحوی
رحمہ اللہ

طبع

فی مدینۃ لیدن المخرّوسۃ مطبعۃ بریل
سنۃ ۱۸۸۶ المسیحیۃ المطابقۃ سنۃ ۱۳۰۴ الهجریۃ

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا يسر وتم بالخير

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري النخعي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء ومالغ العطاء ذي الجود والايذاء والاعادة والابناء المتوحد بالاحدية القديمة المقتسة عن الحين والفتاء اهل الصفات الازلية المثمرة عن الزوال والفتاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء *

وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرا من مفاهيم النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل وأوضح فساد ما عداه بوضع التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعنيته من الاسهاب والتطويل وسهلت على المتعلم غابة التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

من قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحد كلمة كقولك نبتة ونيق ولبنة ولبن وثقة وثن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتاليته على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق على المنفرد وعلى غير المنفرد واما الكلام فلا ينطلق الا على المنفرد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لما قيل لانا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

من الاقسام الثلاثة لشيء في النفس شيء لا يمكن التصير عنه بإزاء ما سقط
 فلما عثر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دل على انه ليس الا هذه الاقسام
 الثلاثة فان قيل لم يسمي الاسم اسما لمسيل اختلف فيه النحويون فذهب
 البصريون الى انه سمي اسما لوجهي احدهما انه سما على معناه وعلا على ما
 تحت من معناه فسمي اسما لذلك والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لما
 تلت مراتب فتها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر
 عنه وهو الحرف نحو هل ويل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به
 ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سميوا الا انهم حذفوا
 الواو من آخره وعوضوا الهزة في اوله فصار اسما ووزنه اقح لانه قد
 حذف منه لامه التي هي الواو في سمي وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما
 لانه سمي على المعنى يعرف بها والعمدة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
 حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها الهزة فصار اسما ووزنه اقل لانه
 قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك تقول في
 تصغيره سمي نحو حنو وحقى وفتو وفتى ولو كان مأخوذا من السمة
 لوجب ان تقول وسم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة
 فلما قيل سمي دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه
 سميوا الا انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سيّد وهين وميت والاصل فيه سبيد
 وهيون وميوت الا انه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء

الى الواو لان الياء اخفت والواو انتقل فلما وجب قلب احدهما الى
 الآخر كان قلب الواو التي هي انتقل الى الياء التي هي اخفت اولى والوجه
 الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو واحياء وقنو واقنآء ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قبل اسماء دل
 على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حنآء وكسآء وسماء
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وقبل قلبت الف لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فتحة لازمة فتحروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن خارج غير حصين لم يعتدوا
 بها فقلبو الواو الف فاجتمع الفان الف زائدة والف متقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلب المتقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة
 اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل اسميته دل على
 انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى وبغزى
 ويشقى والاصل يدعو وبغزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فاما تغازيت وترجيت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لان الاصل في
 تفاعلت فاعلت وفي تفعلت فعلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تفاعلت وتفعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انها تكون فيما حذف منه لامه لا فاء الا
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من ينو عوضوا الهمزة في اوله

فقالوا ابن ولما حذفوا الواو التي في الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعضلوا
الهزة في اوله فلما عوضوا الهزة ما هنا في اوله دل على ان الاصل فيه
سينو كما ان الاصل في ابن ينو الا انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام
عوضوا الهزة في اوله فقالوا اسم فدل على انه مشتق من السينو لا من السمة
وما يؤيد انه مشتق من السينو لا من السمة انه قد جاء في اسم سني على
وزن هدي والاصل فيه سينو الا انه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها
الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سني وفي الاسم خمس
لغات اسم واسم وسم وسمي قال الشاعر
باسم الذي في كل سورة سمة

وقال الآخر

وعامسا اعجبنا مقومة يدعى ابا السمع وقرضاب سمة

وقال الآخر

والله اسمك سني مباركك اترك الله به ايثاركا

وكسرت الهزة في اسم لها لكسرة سبه في ينولاته الاصل وضمت الهزة
في اسم لها لضمة سبه في سنولاته اصل ثان والذي يدل على ذلك
اللغتان الآخرتان وهما سيم وسم فانها حذفت لامها وبقيت فاؤها على
حركتها في الاصلين ووزن اسم بضم الهزة أففع ووزن سيم ففع ووزن
سم ففع ووزن سني ففعل فان قيل ما حذف الاسم قبيل كل لفظة دلت
على معنى نحتملها غير مقدر بزمان محض وقيل ما دل على معنى وكان ذلك
المعنى شخصا او غير شخص وقيل ما استحق الاعراب اول وضعه وقد
ذكر فيه الخويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا ومنهم من قال
لا حد له ولما لم يحده سيبويه وانما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وقرس
فان قيل ما علامات الاسم قبيل علامات الاسم كثيرة فمنها الالف واللام
نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها حروف الجر

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَنَاقُوا
يَا مَالًا لِنَقْضِ عَلَيْنَا رَبِّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعَمْرٍ في تصغير زيد
وعمر وومنها النسب نحو زيدية وعمرية في النسب إلى زيد وعمرو ومنها
الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو ضرب زيد
عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلام زيد وثوبٌ خَزٌّ ومنها أن يكون
مختبرا عنه كما بيناه فهد معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلا
فيل لانه يدل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك اذا قلت ضَرَبَ دُلٌّ على
نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون
الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حدة
الفعل قيل حدة الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل
وقيل ما أُسِّدَ إلى شيء ولم يسند إليه شيء وقد حده النحويون أيضا حدودا
كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والله وواو
نحو قمت وقاما وقاموا ومنها ناء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
أن الخفيفة المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو
ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وشم وعسى وليس
وفعل التعجب وحبنا وفيها كلها خلاف ولما كلها ابواب نذكر ما فيها ان
شاء الله تعالى فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو
الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفا لانه يأتي في طرف
الكلام فان قيل فما حدة قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل فإلى كم ينقسم

الحرف قيل الى قسمين معتل ومهمل فالمعطل هو الحرف المختص بحرف
الجر وحرف الجزم والمهمل غير المختص بحرف الاستفهام وحرف العطف
ثم المحروف المعنلة والمهملة كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ
والمعنى فهو ليست فتقول ليست زيدا منطلق فليست قد غيّرت اللفظ وغيّرت
المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
فلانها ادخلت في الكلام معنى التثنية واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو
ان تقول ان زيدا قائم فان قد غيّرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
الخبر ولم تغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم هل قد غيّرت
المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولم لا بدني لزيد فاللام هاهنا غيّرت
اللفظ لجرها الاسم وغيّرت المعنى لادخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم
لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
قبل دخولها فلم تغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لفظا ولا معنى
فهو اللام في قوله تعالى انا جآءك المنافقون قالوا تشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام هاهنا ما
غيّرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
واما ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فهو ما في قوله تعالى فيما رحمة من
الله لست لهم فاهنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما لان التقدير في رحمة

من الله لنت لم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف نبيع الاحمرين ودخول حرف الجز عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجز انما جاء شاذًا والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال في حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا وانادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يخلو اما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون
 على مثال قَعَلَ كضَرَبَ او على قَعَلَ ككُنْتُ او على قَعَلَ كسَمِعَ وعلم وكيف
 على وزن قَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة
 والنون والتاء والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن
 فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انها قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لاني لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشي لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب ففيه ١٠
ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم
اعرب الرجل عن حجته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب
عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حاتم آية تأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي ١٠
اعرابا لانه تغير يلحق واخر الكلم من قولهم عربت معه الفصيل اذا تغيرت
فان قيل العرب في قولهم عربت معه الفصيل معناه الفساد وكيف يكون
الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربيه
وهو فساد و صار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

الرجل اذا اذلت بكلمته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى ان
 الساعة آتية أكاد أخفيها أي ازيل حجابها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
 والوجه الثالث ان يكون مسمى اعرابا لان الميرب للكلام كانه يجب الى
 السامع باعرابه من قول امرأه عروب اذا كانت تنحى الى زوجها قال الله
 تعالى عروها انرايا اي منحيات الى ازواجهن فلما كان الميرب للكلام كانه
 يجب الى السامع باعرابه مسمى اعرابا وانما البناء فهو متناول من هذا البناء
 المعروف للزوم وثبوته فان قيل فما حجة الاعراب والبناء فبيل انما
 الاعراب فحجة اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
 وانما البناء فحجة لزوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم القاب
 الاعراب والبناء فبيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب
 رفع ونصب وجر وجزم والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وان
 كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
 فبيل لانه ليس الا حركة او سكون فالحركة ثلاثة انواع الضم والفتح والكسر
 فالضم من الشقين والفتح من اقصى المحلق والجر من وسط النم والسكون
 هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
 البناء اصل لحركات الاعراب فبيل انجانب النحويون في ذلك فذهب
 بعض النحويين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء
 فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
 فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف
 وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل
 وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
 جالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا
 مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
 غيرها فبيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ الا ترى انك تقول في حد الاعراب
هو اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل وفي حد البناء لزوم او غير
الكلم بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف والزرور ليسا بلفظين
وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ والذي يدل على
ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت تغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب
واذا وجدت تغير صفة الزرور لم تكن للبناء فدل على ان الاعراب هو
الاختلاف والبناء هو الزرور والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات
الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت
الحركات انفسها في الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة
الشيء الى نفسه لا يجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجز
فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دل على انها غيرهما
فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب المغرب والمبني

ان يقال قائل ما المغرب والمبني قيل اما المغرب فهو ما تغير آخره بتغير
العامل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم متضمن وفعل مضارع فالاسم
المتضمن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في
اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والياء فان قيل
لم زيدت هذه الحروف دول غيرهما قيل الاصل ان حركات حروف المد
واللين وفي الواو والياء والالف الا ان الالف لما لم يكن زيادتها اولا
لان الالف لا تكون الا ساكنة ولا بداء بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة
لقرب مخرجها لانيهما هو ان يخرجان من اقصى الخلق وكذلك الواو ايضا
لما لم يكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا

منها التاء لأنها تبدل منها كثيرا لا ترى أنهم قالوا ثراث ونجاء ونخمة ونهمة
 ويثور وتولج قال الشاعر مغتنى في صعوبات تولجا وهو بيت الصائد
 والاصل وراث ووجاء ووخده ووجه وويثور لأنه من الوثار وتولج لأنه
 من الولوج فابدلوا التاء من التوا في هذه المواضع كلها وكذلك ما هنا وأما
 الياء فزيدت لأنها لم تعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو
 وأما النون فأنما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب
 الزيدتين والريدين والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف أن تقدم المهزة ثم النون
 ثم التاء ثم الياء وذلك لأن الهزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولين معه
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف
 في أول الفعل المضارع فإن قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في
 الأعراب أم هو اصل قبيل لا بل هو محمول على الاسم في الأعراب وليس
 بأصل فيه لأن الأصل في الأعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال
 والحروف وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولة
 والإضافة فلولا لم تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 أنك لو قلت ما أحسن ريذا لكنت متعجبا ولو قلت ما أحسن زيدا لكنت
 ناظرا ولو قلت ما أحسن زيدا لكنت مستفها عن أي شيء منه حسن فلولا
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه
 المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب وأما الأفعال والحروف فإنها
 تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الأعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث
 لبسا فيها والأعراب زيادة والتحكم لا يريد شيئا لغير فائدة فإن قيل فإذا
 كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الأعراب
 فسيل أنها حمل الفعل المضارع على الاسم في الأعراب لأنه ضارع الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه

أخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه الوجه الأول
 أنه يكون شائعا فيخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيخصص ألا ترى أنك
 تقول يقوم فيصل للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السبب أو سوف
 اختص بالاستقبال كما أنك تقول رجل فيصل لجميع الرجال فإذا أدخلت
 عليه الالف واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما
 أن الاسم اختص بعد شياعه فقد شابه من هذا الوجه الوجه الثاني أنه
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم ألا ترى أنك تقول إن زيدا
 يقوم كما تقول إن زيدا لقائم ولام الابتداء تختص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر
 والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام طائها ألا ترى
 أنك لو قلت لا كرم زيدا يا عمرو أو إن زيدا لقائم لكان خلفا من الكلام
 والوجه الثالث أن هذا الفعل يشترك فيه المحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين بطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولما يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذا الوجه استحق
 جملة الأعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم ولكل واحد من هذه الأنواع
 عامل يختص به وإنما عامل الرفع فاختلف فيه الخويون فذهب البصريون
 إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتداء فكما
 أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه فإن قيل هذا يتنقض بالفعل
 الماضي فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل إنما لم يرتفع لأنه لم يثبت له
 استحقاق جملة الأعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لأنه نوع منه

بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الأعراب المتطابقة التي ذكرناها
 قبل فإن الفرق بينهما وأما الكوثرين قد ذهبوا إلى أنه يرتفع بالترائد التي
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب النحاة إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل
 الناصبة والجازمة فأما قول الكسائي فظاهر النقاد لأنه لو كان الترائد هو
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن
 عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الترائد ليس هو العامل وإنما
 قول النحاة فلا يفتك من صفات وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب
 والجزم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة والرفع
 قبل النصب والجزم فلذلك كان هذا القول ضعيفا وأما عوامل النصب فتعني
 أن ولن وكى واثن وحى وإنما عوامل الجزم فتعني لم ولما ولأم الأمر ولا في
 الشيء ولعوامل النصب والجزم موضع تذكرها فيه أن شاء الله تعالى ولما
 المسني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير المتسكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير المتسكن فتعني من
 كم وقيل وبعد وأين وكيف وأمن وما وآل وإنما بيئت هذه الأسماء لأنها
 أشبهت الحروف وتضمنت معانيها فأما من فإنها بيئت لأنها لا تخلو وإنما
 أن تكون استهامة أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة فإن كانت
 استهامة فقد تضمنت معنى حرف الاستهامة وإن كانت شرطية فقد تضمنت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة
 وبعض الكلمة مبنية وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة
 وإنما كم فإنها بيئت لأنها لا تخلو وإنما أن تكون استهامة أو خبرية فإن
 كانت استهامة فقد تضمنت معنى حرف الاستهامة وإن كانت خبرية فهي
 نقيضة رب لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما
 يحملونه على نظيره وإسما من وكم فبيئت على السكون لأنه الأصل في البناء ولم

يعرض فيها بوجوب بناءها على حركة قبلها على الأصل وأما قبل وبعد
فإنها بنيا لأن الأصل فيها أن يستعمل بضافين إلى ما بعدها فلما انقطعا عن
الإضافة والمضاف مع المضاف إليه بترلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة يعني قال الله تعالى قُلْ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَهِيَ تَعْدُ وَأَنَّهُ
بِنِا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
أن يبنيا على حركة تميزا لما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو مَنْ وَكَمْ وقيل
أَنَّهُ بِنِا على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول فإن قيل فلر
كانت الحركة ضمة فبيل لوجهين أحدهما أنه لما حذف المضاف إليه بِنِا
على اقوى الحركات وهي الضمة تعريضا عن المحذوف وتقوية لما والوجه
الثاني أنها بنوها على الضمة لأن النصب والمجر يدخلها نحو حيث قبلك ومن
قبلك وأما الرفع فلا يدخلها البنية فلو بنوها على الفتح والكسر لالتصبت حركة
الاعراب بحركة البناء فينوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء وأما أين وكيف فأنها بنيا على الفتح لأنها
تضمنا معنى حرف الاستفهام لأن ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن
المحال فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنيا وأنها بنيا على حركة
لالتقاء الساكنين وأنها كانت الحركة فتحة لأنها اخفت الحركات وأما
أيس فأنها بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف لأن الأصل في أمس الأمس
فإنما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى وأنها بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وأنها كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في
التجريد لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل أمس معدولة عن لام
التعريف فيجعلها غير مبصروفة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجِيًّا مَذْأَمِيًّا عَجَزْتُ مِثْلَ السَّيَالِي قُعِيًّا

يَا كُلَّنْ مَا فِي رَجُلَيْنِ قُعِيًّا لَا تَرَكْهُ اللَّهُ لَهُنَّ خُرِيًّا

وأما هاوٍ فأنها بنيت لضمتها معنى حرف الإشارة وإن لم يُطابق به لأن

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والتي والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضموا ما وراء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظروا ما وراء ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمها معنى حرف التعجب وان لم يكن لما حرف ينطق به لان الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضموا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذاك هاهنا واما النعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما النعل الماضي والآخر فعل الامر فاما النعل الماضي فهو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج واحرجم واما فعل الامر فهو اذهب واعلم واشرف واستخرج ودحرج واحرجم وسندكره لم يبن النعل الماضي على الفتح ولم يبن فعل الامر على الوقى وخلاف النحويين فيه في بابه ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على اصلها في البناء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المنرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المنرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره الفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رجل وقرس وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يعني ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأن أولى ما يراى حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا ترى انهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لا تقلبت ياء في البحر لانكسار ما قبلها وكذلك

حكم الياء في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة لا يرى انه ثقل في الخشوم
وانه لا معتد له في الحلق فاشبه الالف اذ كان حرفا هو آتيا فان قيل
فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاخت علم والامكن وعدم وذهب بعضهم
الى انه دخل فرقا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله
الجر مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
وما شبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
فمنع من التنوين ومن الجر تبعاً للتنوين لما بينها من المصاحبة وذهب
بعضهم الى انه منع الجر لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سمي المتمكن ولا يفتي امكن وكل امكن
متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل الجر مع الالف واللام
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعتل ما كان آخره الفا
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين متقوص ومتصور فالمتقوص ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
سمي متقوصا قيل لانه نقص الرفع والجر تقول هذا قاضي يافتي ومررت
بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استقلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوها فثبتت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء
الساكنين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى

وهو الصرف وإما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدها كان
 حذف ما لم يدخل المعنى أولى من حذف ما دخل المعنى وإما إذا كان منصوباً
 فهو بمنزلة الصحيح لحقة الفتحة فإن قبل الحركات كلها تستقل على حرف العلة
 بدليل قولهم باب وناب والأصل فيها يوب وتيب إلا أنهم استقلوا الفتحة
 على الواو والياء فتقبلوا كل واحدة منها التناقصيل الفتحة في هذا البحر لازمة
 ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاض فإنها عارضة وليست بلازمة
 فلما المعنى استقلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاض فإن
 وقعت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط
 الياء وإثباتها واختلف المحويون في الأجود منها فذهب سبويه إلى أن
 حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل
 وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء إنما حذفت لأجل
 التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء قوله
 تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ بِغَيْرِ يَاءٍ وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان
 منصوباً أبدلت من تنوينه الناكسائر الأسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت
 قاضياً كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الف ولا م كان حكمه في الوصل
 حكم ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان
 لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والمجرور إثبات الياء وحذفها وإثباتها أجود
 الوجهين لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام فإذا زال علة
 إسقاط الياء وجب أن تثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك
 أنه قد حذفت الياء في قاضي ونحو ثم أدخل عليه الألف واللام وبقي
 المحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القراء في قوله تعالى
 أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ فَإِنْ كَانَ منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا
 بالياء قال الله تعالى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وذلك لأنه تنزل بالحركة منزلة
 الحرف الصحيح فيخص بها من المحذف وإما المتصور فهو المختص بالألف مفردة

في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والآخرى ومعنى مقصورة لأن حركات
الاعراب قصرت عنه أي حبست والقصر الحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات
وقال الشاعر

وأنت التي حببت كل قصيرة إلى ولم تشعربناك النصائر
عنت قصيرات المجال ولم أر ذ قصار الخطى شر النساء البهائر

ويروى قصورة والبهائر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورخي ورأيت عصا ورخي
ومررت بعصا ورخي والاصل فيه عَصَوٌ ورَخِيٌّ الآن الواو والياء لهما تحركا
وانفتح ما قبلها قلبا النين وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها أولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضي فإن وقفت على شيء
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مناهب فذهب سيبويه الى
أن الوقف في حالة الرفع والجر على الالف المبذلة من الحرف الاصل وفي
حالة النصب على الالف المبذلة من التنوين حملا للعلل على الصحيح وذهب
ابو عثمان المازني الى أن الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبذلة من
التنوين لانهم انما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤدي الى
الالف التي هي اخفت الحروف ولم يبدلوا في حالة الرفع والجر لانه يقضي
الى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا
يكون الأمفتوحا فأبدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يجلب ليسا وذهب
ابو سعيد السيرافي الى أن الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبذلة من
الحرف الاصل وذلك لان بعض القراء يميلونها في قوله تعالى أو أجد على
النار هدي ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنا إمالتها الا ترى
انك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الامالة
هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصل لا من التنوين وغير المنصرف

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حلي وبشري وسكري وثبت فيه الالف
 وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تحذف من اجله فان لغيرها ساكن من كلمة
 اخرى حذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم اعربت الاسماء الستة المعتلة
 بالمحروف وهي اسماء مفردة قيل انما اعربت بالمحروف توطئة لما يأتي
 من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه
 الاضافة فيما تغلب عليه ابوك واخوك وجموك وهنوك وما تلزمه
 الاضافة فوك وذو مال والاضافة فرع على الافراد كما ان التثنية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 من غيرها ولما وجب ان تعرب بالمحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضمة قبلها
 علامة للرفع والالف والنخبة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا فسادا في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت
 ابوك فتحركت الواو وانتفع ما قبلها فنقلت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانتقلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف نشأت عن
 اشباع الحركات كقول الشاعر

الله يعلم أنا في تلبسنا يوم الفراق الى اخواننا صبور
وانني حينما بين الهوى بصرى من حيث ما سلكوا اذنا فأنظرو
اراد فأنظر فأشبع الضمة فنشأت الواو وكما قال الآخر في إشباع الضمة
وأنت من الغوائل حين ترمي ومن فخر الرجال بمنتراح
اراد بمنترح فأشبع الضمة فنشأت الالف وقال الآخر في إشباع الكسرة
تنفي بداها المحصى في كل هاجرة تنفي الدراهم تنقاد الصباريف
اراد الصبارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء والشواهد في إشباع الضمة
والضمة والكسرة كثيرة جداً وهذا القول ضعيف لان إشباع الحركات انما
تكون في ضرورة الشعر كهنه الايات ولما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك
بالإجماع فلما جاز هاهنا في حالة الاختيار ان تقول هنا ابوه ورأيت اياه
ومررت بأبيه دل على ان هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات
وقد حكى عن بعض العرب انهم يقولون هذا أبك ورأيت أبك ومررت
بأبك من غير واو ولا الف ولا ياء ويحكي عن بعض العرب انهم يقولون
هذا اباك ورأيت اباك ومررت باباك بالالف في حالة الرفع والنصب
والجزم كقوله * ان اباه وأبا أباه * والذي يعتمد عليه هو القول
الاول وقد بينا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بالإسماء في شرح الاسماء

الباب الخامس
باب الثنية والجمع

ان قال قائل ما الثنية قيل الثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين واصل
الثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب العمران والاصل قام زيد وزيد
وذهب عمرو وعمرو الا انهم حذفوا احدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة
على الثنية للإيجاز والاختصار والذي يدل على ان الاصل هو العطف انهم
يكنون الثنية في حال الاضطراب ويعدلون عنها الى التكرار كقول الشاعر

كَانَ يَتَفَكَّهُا وَالتَّكَّ قَارَةٌ مَسَكٌ ذَبَحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخَرُ

كَانَ يَتَخَلَّفُهَا وَالتَّخَلَّفَ كَشَفَ أَقْبَى فِي بَيْتٍ قُفِّ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لَيْتَ وَلَيْتَ فِي مَجَالِ ضَنْكَ أَرَادَ لَيْتَانِ الْآلَاءُ

عَدَلَ إِلَى التَّكَرَّارِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَارِّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ قِيلَ مَا الْجَمْعُ قَبِيلُ

صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا الْعَطْفُ

كَالتَّثْنِيَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّكَرَّارِ فِي التَّثْنِيَةِ طَلَبُوا لِلِاخْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ

فِي الْجَمْعِ أَوَّلَى فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ كَانَ أَعْرَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالْمَحْرُوفِ دُونَ

الْمَحْرُكَاتِ قَبِيلٌ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْأَعْرَابِ بِالْمَحْرُوفِ

فَرَعَ عَلَى الْمَحْرُكَاتِ فَمَا أُعْرِبَ الْمَفْرَدُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْمَحْرُكَاتِ الَّتِي هِيَ

الْأَصْلُ فَكَذَلِكَ أُعْرِبَ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ اللَّذَانِ هَا فَرَعَ بِالْمَحْرُوفِ الَّتِي هِيَ

فَرَعٌ فَأَعْطِيَ الْفَرَعُ الْفَرَعَ كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلَ وَكَانَتْ الْآلِفُ وَالْوَاوُ

وَالْيَاءُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهَا أَشْبَهَ الْمَحْرُوفَ بِالْمَحْرُكَاتِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُوا

التَّثْنِيَةَ فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْآلِفِ وَالْجَمْعِ السَّالِمَ بِالْوَاوِ وَاشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْرُ

وَالنَّصَبِ قَبِيلٌ إِنَّهَا خُصُّوا التَّثْنِيَةَ بِالْآلِفِ وَالْجَمْعَ بِالْوَاوِ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ أَكْثَرُ

مِنَ الْجَمْعِ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى

غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ

لِأَوَّلَى الْعِلْمِ خَاصَّةٌ فَلَمَّا كَانَتِ التَّثْنِيَةُ أَكْثَرَ وَالْجَمْعُ أَقْلَ جَعَلُوا الْإِخْفَ وَهُوَ

الْآلِفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْإِثْقَلِ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقْلِ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَإِنَّمَا

اشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْمَجْرُ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ لَهَا سِتَّةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا

ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَوَقَعَتِ الشَّرْكَةُ ضَرْبُهَا فَإِنْ قِيلَ هَلِ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْرُ

أَوِ الْمَجْرُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قَبِيلُ النَّصَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْرُ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْيَاءِ

عَلَى الْمَجْرُ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ

فِي الْأَصْلِ تَبَدَّلَتْ عَلَى الْمَجْرُ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ حُمِلِ النَّصَبُ عَلَى

المجر دون الرفع قليل لخمس أوجه الوجه الأول أن المجر الزم للأسماء
 من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على أحدها كان حمله
 على الآخر أولى من حمله على غيره والوجه الثاني أنها يقعان في الكلام فضلة
 ألا ترى أنك تقول مررت فلا تنقل إلى أن تقول يزيد أو نحوه كما أنك
 إذا قلت رأيت لا تنقل إلى أن تقول زيدا أو نحوه الثالث أنها
 يشتركان في الكناية نحو رأيتك ومررت بك والوجه الرابع أنها يشتركان
 في المعنى تقول مررت يزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس
 أن المجر أخف من الرفع فلما أرادوا الحمل على أحدها كان الحمل على
 الأخف أولى من الحمل على الأثقل ويحمل عندي وجه سادس وهو أن
 النصب من أقصى المخلق والمجر من وسط النظم والرفع من الشفتين وكان
 النصب إلى المجر أقرب من الرفع لأن أقصى المخلق أقرب إلى وسط النظم من
 الشفتين فلما أرادوا حمل النصب على أحدها كان حمله على الأقرب أولى
 من حمله على الأبعد والمجاز أحق بصقبه والذي يدل على اعتبار هذه
 المناسبة بينهم لما حملوا النصب على المجر في باب التثنية والجمع حملوا
 المجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف الاعراب في
 التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن
 الألف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو
 العباس المبرد ومن تابعها إلى أنها تدل على الاعراب وليست بأعراب ولا
 حروف اعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الاعراب وذهب
 قطرب والنزاه والزيادي إلى أنها هي الاعراب والصحيح هو الأول وأما من
 ذهب إلى أنها تدل على الاعراب وليست بحروف إعراب ففاسد لأنه لا
 يخلو أما أن تدل على الاعراب في الكلمة أو في غيرها فان كانت تدل
 على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول إلى القول
 الأول وهو مذهب سيبويه وإن كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فليس

يصح لأنه يوثق إلى أن يكون الثنية والجمع متبينين وليس يذهب لقائل
 هذا القول وإلى أن يكون اعراس الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب إلى أن انقلابها هو الاعراب فقد صعدت بعض النحويين لأنه يوثق به
 إلى أن يكون الثنية والجمع متبينين في حالة الرفع لأنه لم يقلب عن غيره إذ
 أول أحوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء الثنية والجمع
 في حال من الأحوال وأما من ذهب إلى أنها انفسها في الاعراب فظاهر
 الفساد وذلك لأن الاعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة ولو اسقطنا هذه
 الأحرف لبطل معنى الثنية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على
 أنها ليست بأعراب وإنما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلم
 فتحوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قيل لثمة الوجه الوجه الأول أن
 الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع
 أقل أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والافتل الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني أن حرف الثنية لما زيد على الواحد للدلالة على
 الثنية شبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء
 التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها وكانت الثنية أولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لأنها قبل الجمع والوجه الثالث أن بعض علامات الثنية الألف
 والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف إذ لا
 علة لها هنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين
 وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجلان وفرسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجال والفرسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحيان

وحصولان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين الثنية
 والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثنية
 وفتحوا نون الجمع قبل للفرق بينها فان قيل لما الحاجة الى الفرق بينهما
 مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون الثنية وفتحوا نون الجمع
 لالتبس جمع المنصور في حالة الجز والنصب بثنية الصحيح الا ترى انك تقول
 في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفيين قال الله تعالى وانهم
 عندنا لآمين المصطفيين الآخيار فلنظ مصطفيين كلفظ زيد بن فلان لم يكسروا
 نون الثنية وفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه الثنية فان قيل فعلا
 عكسوا ففتحوا نون الثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلًا قيل
 لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثنية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما
 قبلها فلم يستقلوا الكسرة فيها واما نون الجمع فانها تقع بعد واو مضموم ما
 قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاخاروا لها الفتحة ليعادلوها خفة الفتحة ثقل
 الواو والضمه والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لآدى ذلك الى الاستغفال
 إنما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان
 الثنية قبل الجمع والاصل في التفاء الساكنين الكسر فحركت نون الثنية بها
 وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لان الفتحة اخفت من الضم والوجه
 الثالث ان الجمع اثقل من الثنية والكسر اثقل من الفتحة فاعطوا الاخفت
 الاثقل والاثقل الاخفت ليعادلوها بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع
 السالم ان يكون لمن يعقل قيل تقصيلا لم لانهم المقسمون على سائر
 المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وينضله ايام قال الله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم
 وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وقضينا لهم على كثير ممن خلقنا
 تفصيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين
 قيل انها جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد
 لما كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

ثوباً وكذلك إلى التسعين قلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب
جانب المذكور على الموت في نحو أخواله هند وزيد وما أشبه ذلك
فإن قيل فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى لَقَال لَهَا وَالْأَرْضِ أَيْنَمَا
طَوَعَا أَوْ كَرِهَا قَالْنَا أَنِينَا طَائِعِينَ فبيل لأنه لما وصفها بالقول والقول
من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إني رأيت
أحداً عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لأنه لما وصفها بالسجود
وهو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل فهذا جمعت جمع من يعقل
فإن قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض أرضون وفي جمع سنة سنون
فبيل لأن الأصل في أرض أرضة بدليل قولهم في التصغير أرضة وكانت
القياس يقتضي أن تجمع بالالف والتاء إلا أنهم لما حذفوا التاء من أرض
جمعوا بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في
سائر أخواته وكذلك الأصل في سنة سنة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة
على قول بعضهم إلا أنهم لما حذفوا اللام جمعوا بالواو والنون تعويضاً من
حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الأمر التام وهذا التعويض
تعويض جواز لا تعويض وجوب لأنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
في جمع قدر قدرون فلها لما كان هذا الجمع في أرض وسنة على خلاف
الأصل أدخل فيه ضرب من التكثير وفُتحت الراء من أرضون وكسرت
السين من سنون إشعاراً بأنه جمع جمع السلامة على خلاف الأصل فأعرفه
نصب أن شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التائين

إن قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع الفاء وتاء نحو مسلمات وصالحات
فبيل لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو
وكانت الألف أولى من الياء والواو لأنها أخف منها ولم تجز زيادة أحدها

معها لأنه كان يؤدي إلى أن يتقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفا وقبله الف
 رائدة فينتقلب همزة قرادوا التاء بدلا عن الواو لأنها تبدل منها كثيرا نحو
 تراث وتجاه وتهمة وتخممة وتكلة وما أشبه ذلك والأصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجعلوا بين علامتي
 تانيث في كلمة واحدة وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم
 رجل بصرى وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصرني وكوفني
 لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجعلوا بين علامتي تانيث
 فلان يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى فإن قيل
 فلم كان حذف التاء الأولى أولى قبل لأنها تدل على التانيث فقط والثانية
 تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف
 الأولى أولى فإن قيل فلم لم يحذفوا الألف في جمع حيلي كما حذفوا التاء
 فيقولوا حيلات كما قالوا مسلمات قيل لأن الألف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لأنها أصبحت الكلمة عليها في أول أحوالها وأما التاء فليست
 كذلك لأنها ما أصبحت الكلمة عليها في أول أحوالها وإنما هي بمنزلة اسم ضم
 إلى اسم كحصر موت وعلبك وما أشبه ذلك فإن قيل فلم وجب قلب الألف
 قيل لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة والألف الجمع
 بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لإلتقاء الساكنين فإن قيل فلم
 قلبت الألف ياء فقيل حليات ولم تقلب واو قيل لوجهين أحدهما أن الياء
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما
 كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو والوجه الثاني أن الياء اخفت من
 الواو والواو لا تقل فلما وجب قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى الأخفت أولى من
 قلبها إلى الأثقل فإن قيل فلم قلبوا الهمزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو اقتت وأجوه
 أبدلت الهمزة هاهنا واو لضرب من التفاض والتعويض والوجه الثاني أنهم

انما ابدلوهما واو ولم يبدلوهما ياء لان الواو ابعد من الالف والياء اقرب اليه منها فلو ابدلوهما ياء لآتى ذلك الى ان تقع ياء بين النين فكان اقرب الى اجتماع الامثال وهم انما قليل الهزة فرارا من اجتماع الامثال لانها تشبه الالف وقد وقعت بين النين واذا كانت الهزة انما وجب عليها فرارا من اجتماع الامثال وجب عليها واو لانها ابعد من الياء في اجتماع الامثال فان قيل فلم حمل النصب على الجز في هذا المجمع قسيل لانه لما وجب حمل النصب على الجز في جمع المذكور الذي هو الاصل وجب ايضا حمل النصب على الجز في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الاصل واذا كانوا قد حملوا اعد ونعد ونعد على يعد في الاعتدال وان لم يكن فرعا عليه فلان يحمل جمع المؤنث على جمع المذكور وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم سمي جمع التكسير تكسيرا قسيل انما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية لان تكسيرها انما هو ازالة الشام اجزائها فلما ازيل نظم الواحد فك تضد في هذا المجمع فسمي جمع التكسير وهو على اربعة اضرب احدها ان يكون لفظ المجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد اكثر من لفظ المجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ المجمع اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرم ودرام واما ما لفظ الواحد اكثر من لفظ المجمع فنحو كتاب وكتب وازار وازر واما ما لفظ المجمع كل لفظ الواحد في الحروف دون الحركات فنحو اسد واسب ووشن ووشن واما ما لفظ المجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فنحو الفلك فانه يكون واحدا

ويكون جمعا فاما كونه واحدا فهو قوله تعالى في الفلك المشحون فاراد
 به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة واما كونه جمعا فهو قوله
 تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وقال تعالى والفلك التي تجري في
 البحر بما ينفع الناس فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة
 فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان
 الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قتل وقلب واذا كانت جمعا كانت
 الضمة فيه كالضمة في كُتب وأزر وكذلك قولهم هجان ودلاص يكون واحدا
 ويكون جمعا تقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص
 فاذا كانت واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا
 كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلام والهجان الكريم من الابل والدلاص
 الدروع البراقة ويقال دلاص ودلاص ودماص ودماص ودملص ودملص
 بمعنى واحد فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا
 وتقديرا فتولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل
 لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فهو كان واخوانها وان واخوانها
 وظننت واخوانها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى
 اذا السماء انشقت وما اشد ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند
 سبويه واكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل
 المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع
 كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة
 فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتصب لكونه صفة لمنصوب

ويُغَيَّرُ لكونه صفة لجزور وكونه صفة في هذه الأحوال معني يعرف بالقلب
ليس اللفظ فيه حظ وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكر فيه إن شاء الله تعالى
فإن قيل فماذا يرتفع الاسم المبتدأ قبل اختلاف الثعوبين في ذلك فذهب
سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية
وذهب بعض البصريين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معني الإخبار عنه
وقد ضعفه بعض الثعوبين وقال لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يتصحب
إذا دخل عليه عامل النصب لأن دخوله عليه لم يغير معني الإخبار عنه
ولو جوب أن لا يدخل مع بنائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب إليه
وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر وزعموا أنها يترافعان وإن كل
واحدة منهما يرفع الآخر وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين فإن قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
قبل لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعول حقيقة وإنما هي أمارات
وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع أنها هي أمارات وعلامات
فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان معك
ثوبان وأردت أن تميز أحدهما على الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك
صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر فثبت بهذا أن
العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء وإذا ثبت هذا جاز أن يكون
التعري من العوامل اللفظية عاملا فإن قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
غيره قيل لثلاثة أوجه أحدها أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء
فأعطى أقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني أن المبتدأ أول الرفع
أول فاعطي الأول الأول والوجه الثالث أن المبتدأ مخبر عنه كما أن الفاعل
مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما أشبهه فإن قيل لماذا لا يكون المبتدأ
في الأمر العام لا معرفة قيل لأن المبتدأ مخبر عنه والإخبار عن ما

لا يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قبل اخلاف البصريون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لآدنى ذلك الى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد ما هنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤدى الى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة فاسد ايضا لانه وان كان مقدما لنظا الا انه مؤخر تقديرا واذا كان مقدما في التقدير مؤخرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَاَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى قَالَهُمَا فِي نَفْسِهِ ضَمِيرٌ مُّوسَى وَان كَانَ فِي اللَّفْظِ مُقَدِّمًا عَلَى مُّوسَى اَلَا اَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُّوسَى مُقَدِّمًا فِي التَّقْدِيرِ وَالضَّمِيرِ فِي تَقْدِيمِ التَّأْخِيرِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَقُوعُ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ ضَرْبِ غَلَامَةِ زَيْدٍ وَهَذَا يَبَيِّنُ وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الظَّرْفِ اِذَا كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ عِنْدَكَ زَيْدٌ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ كَمَا لَوْ كَانَ مُتَأَخِّرًا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَوَأَفْهَمَ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَفِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ يَبْتَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ لَا يَلِيْقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجمله فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

وعمر و غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرَّمَالِي من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضمائر واما ما كان صلة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه يتزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الخبر الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فزيد مبتدأ الاول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الخبر الاول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو ان تكرمه بكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انها يُعتدَّان من الجمل لانها يقدر معها الفعل فاذا قال زيد اتيك وعمرو في الدار كان التقدير زيد اتيك عندك وعمرو اتيك في الدار وذهب بعض النحويين الى انها يُعتدَّان من المفردات لانه يقدر معها مستقر وهو اسم الفاعل واسم الناعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف وحرف الجر ينعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والي ومن وما وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بها الاسماء الموصولة دلنا ذلك على انها يُعتدَّان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقر دون مستقر لان استقر يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقر لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو اعني الجملة

من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابنه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ
 الها في ابنه فاما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
 المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
 قلت زيد انطلق عمرو لم يجوز قولاً واحداً فلو اضفت الى ذلك اليه او معه
 صحت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
 كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
 ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
 فان قيل فلم اذا كان المبتدأ مجتبه جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
 ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
 الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
 الزمان خبراً عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك
 فيكون مفيداً لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
 يوم الجمعة لم يكن مفيداً لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
 الخبر ان يكون مفيداً فان قيل فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان
 في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
 الهلال او طلوعه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والحدث
 والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
 حدثاً كقولك الصبح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
 في وقوعه خبراً عنه فائدة فان قيل فالعامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
 وذهب البصريون الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما
 وجب ان يكون عاملاً في المبتدأ وجب ان يكون عاملاً في الخبر قياساً على
 العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
 منهم ايضاً الى ان الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

سبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا
لان الابتداء لا يترك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انها
العاملات فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده
دون المبتدأ وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت ان
الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له
والتحقيق فيه ان تقول ان الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لان
المبتدأ مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المناهض كلام لا يليق
ذكره بهذا المختصر فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قبل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل
اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قبل
فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قبل
الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له
منعولات كثيرة فمنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين
ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر
وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد
وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل
واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول والرفع اقل والنفع اخف
فأعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لثقل الفاعل
وخفة النفع موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدأ
والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو
والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدأ الرفع حمل

الفاعل عليه والوجه الثالث ان الفاعل اقوى من المفعول فاعطي الفاعل الذي
 هو الاقوى الاقوى وهو الرفع واعطي المفعول الذي هو الاضعف الاضعف
 وهو النصب والوجه الرابع ان الفاعل اول والرفع اول والمفعول آخر
 والنصب آخر فاعطي الاول الاول والاخر الآخر والوجه الخامس ان هذا
 السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل وبان ان
 هذا السؤال لا يلزم لانا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل
 ورفعنا المفعول لقال الآخر فعلا عكستم فيؤدي ذلك الى ان يتقلب السؤال
 والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي ان يكون منقذا من
 جهة النظر الى ترتيب الابراد وانا اخرناه لانه بعيد من التحقيق فان قيل
 ماذا يرتفع الفاعل قبل يرتفع باسناد الفعل اليه لا لانه احدث فعلا على
 الحقيقة والذي يدل على ذلك انه يرتفع في النبي كما يرتفع في الإيجاب تقول
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب
 كما لو اوجبه له نحو قام زيد وذهب عمرو واشباه ذلك فان قيل فلم
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قبل لان الفاعل تنزل منزلة الجزء من
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون
 لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَاِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ اَرْبَعِينَ
 لَيْلَةً نُّهِيَ لَكَ فِيهَا الْبَنَاتُ اِلَى اربع حركات لوازم في كلمة واحدة الا ان يحذف من
 الكلمة شيء للتخفيف نحو عجلط وعكلط وعابط فلولا ضمير الفاعل منزلة
 حرف من سجع الفعل وإلا لما سكنوا لامه الا ترى ان ضمير المفعول لا يسكن
 له لام الفعل اذا اتصل به لانه في نية الانفصال قال الله تعالى وَاِذْ يَقُولُ
 الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ اِلَّا غُرُورًا فلم
 يسكن لام الفعل اذا كان في نية الانفصال بخلاف قوله تعالى وَاِذْ وَعَدْنَا
 مُوسَىٰ لانه ليس في نية الانفصال والوجه الثاني انهم جعلوا النون في الخمسة
 الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب فلولا انهم جعلوا هذه

الضائر التي هي الألف والواو والياء في يفعلان وتعلان وينعلون وتعلون
وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سح الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعد
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت مند فالتحق التاء بالفعل والفعل لا يوثق
وإنما الثاني للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما
جاز إلحاق الثاني به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كُنت كُنتي
قال الشاعر

فأصبحت كعباً وأصبحت عاجناً وشرّ خصال المرأة كنت وعاجن
فأثبتوا التاء ولو لم ينزل منزلة حرف من سح الكلمة وإلا لما جاز إثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حينئذ وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فالفهما والإلغاء أنها يكون للفردات لا للجنس فلو لم ينزل
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء والوجه السابع أنهم
قالوا للواحد ففا على التثنية لأن المعنى فف فف قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي
جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به
أَلْقِيَا التثنية ليست للأفعال وإنما هي للاسماء فلو لم ينزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره وإذا ثبت بهذا الوجه أن الفاعل
ينزل منزلة الجزء من الفعل لم يجر تقديمه عليه فإن قيل لم زعمتم أن قول
القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد
ضرب وضرب زيد فنيل لوجهين أحدهما أنه من شرط الفاعل أن لا
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على
الفعل بمنزلة تأخيرها لاستعمال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلما لم يقل إلا الزيدان قاما والزيدون قاموا دل على أنه يرتفع بالابتداء
دون الفعل فان قيل فلم اشتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير
الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لان
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمت اما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم ينجح معه الى اظهار ضميره لإحاطة العلم بأنه لا
يخلو من فاعل واحد فاذا قدمت اما متنى على الفعل نحو الزيدان قاما
او مجهولا نحو الزيدون قاموا وجب اظهار ضمير الثانية والجميع لانه قد
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم ان الفعل لاثنين
او جماعة فانهمه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كل اسم تعدى اليه فعل فان قيل فما
العامل في المفعول قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى ان العامل فيه الفعل
والفاعل معا والقول الصحيح هو الاول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لان
الفاعل اسم كما ان المفعول كذلك فاذا استويا في الاسمية والاصل في
الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر واذا ثبت
هذا واجمعنا على ان الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في
العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدل على ان العامل هو الفعل فقط وهو
على ضربين فعل متعد بغيره وفعل متعد بنفسه فاما ما يتعدى بغيره فهو
الفعل اللازم ويتعدى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجر
فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وأخرجته
وحرف الجر نحو خرج زيد وأخرجت به وكذلك فرح زيد وأفرحته

وفرحت به وما اشبه ذلك وأما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب
ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك أعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قاتما وضرب يتعدى الى ثلاثة مفعولين كقولك أعلم الله زيدا عمرا خيرا
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما لأن كل واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المعدية التي هي الهزة والتضعيف وحرف الجر كما أنها تنقل
الفعل اللازم من اللزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدي فإنها تزيد مفعولا وإن كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر
زيد بشرا أحفرت زيدا بشرا وما اشبه ذلك وإن كان متعديا الى مفعولين
صار متعديا الى ثلاثة مفعولين ونحوه على ما قدمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

ان قال قائل لم يسم الفاعل قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا قيل
لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأن الفعل لا يبدله من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
حديث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو صدق في المعنى قبل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه إذا جاز أن
يقال مات زيد وسمى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في
المعنى جاز أن يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى
والذي يدل على أن المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل أن الفعل إذا كان
يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا
وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى إلى مفعولين
صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا
قائما أعطي زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال
اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظن ابوك زيدا لم يجوز ذلك لأن
قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم
الأب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا
وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطي زيد درهما وأعطي درهم زيدا فيكون
جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطي غلام زيدا
لم يجوز لأن كل واحد منها يضح أن يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام
الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل
يتعدى إلى ثلاثة مفعولين صار يتعدى إلى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا
عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأول لأنه
فاعل في المعنى فدل على أن المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل وإذا كان الأمر
على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف
الجر ألا ترى أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد صار يتعدى إليها
إلى مفعولين وإذا كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى بها إلى ثلاثة
مفعولين وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل
بالهزة والتضعيف وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا
بد أن تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا ويتقصر بينانه

للفعل مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بينى للمفعول قبيل لان
 المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
 بالتحقيق او قائم مقامه فان قيل فلم ضموا الأول وكسروا الثاني نحو ضرب
 زيد وما اشبه ذلك قبيل انما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف
 الذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه
 فيه شيء من الأبنية فينبى على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموا لكان
 على وزن طنب وجمل ولو فتح لكان على وزن نقر وضرد ولو اسكنوه
 لكان على وزن قلب وقفل فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا
 أول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموا كالصحيح قبل كان النياس يقتضي ان
 يجرى المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله وكسر ثانيه الا انهم استقلوا بالكسرة
 على حرف العلة فنقلوها الى الفاف فانقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها كما قلبوها في ميعاد ومينات وميزان واصلا موعاد وموقات وموران
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبت لانكسار ما قبلها على انه
 من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو الضم
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويقر الواو لانضمام ما قبلها
 وتقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

اراد يبع فقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موشر
 وموقن والاصل ميسر وميقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
 الياء ساكنة مضمومة ما قبلها قلبوها واوا فكذلك هاهنا فان قيل فهل
 يجوز ان بينى الفعل اللازم للمفعول به قبيل لا يجوز ذلك على القول
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح الا انك لو ثبتت الفعل اللازم
 للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

ذلك فذهب البصريون الى انها فعلاَن ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال فانهم قالوا نعم رجلين ونعموا رجلا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني ان تاء الثانية الساكنة التي لم يلقها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بها كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبشت الحاربية والوجه الثالث انها مبنيان على الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون الى انها اسمان واهدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انها اسمان دخول حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

أأست بنعم الجار يولف نيتة : اخا قلة او معدم المال مصرما
وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء ورثا سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على بش العير فأدخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداءهم نعم يدل على انها اسمان لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انها ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا بش الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها ليسا بفعلين والوجه الرابع انها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انها ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فاعل فدل على صحة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريين واما ما استدل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انها اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انها

دخل عليها على تقدير الحكاية فلا يدل على أنها اسمان لأن حروف الجر
 قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو قتل في الحقيقة كقوله .
 والله ما لي ببنام صاحبه . ولا خلاف أن نام فعل ماض ولا يجوز أن يقال
 إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية
 لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبش ونام والتقدير في قوله .
 أأست بنعم الجار يؤلف بيته . أأست بجار منول فيه نعم الجار وكذلك
 التقدير في بقول بعض العرب والله ما في بنعم المولودة والله ما هي بمولودة
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نعم السير على
 بش العير . منول فيه بش العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .
 والله ما لي ببنام صاحبه . والله ما لي بلب منول فيها نام صاحبه إلا أنهم
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى أن أعمل
 سابقات أي دروعا سابغات فصار التقدير فيه أأست بقول فيه نعم الجار
 وما هي بقول فيها نعم المولودة ونعم السير على منول فيه بش العير وما لي
 بقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي منول فيه فأوقعوا المحكي بها
 موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر .
 من أن يحصى فدخل حرف الجر على هذه الأفعال لفظا ولكن إن كان
 حرف الجر داخلا على هذه الأفعال في اللفظ ألا أنه داخل على غيرها في
 التقدير فلا يكون فيه دليل على التسمية وأما قولهم أن العرب تقول يا نعم
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الأسماء فنقول المتصود بالنداء
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت وأما قولهم
 أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز تصرفهما فنقول إنما امتنع من
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لأن نعم موضوعة لغاية
 المدح وبش موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
 الآن لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في المدوح والمذموم لا بما كان

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وإنما قولهم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا
نعم الرجل زيد فنقول منه رواية شاذة تنزدها قطرب وحده وليس صحت
فليس فيها حجة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل في
نعم نيم بفتح النون وكسر العين وإشبع الكسرة فنشأت الياء وهنا كثير
في كلامهم فأنه كلما كان على وزن فاعل من الأسماء والأفعال وثانيه تحرف
من حروف المخلق فيه أربعة أوجه أحدها استعماله على أصله كقولك فخذ
وقد ضحكك والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحكك والثالث
إنباع فائه عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحكك والرابع كسر فائه وإسكان
عينه لنقل كسرتها إلى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحكك فذلك نعم فيها أربع
لغات نيم بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونعم بفتح النون وتسكون العين
ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون وتسكون العين وإنما نعم بالياء
فأنها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأني بنفخاء المجناحين لقوة على تحمل مني أظافلي شيمالي

وقال الآخر

لا عهد لي بنفضالي أصبحت كالشئ البالي

وقال الآخر

ألم يأنبك والأبناء تئسي بما لاقت لبون بني زياد

وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
نعيك ها هنا فإن قيل فلم وجب أن يكون فاعل نعم وبش اسم جنس قيل
لوجهين أحدهما أن نعم لما وضعت للدح العام وبش للذم العام خص
فاعلهما باللفظ العام والوجه الثاني أنها وجب أن يكون اسم جنس ليدل
على أن المدح والمذموم مستحق للدح والذم في ذلك الجنس فإن قيل
فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر قيل أنها جاز الإضمار فيها قبل الذكر
لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر

ونعم وليس لا يكون فاعلمها معرفة محضة فلا ضارح المضمر فاعلمها جاز
 الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف
 والإيجاز لانهم ابدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
 يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لان التفسير انما يكون
 بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخفت من المعرفة فان قيل
 فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في
 قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء
 ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
 الا انه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
 فان قيل فاین العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لان الرجل انما
 كان شائعا في الجنس كان زيد داخل تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود
 اليه منه فصار هنا كقول الشاعر

فلما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
 فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائدة لان قوله لا
 قتال لديكم نفي عام لان لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك
 بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
 والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانه خبر مبتدأ محذوف كانه لهما قيل
 نعم الرجل قيل من هذا المدح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
 في كلامهم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حينا

ان قال قائل ما الاصل في حينا قيل الاصل في حينا حُب فا لانه

لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استقلوا اجتماعهما متحركين
فحذفوا حركة الحرف الاول وأدغموه في الثاني فصار حَبَّ وركبوه مع ذا
فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدح من القلب فان قيل
فلم قلتم ان الاصل حَبَّ على فعل دون فعل وقيل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فاعل وفعل أكثر ما يجيء فيما فعله
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الهاء
الى الحاء كما قال الشاعر . وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ يُقْتَلُ . فدل على ان
اصله فعل فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انها جعلوها بمنزلة
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما تجرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم
ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والجمع قيل لان المفرد
المذكور هو الاصل والثاني والثنية والجمع كلها فرع عليه وهي اقل منه
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبذا في الثنية والجمع
والثاني على انظر واحد قيل انها كانت كذلك نحو حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند لانهما جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير
بل تلزم سنا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبذا الاسمية
او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها الفعلية وذلك لان الجزء الاول منها
فعل فغلب عليها الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فيما ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

حبنا زيد قيل خمسة اوجه الوجه الاول ان يجعل حبنا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني ان يجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل زيدا بدلًا منه والوجه الثالث ان يجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان يجعل زيدا مبتدأ وحبنا خبره والوجه الخامس ان يجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لانه فاعل وهو اضعف الوجوه فان قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل انما تنصب النكرة بعد على التمييز الا ترى انك اذا قلت حبنا زيد رجلاً وحبنا عمرو راكباً بحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبنا جبل الريان من جبل وحبنا ساكن الريان من كانا
فذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبنا زيد رجلاً كان منصوباً على التمييز وان كان مشتقاً نحو حبنا عمرو راكباً كان منصوباً على الحال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان ما في غاية الإيهام والشيء اذا كان ميبها كان اعظم في النفس لاحتماله امورا كثيرة فلماذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها فان قيل فيها معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيبويه والاكثر من اولى لان

الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا ينتقل الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
ينتقل الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
كان أولى ما ينتقل الى تقديره أن قبل فعل أحسن فعل أو اسم قسيل
اختلف الخويعون في ذلك فذهب البصريون الى أنه فعل ماض واستدلوا
على ذلك من ثلاثة أوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل
بـياء الضمير فأن نون الوقاية تصحبه نحو ما أحسني وما أشبه ذلك وهذه
النون إنما تنصب الضمير في الفعل خاصة لتفيه من الكسر لا ترى أنك
تقول أكرمني وأعطاني وما أشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامتي وصاحبتي لم
يجز فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه فعل والوجه الثاني أنهم قالوا
الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والتكرات فافعل إذا كان اسماً
إنما ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو هذا أكبر منك سناً وأكثر
منك علماً وما أشبه ذلك فلما نصب ما هنا المعارف دل على أنه فعل ماض
والوجه الثالث أنهم قالوا الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلم
يكن فعلاً لما كان لبنائه على النفع وجه إذاً لو كان اسماً لكان يجب أن يكون
مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب أن يكون مفتوحاً دل على
أنه فعل ماض وذهب الكوفيون الى أنه اسم واستدلوا على ذلك من ثلاثة
أوجه الوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ولو كان
فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم
يتصرف دل على أنه ليس بفعل فوجب أن يلحق بالاسماء والوجه الثاني
أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
الاسماء قال الشاعر

يا ما أبيع غزلاًنا شدة لنا من هاوليّا تكن الضال والسمر
والوجه الثالث أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو ما أقومه وما أبعه
كما يصح الاسم في نحو هذا أقوم منك وأبيع منك ولو أنه فعل لوجب أن

يقتل كالفعل نحو أقام وبيع في قولهم أباغ الشيء إذا عرضه للبيع فلما لم
يقتل وبيع كالاسماء مع ما دخله من الجهود والتصغير دل على أنه اسم
والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدلل به الكوفيون فأنشدوا
قوله الله لا يتصرف فلا حجة فيه ولأننا أجمعنا على أن عسى وليس فعلا
ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين
أحدهما أنهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه وأنه مضمّن معنى ليس في أصله والوجه
الثاني أنها لم يتصرف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
أنما يكون ما هو موجود في الحال أو كان قريبا مضى ولا يكون التعجب ما
لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة
تحتل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولهم أنه يدخله التصغير
وهو من خصائص الأسماء قلنا الجواب عنه من ثلثة أوجه الوجه الأول أن
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدل
عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني أن التصغير أنها
حسن في فعل التعجب لأنه لنا لزم طريقة واحدة أشبه الأسماء فدخله بعض
أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن
اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل
محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه
الثالث أنه إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة
لاشتراك اللفظين في ذلك ألا ترى أنك لا تقول ما أحسن زيدا إلا لمن بلغ
غاية الحسن كما لا تقول زيد أحسن القوم إلا لمن كان أفضلهم في الحسن
فهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما أميلج غزلانا كما تقول غزلانك

امسح الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينها انهم
حملوا افعال منك وهو افعال القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقع عورا منك واقع القوم عورا كما قالوا
ما اقع عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا فيؤكدوا كما لم يقولوا
ما احسن زينا حسنا فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملا
على افعال الذي للتفصيل والمبالغة واما قولهم انه يصح كما يصح الاسم قلنا
التصحيح نهضل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعال الذي
للفاضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
الوجهين وجب ان يصح كما يصح الاسم وشبه الاسم من هذين الوجهين
لا يخرج ذلك عن كونه فعلا كما ان ما لا يتصرف اشبه الفعل من وجهين
لم يخرج عن كونه اسما فكذلك ما هنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من
وجهين لا يخرج عن كونه فعلا على ان تصحبه غير مستنكر فان كثيرا من
الافعال المنصرفه جاءت مصححة كقولهم اغتلت المرأة واستنوق الحمل
واستتبست الشاة واستغوذ طيم قال الله تعالى اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ وهذا
اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصحبه لا يدل على كونه اسما ان افعال
به جاء في التعجب مصححا مع كونه فعلا نحو اقوم به وابيع به فكما ان التصحيح
في افعال به لا يخرج عن كونه فعلا فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج عن
كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافية فان قيل
فلم كان فعل التعجب منقولا من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
تنقله من اصل الى اصل ولم يجر نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله من
اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
من غيره فلما كان اخف من غيره احتمل زيادة الهزة واما ما زاد على

الثلاثي فهو ثقیل فلم یحتمل الزیادة فان قیل فلم كانت الهمزة اولی بالزیادة
 قیل لان الاصل فی الزیادة حروف المد واللين وفي الواو والياء والالف
 فاقاموا الهمزة مقام الالف لانها قریبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف
 لان الالف لا یتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساکن
 محال فكان تدبیر زیادة الالف فاهنا اولی لانها اخفت حروف العلة وقد
 كثرت زیادتها فی هذا النحو نحو ایتض واسود وما اشبه ذلك فان قیل
 فبماذا یتنصب الاسم فی قولم ما احسن زیدا قیل یتنصب لانه منقول
 احسن لان احسن لبا ثقیل بالهمزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدی
 الى رید فصار زید منصوبا بوقوع الفعل علیه فان قیل فلم لا یشتق فعل
 التعجب من الالوان والمخلوق قیل لوجهین احدهما ان الاصل فی افعالها ان
 تستعمل علی أكثر من ثلاثة احرف وما زاد علی ثلاثة احرف لا یبنی منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لبا كانت ثابتة فی الشخص لا تکاد
 تتغیر جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فیها کالید والرجل وما
 اشبه ذلك فکما لا یجوز ان یقال ما أیداء ولا ما أرجله من الید والرجل
 فکذلك لا یجوز ان یقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أیداء
 من الید بمعنى النعمة وما أرجله من الرجل جاز وكذلك إن كان المراد
 بقوله ما أحمره من صنة البلادة لا من المحبرة وما أسوده من السودد لا
 من السواد جاز وانما جاز فی هذه الاشياء لانها لیست بالوان ولا خلق
 فان قیل فلم استعملوا لفظ الامر فی التعجب نحو أحسن بزید وما اشبهه
 قیل انها فعلوا ذلك لضرب من المبالغة فی المدح فان قیل فما الدلیل
 علی انه لیس بفعل امر قیل الدلیل علی ذلك انه یكون علی صیغة واحدة
 فی جمیع الاحوال نقول یا رجل أحسن بزید یا رجلا أحسن بزید
 یا رجال احسن بزید یا هند احسن بزید یا هندان احسن بزید ویا
 هندات احسن بزید فیکون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث علی صیغة

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية
 فتقول أحسناً يزيد وفي جمع المذكور أحسنوا وفي أفراد المؤنث أحسن وفي
 جمع المؤنث أحسن فتأتي ضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
 صيغة واحدة دل على أن لفظه لفظ الأمر ومعناه المخبر فإن قيل فما موضع
 الجار والمجرور في قولهم أحسن يزيد قيل موضعه الرفع لأنه فاعل أحسن
 لأنه لما كان فعلاً والفعل لا بد له من فاعل جعل الجار والمجرور في
 موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وكفى بالله ولياً وكفى بالله شهيداً أي
 وكفى الله ولياً وكفى الله شهيداً والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لأن
 الأصل في أحسن يزيد أحسن زيدا أي صار ذا حسن ثم نقل إلى لفظ
 الأمر وزيدت الباء عليه فإن قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين
 أحدهما أنه لما كان لفظ فعل التمجيب لفظ الأمر فزادوا الباء فرقا بين لفظ
 الأمر الذي للتعجب وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
 أنه لما كان معنى الكلام يا حسن اثبت يزيد أدخلوا الباء لأن اثبت تعدى
 بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجار
 والمجرور في موضع النصب لأنه يقدر في الفعل ضميراً هو الفاعل كما يقدر
 في ما أحسن زيدا وإذا قدر هاهنا في الفعل ضميراً هو الفاعل وقع الجار
 والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه أكثر
 النحويين هو الأول وكان الأول هو الأول لأن الكلام إذا كان مستغلاً
 بنفسه من غير إضمار كان أولى مما ينتقل إلى إضمار ثم حمل أحسن
 يزيد على ما أحسن زيدا في تقدير الإضمار لا يستقيم لأن أحسن أنها
 أضمير فيه لتقدم ما عليه لأن ما مبتدأ وأحسن خبره ولا بد فيه من
 ضمير يرجع إلى المبتدأ بخلاف أحسن يزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
 تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد عكس عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يبرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والله واوله نحو عسيت وعسيا وعسى قال الله تعالى فَلْ عَسَيْتُمْ اِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلته هذه الضائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمت دل على انه فعل وكذلك ايضا قلعه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عسيت المرأة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه شبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطبع شبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما شبهه فان قيل فماذا تفعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزمو الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عسى الغوير ابو سا . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يباس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير ابو سا . فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكانت قيل قارب الغوير ابو سا وهو جمع باس ابو بس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انها يحذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
جاز أن يحذف عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى الم الذي أصبحت فيه يكون ورأه فرج قريب

وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
إثباتها معها قال الشاعر قد كاد من طول اللي أن يمضيا فأنبت أن
مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كعسى في المقاربة
قيل ما واثب اشتراكا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب
الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت كاد زيد
يذهب بعد ظم لم يجوز لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
الحال ولو قلت عسى الله أن يدخاني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتها نحو عسى
أن يخرج زيد قبل موضعها مع صلتها الرفع بانه فاعل كما كان زيد مرفوعا
بانه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
إذا كانت مع صلتها في موضع رفع قبل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار إنما يكون عن
الاسم لا عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
ليس باسم نحو ظننت زيدا قام ابنه فقام ابنه جملة فعلية وقد قامت
مقام المفعول الثاني لظننت وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

لفظا ومعنى كما يتناه قاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان واخوانها

ان قال قائل اي شيء كان واخوانها من الكلم قبل افعال وذهب بعض
المحققين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو
كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على
المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء الضمير وانفه
وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك
والوجه الثاني انها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول
قامت المرأة وهذه التاء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو
كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ومسى وكذلك سائر ما عدا
ليس وانها لم يدخلها التنصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي
الحال ولهذا تجري ما يجري ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي
حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف ولما قولم انها لا تدل على المصدر
ولو كانت افعالا لدلت على المصدر فلما هذا انها يكون في الافعال الحقيقية
وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فما ذكرناه يدل
على انها افعال وما ذكرناه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد غفلنا
بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن
دلالها على المصدر واذا وجد الجبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان
في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخوانها قبل اما
كان فتقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على
الزمان المجرد عن المحدث نحو كانت زيد قائما ويلزمها الخبر لها يتنا

والوجه الثاني انها تكون تامة فدل على الزمان والمحدث كغيرها من الافعال الحقيقية ولا تقتصر الى خبر نحو كان زيد وفي معنى حدث ووقع قال الله تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ أَيْ حدث ووقع وقال تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالرِّفْعِ وقال تعالى كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْهَدْيِ صَبِيًّا أَيْ وجد وحدث وصبياً منصوب على المحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة لانها لا اختصاص لعيسى في ذلك لان كلاً قد كان في المهد صبياً ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت صديقتك قال الشاعر

فَدَيُّ لَبِيٍّ ذَهْلٌ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذَو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ
أَيْ حدث يوم وقال الآخر

إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فَأَذْفَرْتُنِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشَّيْءُ
أَيْ حدث الشَّيْءُ والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والمحدث فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم أَيْ كان الشأن والمحدث زيد قائم قال الشاعر

إِذَا مِثَّ كَانَ النَّاسُ صَنَانٍ شَامَتْ وَآخِرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
أَيْ كان الشأن والمحدث الناس صنان ووجه الرابع ان تكون زائدة غير عاملة نحو زيد كان قائم أَيْ زيد قائم قال الشاعر

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوِّمَةُ الْعَرَابِ
وقال الآخر

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِبْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
أَيْ جبران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْبُغْزِيِّينَ أَيْ صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

كيف تكلم من كان في المهد صبيًا أي صار وقال الشاعر
 يتيها قنر والمطي كآنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
 أي صارت فراخا بيوضها وأما ما صار فتستعمل ناقصة وتامة فلما الناقصة
 فتدل على الزمان المجرد عن الحدث ويقتصر إلى الخبر نحو صار زيد طالما
 مثل كان إذا كانت ناقصة وأما التامة فتدل على الزمان والحدث ولا
 تقتصر إلى خبر نحو صار زيد إلى عمرو مثل كان إذا كانت تامة وكذلك
 سائر أحوالها تستعمل ناقصة وتامة إلا ظل وليس وما زال وما فتئ
 فاتها لا تستعمل إلا ناقصة فإن قيل فلم عيبت هذه الأفعال في شيئين
 قيل لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات فلما اقتضت شيئين وجب
 أن تعمل فيها فإن قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قبل تشبيهها
 بالأفعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهًا
 له بالمتعول فإن قيل فهل يجوز تقديم أخبارها على اسمائها قيل نعم
 يجوز وإنما جاز لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمتعول واسماؤها مشبهة
 بالفاعل والمتعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبهًا به
 فإن قيل فهل يجوز تقديم أخبارها عليها نفسها قيل يجوز ذلك فيما
 لم يكن في أوله ما نحو قائما كان زيد وإنما جاز ذلك لأنه لما كان مشبهًا
 بالمتعول والفاعل فيه منصرف جاز تقديمه عليه كالمتعول نحو عمرا ضرب
 زيد فإن قيل فلم لم يجوز تقديم اسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها
 عليها قيل إنما لم يجوز تقديم اسمائها عليها لأن اسماءها مشبهة بالفاعل
 والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان مشبهًا به وجاز تقديم
 أخبارها عليها لأنها مشبهة بالمتعول والمتعول يجوز تقديمه على الفعل
 كما بينا فإن قيل فلم لم يجوز تقديم خبر ما في أوله ما عليه قيل لأن ما
 في أوله ما ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما أن
 الاستفهام لا يعمل ما بعد فيما قبله نحو عمرا ضرب زيد فكذلك النفي

لا يعمل ما بعد فيها قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين
 الى انه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لان ما للنفي وزال فيها معنى
 النفي اذا دخل على النفي صار ايجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان
 زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما
 ما زال زيد واجمعوا على انه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لان
 ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل
 فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب اكثر البصريين الى
 جوازه لانه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها
 والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس فعل لا يتصرف والفعل
 انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه
 لم يتصرف عمله واما قولهم انه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم
 خبرها عليها فناسد لان تقدم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا
 عنها وتقدم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان
 يعمل الفعل فيما بعد ويجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقدم
 خبرها على اسمها لانها اضعف من كان لانها تتصرف ويجوز تقدم خبرها
 عليها وافقوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها فجعل لها
 منزلة بين المتزلزين فلم يجوز تقدم خبرها عليها نفسها لتفقط عن درجة
 كان ويجوز تقدم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز
 ما كان زيد الا قائما ولم يجوز ما زال زيد الا قائما قيل لان الا اذا
 دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما كان
 التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير
 زال زيد قائما وزال لا تستعمل الا بحرف النفي فلما كان إدخال حرف
 الاستثناء يوجب ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

التي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف التي جار ما كان زيد
 الأ قائما ولم يجر ما زال زيد الأ قائما وإنما قول الشاعر
 حراجح ما تنك إلا مناخة على الخسف أو ترعي بها بلدا ففرا
 فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنك على الخسف إلا أن تناخ أو
 ترعي بها بلدا ففرا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

أن قال قائل لم علمت ما في لغة أهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما أشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما أن ما
 تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال والوجه الثاني أن ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويتوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها أشبهت
 ليس فوجب أن تعمل عليها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب
 بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء بحذف منها حرف الجر ولا
 يتنصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بالرفع كقول الشاعر
 عَمِيرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدِيًّا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيًّا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جأني من أحد ولو حذف حرف الجر
 لقلت حسبك زيد وما جأني أحد بالرفع فدل على أن حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فإن قيل لم لم تعمل على لغة بني تميم قيل لأن

الحرف أنها يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر أو بالفعل كحرف
 الجزم وإذا كانت تدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما
 تدخل على الاسم والفعل ألا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
 فتدخل عليهما فلما كانت غير مختصة وجب أن تكون غير عاملة فإن قيل
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين أحدهما أنها
 أدخلت توكيداً للنفي والثاني أن يقدّر أنها جواب لمن قال إن زيدا
لقائم فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن فإن قيل
 فلم يطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بالألف
 لأن ما أتت عملت لأنها أشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي ولا تبطل
 معنى النفي فتقول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب أن لا تعمل
 فإن قيل فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
 بأن الخفيفة قبل لأن ما ضعيفة في العمل لأنها أتت عملت لأنها أشبهت
 فعلاً لا بتصرف شيها ضعيفاً من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفاً بطل
 عملها مع النصل ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قام زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة وأما قول الشاعر
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمهم إذ هم قريش وأذ ما مثلهم بشر
 فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لأن التقدير فيه وإذا ما
 بشر مثلهم فلما تقدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لأن صفة
 النكرة إذا تقدمت انتصبت على الحال كقول الشاعر

لهبة موحشاً طلل يلوح كأنه خلل

التقدير فيه طلل موحش وكنول الآخر . والصالحات عليها مغلقة باب .
 والتقدير فيه باب مغلق إلا أنه لما قدم الصفة على النكرة نصبت على الحال
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لأن قوله ما مثلهم بشر في معنى
 فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لأن هذا البيت للفرزدق وكان تيمناً وليس

من لفظه أعمال ما يسوي تقدم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال أنها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فأعرفه نصاب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إن وأخواتها

ان قال قائل لم عملت هذه الاحرف قيل لأنها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينها من خمسة اوجه الوجه الاول انها مبنية على النفع كما ان الفعل الماضي مبني على النفع والوجه الثاني انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انني وكأني ولكني والوجه الخامس ان فيها معاني الافعال فعني إن وأن حقت ومعني كأن شئت ومعني لكن استدركت ومعني ليت تميت ومعني لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الوجة الخمسة وجب ان تعمل عمله وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما يتا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعني فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تتصرف والحروف لا تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا تتصرف وهي نعم وبمس وعسى وليس وفعل التعجب وحبنا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس

بالاقبال وجنب تقدم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه
 الثاني ان هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُبِلَتْ عليه
 في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع
 فالزمو للفرع الفرع وتخرج على هذا ما فاتها ما اشبهت الفعل من جهة
 اللفظ وانما اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا
 وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من
 جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الوجة التي يبتاها فبان الفرق بينها وقد
 ذهب الكوفيون الى ان ان واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما
 الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل
 فلا تعمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في
 الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان
 لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على
 انا قد علمنا بتنضي كونه فرعا فانما الزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقدم
 المنصوب على المرفوع ولم نجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل
 لئلا يجزى مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقدم المنصوب على المرفوع بان
 ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق
 بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وانتهى باق على رفعه لكان
 الاسم المبتدأ اولى بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع
 فما ذهبوا اليه بوذي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا
 يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع ان ولكن دون سائر اخواتها
 قيل لانها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت
 معنى الابتداء لان كان افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التثنية
 ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

الخبر قبل اختلاف الخويون في ذلك فذهب أهل البصرة الى انه لا يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت انك وزيد قائمان وجب ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز وأما الكوفيون فاختلوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء نيين فيه عمل ان او لم ينيين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر منطلقان وذهب النجاشي الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لم ينيين فيه عمل ان واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى فعطف الصائبين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من آمن بالله واليوم الآخر وما حكى عن بعض العرب انه قال انك وزيد ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه وأما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصائبون والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم الآخر خبر الصائبين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا مثل الذي اظهرت للصائبين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائمان ففعل قائما خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واظهرت لعمرو خبرا كما قال الشاعر

وإلا فاعلموا أننا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

وان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واظهرت للاول خبرا وان شئت جعلته خبرا للاول واظهرت للثاني خبرا على ما بينا وأما قول

بعض العرب إنك وزيد قاهبان فقد ذكره سيويه أنه غلط من

بعض العرب وجعله بمتلة قول الشاعر

بدأ لي أتي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا

فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهم

حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها

فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لأنه توهم أن الباء في مصلحين

موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا

نادر ولا يقاس عليه فكذلك ما هنا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخوانته

ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قبل اما ظننت

فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين

على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ

مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِعُوهَا

وقال الشاعر

فقلت لهم ظنوا بأني مدحج سرائهم في الفارسي المسرد

وهذان يتعديان الى منعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ

يُظَاهِرِينَ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِالظَّاءِ اِي بِهِمْ وهذا يتعدى الى منقول واحد

واما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن واما زعمت فتستعمل في

القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا واما

علمت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى منعولين وتستعمل بمعنى عرفت

فتتعدى الى منقول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ واما رأيت

فتكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين نحو رأيت الله غالبا وتكون
 من رؤية البصر فتعدي الى مفعول واحد نحو رأيت زيدا اي ابصرت
 زيدا واما وجدت فتكون بمعنى علمت فتعدي الى مفعولين نحو وجدت
 زيدا عالما وتكون بمعنى اصبت فتعدي الى مفعول واحد نحو وجدت
 الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولم وجدت في الحزن وجدنا
 ووجدت في المال وجدنا ووجدت في الغضب موحدة وحكي بعضهم
 وجدانا قال الشاعر

كلانا رد صاحبه بغيظ على حتى ووجدان شديد

فان قيل لم أعلمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول فبيل لان
 هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان
 قولك ظننت بدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك سائرهما ثم
 ليس التأثير شرطا في غيل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق
 بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدي اليه سواء كان مؤثرا او لم يكن مؤثرا
 الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدي الى زيد وان لم يكن مؤثرا فيه
 الا انه لما كان له به تعلق عمل لان ذكرت تدل على الذكر والذكر لا
 يد له من مذكور فيتعدي اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى
 مفعولين فبيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها
 بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر وجب ان
 تعدي اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل فبيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدل عليه
 بالمثل السائر وهو قولهم من يسمع يخجل فاقصر على يخجل وفيه ضمير الفاعل
 وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان
 هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص
 فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون القسم عليه فكذلك لا يجوز

الاختصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني أنا تعلم
 أن العاقل لا يتخلو من ظن أو علم أو شك فاذا قلت ظننت أو علمت
 أو حسبت لم تكن فيه فائدة لأنه لا يتخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
 الاختصار على أحد المفعولين قبل لا يجوز لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ
 والخبر وكما أن المبتدأ لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدأ فكذلك
 لا بد لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب إعمال هذه الأفعال
 إذا تقدمت وجاز إلغاؤها إذا توسطت وتأخرت قبل أنها وجب
 إعمالها إذا تقدمت لوجهين أحدهما أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى
 مراتبها فوجب إعمالها ولم يجوز إلغاؤها والثاني أنها إذا تقدمت دل ذلك
 على قوة العناية وإلغاؤها يدل على أطراحها وقلة الاهتمام بها فذلك
 لم يجوز إلغاؤها مع التقدم لأن الشيء لا يكون معينا به مطرطا وإنما إذا
 توسطت أو تأخرت فإنما جاز إلغاؤها لأن هذه الأفعال لما كانت
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
 اعتد عليه وجعلت في تعلفها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد
 منطلق ظننت فكأنه قال زيد منطلق في ظني وكما أن قولك في ظني لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة وإنما من أعمالها إذا تأخرت فجعلها
 متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير أن
 الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر وذلك لأنها إذا
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لأنها متأخرة عن
 أحد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم أحد الجزئين إلا بصاحبه
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن
 إلغاؤها وإذا تأخرت عن الجزئين جميعا كانت متأخرة من كل
 وجه فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها فاعرفه
 بحسب أن شاء الله تعالى

الباب الحادي والعشرون

باب الإعراء

ان قال قائل لم اقيم بعض الظروف والمحروف مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف لان الاسماء والمحروف اخفت من الافعال واستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قيل لان الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلما كانت على الاستعلاء والمستعلي يشاهد من تحته وعند المحضرة ومن بحضورك تشاهد ودون للتقريب ومن بقربك تشاهد وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه فلما اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم يخص به ١٠ مخاطب دون الغائب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لهما الا باللام نحو ليتم زيد ولا تم معه فيفتقر الى لام الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها ١٥ تصبح قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في مخاطب لانها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم البائة فعليه الصوم فإثمه له وجاء فانما جاء لان من كان بحضوره يستدل بأمره للغائب على انه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يناس عليه لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون ٢٠ الى انه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معمولها عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله بعلينكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ تَلَوِي دُونَكَ إِلَى رَأَيْتِ النَّاسَ يَحْتَدُونَكَ

شُونَ خَيْرًا وَيَحْتَدُونَكَ

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديم معمولها عليها والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن قوله تعالى كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ليس هو منصوباً بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لأن في ذلك دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى وَتَرَى الْجِبَالَ تَحِيهَا جَائِدَةً وَفِي ثَمَرِهَا نَخَابٌ صَنَعَ اللَّهُ فَنصب صبح الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه ما قبله قال الشاعر
وَدَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصَحْبِي وَلَمْ يَتَزَلُّوا أَبْرَدَمَ فَتَرَوْحُوا
فنصب وجيف بفعل دل عليه ما تقدم وأما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من وجهين أحدهما أن قوله دلوي دونك في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير فيه هنا دلوي دونك والثاني أنا نعلم أنه في موضع نصب لكن بإظهار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك فأعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد الاسد قبل لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو اخذر ولهذا اذا كرروا لم يجر إظهار الفعل وإذا حذفوا احد الاسمين جاز إظهار الفعل فدل على أن احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

فأَيُّ الأَسْمِينِ أَوَّلَى بَأَن يَقُومَ مَقَامَ الْفِعْلِ قَبْلَ أَوَّلَى الأَسْمِينِ بَأَن يَقُومَ
 مَقَامَ الْفِعْلِ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى الْأَسْمِ الثَّانِي
 لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فَكَذَلِكَ الْأَسْمُ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا
 فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ انْتَصَبَ قَوْلُ إِيَّاكَ وَالشَّرُّ قَبْلَ لَأَنَّ التَّنْذِيرَ فِيهِ إِيَّاكَ أَحْذَرُ
 فَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِأَحْذَرُ وَالشَّرُّ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَقِيلَ أَصْلُهُ أَحْذَرُ إِيَّاكَ مِنْ
 الشَّرِّ فَمَوْضِعُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ النِّصْبُ فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَارِ ضَارَ النِّصْبُ فِيمَا
 بَعْدَهُ فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ قَدَّرُوا الْفِعْلَ بَعْدَ إِيَّاكَ وَلَمْ يَقْدَرُوا قَبْلَهُ قِيلَ لِأَنَّ
 إِيَّاكَ ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَ الْفِعْلَ قَبْلَهُ لِأَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ
 بِهِ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزَ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ بِلَفْظِهِ لِأَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ
 وَهُوَ الْكَافُ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ضَرَبْتُ إِيَّاكَ لَمْ يَجْزَ لِأَنَّكَ تَقْدِرُ
 عَلَى أَنْ تَقُولَ ضَرَبْتُكَ فَمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ . إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ
 فَشَادَ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ يَسْتَعْمَلُونَ لَفْظَ الْفِعْلِ مَعَ إِيَّاكَ كَمَا
 يَسْتَعْمَلُونَ مَعَ غَيْرِهِ قِيلَ إِنَّهَا خُصَّتْ إِيَّاكَ بِهَذِهِ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي
 مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ فَصَارَتْ بِنِيَّةٍ لَفْظُهُ تَدَلُّ عَلَى
 كَوْنِهِ مَفْعُولًا فَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا مَعَهُ لَفْظَ الْفِعْلِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهُ
 يَجُوزُ أَنْ يَفْعَ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا إِذْ لَيْسَ فِي بِنِيَّةٍ لَفْظُهُ مَا يَدُلُّ
 عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا فَاسْتَعْمَلُوا مَعَهُ لَفْظَ الْفِعْلِ فَاعْرِفْهُ نَصْبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

أَنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ كَانَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا قَبْلَ لَوْقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ
 الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ فَإِنْ قِيلَ هَلِ الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ أَوِ الْمَصْدَرُ
 مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ قِيلَ اخْتَلَفَ الْخَوَوِيُّونَ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى
 أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ الْوَجْهَ

الأول أنه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأفعال فلما
 سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر
 يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل
 للقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدل على
 شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل
 والفعل لا بد له من الاسم وما يكون منتقرا إلى غيره ولا يقوم بنفسه
 أولى بأن يكون فرعا مما لا يكون منتقرا إلى غيره والوجه الخامس أن
 المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس
 مشتقا من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل
 لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
 والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دل على
 أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر
 لا يتضمن الفعل ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب
 والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإنما كان كذلك دل على أن
 المصدر أصل والفعل فرع عليه وصار هنا كما تقول في الأولى المصوغة
 من الفضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة
 فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأولى مأخوذة من
 الفضة وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلثة أوجه الوجه الأول أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل
 ويصح لصحته تقول قمت قياما فيعتل المصدر لاعتلال الفعل وتقول قاوم
 قواما فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

الفعل يعمل في المصدر ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكّد
 قبل رتبة المؤكّد فدلّ على أن المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما
 ذهب إليه البصريون وأما ما استدللّ به الكوفيون ففاسد أما قولهم أنه
 يصح لصحة الفعل ويعتدلّ لاعتلاله فنقول إنما صحّ لصحته واعتدلّ لاعتلاله
 طلباً للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق نصاريف
 الكلمة وهذا لا يدلّ على الأصل والفرع الا ترى أنهم قالوا بعد والأصل
 يوعدهم فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على بعد لئلا تختلف طرق
 نصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والأصل فيه أأكرم إلا أنهم حذفوا
 إحدى الهزتين استئثالا لاجتماعهما ثم قالوا بكم ونكرم ونكرم فحذفوا
 الهزة وإن لم يجمع هزتان حملاً على أكرم ليجري الباب على سنن واحد
 وكذلك ما هنا وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ
 على أنه أصل له فإننا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال
 ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال فكذلك ما هنا وأما
 قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدلّ على أنه فرع
 عليه الا ترى أنك تقول جاءني زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدلّ
 هذا على أن زيدا الثاني فرع على الأول فكذلك ما هنا وقد بينّا هذا
 مستوفى في المسائل الخلافية فإن قيل فلم كان قولهم سرت أشدّ السير
 منصوباً على المصدر فسيل لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له
 وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير فلما أضيف إلى المصدر كان
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فإن قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم فقد القرفصاء ونحوه فسيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لأن القرفصاء لها كانت نوطاً من القعود والفعل الذي هو قد

يتعدى الى جنس التعود الذي يشتمل على الترفصاء وغيرها تعدي الى الترفصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذا كان داخلا تحته هذا مذهب سيويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد التعة الترفصاء الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيويه لانه لا ينتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج ينتقر الى تقدير موصوف وما لا ينتقر الى تقدير موصوف اولى مما ينتقر الى تقدير موصوف فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المنعول فيه

ان قال قائل ما المنعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للافعال سمي ظرفا تشبيها بالاولاوي التي تحمل الاشياء فيها ولهذا سمي الكوفيون الظروف محال لحلول الاشياء فيها فان قيل فلم لم يسموا الظروف لتضمنها معنى الحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن الحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجوز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهارها هنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون معربة على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف

الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما ان الفعل
 يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
 الزمان واما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى انك
 اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان كما يكون فيها
 دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته
 صار الفعل اللازم منه يتركه من زيد وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا
 يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى الى ظروف المكان
 فان قيل فلم تعدى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل
 لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة
 الا ترى انك اذا قلت خلف زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ
 مشتملا على جميع ما يتقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت
 امام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما
 يتقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل على كل
 زمان ماض من اول ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم
 دل على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان هذه الظروف لا تقدر على
 وجه واحد لان فوقا يصير تحت وتحتا يصير فوقا كما ان الزمان المستقبل
 يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى
 الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد مني
 معني الازار ومتعد القابلة ومناط الثريا وما خطان جاني أنها يعني
 المخطين الذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلها مخطوطة قيل الاصل فيها
 كلها ان تستعمل بحروف البحر الا انهم حذفوا حرف البحر في هذه المواضع
 انساها كقول الشاعر

فَلَا يَنْبَغُ قَنَا وَغَوَارِضَا وَلَا قَيْلَنَ الْخَيْلِ لَابَةَ صَرْغَدِ

وقال الآخر

لَئِنْ هَذَا الْكَفُّ بِمَعْنَى مَتْنِهِ فِيهِ كَمَا عَدَلَ الطَّرِيقَ الْمَعْلُومَ
 ارَادَ فِي الطَّرِيقِ وَمِنْ حَتَّى أَنْ يَحْطَ وَلَا يَقَاسَ عَلَيْهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ دَخَلْتُ
 الْبَيْتَ فَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو الْجَمْرِيَّ إِلَى أَنْ دَخَلْتُ فَعَلْتُ مَتَعَرِّعَةً إِلَى الْبَيْتِ
 فَتَصْبِهِ كَقَوْلِكَ بَيْتَ الْبَيْتِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَذَهَبَ الْكَثِيرُونَ إِلَى أَنْ
 دَخَلْتُ فَعَلْتُ لَازِمٌ وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الْجَمْرِ الْأَ
 تَهُ حَذَفَ حَرْفَ الْجَمْرِ اتِّسَاعًا عَلَى مَا بَيْنَنَا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالَّذِي يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ دَخَلْتُ فَعَلْتُ لَازِمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى فَعُولٍ وَهُوَ
 مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْإِلَازِمَةِ كَقَعْدَ قَعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ
 وَالثَّانِي نَظِيرُهُ فَعَلْتُ لَازِمٌ وَهُوَ غَرَّتْ وَتَقَبَّضَ فَعَلْتُ لَازِمٌ وَهُوَ خَرَجَتْ
 فَيُقْتَضَى أَنْ يَكُونَ لِإِزْمَا حَمَلًا عَلَى تَقْظِيرِهِ وَتَقَبُّضِهِ فَاعْرِضْهُ تَصَبُّبًا أَنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١. أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الْعَامِلُ لِلتَّصَبُّبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَسِيلُ اخْتِلَافِ النُّحَوِيِّينَ
 فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ النَّعْلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ أَيَّ مَعَ الْخَشْبَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا
 الْوَاوَ مَقَامَ مَعَ تَوْسَعًا فِي كَلَامِهِمْ فَتَوَيَّ النَّعْلُ بِالْوَاوِ فَتَعَدَّى إِلَى الْأِسْمِ
 فَتَصْبِهِ كَمَا قَوِيَ بِالْهَمْزَةِ فِي قَوْلِكَ أَخْرَجْتَ زَيْدًا وَنَظِيرُ هَذَا تَصْبِيهِ الْأِسْمِ
 فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالنَّعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْأَنْحَوْرِ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَكَذَلِكَ
 هَاهُنَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالنَّعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ
 إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ اسْتَوَى
 الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ لَا يَحْسُنُ تَكَرُّارُ النَّعْلِ فَيُقَالُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشْبَةُ
 لِأَنَّ الْخَشْبَةَ لَمْ تَكُنْ مَعُوجَةً حَتَّى تَسْتَوِيَ فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكَرُّرُ النَّعْلِ كَمَا

يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانصب على الخلاف
 وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه
 استوى الماء ولا تبس الخشب وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
 الواو والصحيح هو الأول وإنما قول الكوفيين أنه منصوب على الخلاف
 لأنه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة
 وإن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز أن يقال مثل
 ذلك لجاز أن يقال أن زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لأن كونه مفعولا لا يوجب أن يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وإنما قول الزجاج فإنه
 يتنصب بتقدير عامل لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
 بصحيح أيضا لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول
 فإن كان الفعل لا ينتقل إلى تقوية تعدى إلى المفعول بنفسه وإن كان ينتقل
 إلى تقوية بحرف الجر أو غيره عمل بتوسطه ألا ترى أنك تقول أكرمت
 زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمنع الواو
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فإن قيل لم حذف
 مع وإقيمت الواو مقامها قيل حذف مع وإقيمت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلباً للتحنيف والاختصار فإن قيل فلم كانت الواو أولى من
 غيرها من الحروف قيل إنما كانت الواو أولى من غيرها لأن الواو
 في معنى مع ولأن معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت أولى من غيرها فإن قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لأن حكم الواو أن لا تنقل
 على ما قبلها وهذا الباب من النحويين من يجري فيه القياس ومنهم
 من ينصره على السماع والأكثرون على القول الأول فاعرفه نصب أن
 شاء الله تعالى

الباب السادس والعشرون

باب المنعول له

ان قال قائل ما العامل في المنعول له النصب قيل العامل في المنعول له الفعل الذي قبله نحو جئتك طبعاً في برك وقصدتك ابتغاءً بمعرفتك وكان الاصل فيه جئتك للطبع في برك وقصدتك للابتغاء في معرفتك الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالتعدي قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئاً الا لعلته وهي علة للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَنَحْنُ بِمَنْ أَنفَقُوا مَرْضَاتِ اللَّهِ مَعْرِفَةٌ بالاضافة وثبتنا نكرة قال الشاعر

وَأَغْنِي عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَمِّ الثَّيْمِ تَكْرِمًا

فادخاره معرفة بالاضافة وتكرماً نكرة وقال الآخر

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُهْورٍ بِخَافَةٍ وَزَعَلُ الْمَجُورِ وَالْهَوَلُ مِنْ تَهَوُّلِ الْمَجُورِ

وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدر بالاضافة

في هذه المواضع في نية الاتصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه

كنولم مررت برجل ضارب زيدا غذا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ

مُطَرِّئًا وقال الشاعر

سَلِّ الْهَوَمَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطَ صَهْبَةٍ مُتَعَمِّسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي

من كون الاضافة في نية الاتصال يقتضي دليل ثم لو صح هذا في الاضافة

فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . وَالْهَوَلُ مِنْ تَهَوُّلِ الْمَجُورِ .

وأشباهه فإن قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لأن العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الأصل وهذا الباب يترجمونه
البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى .

الباب السابع والعشرون

باب المحال

ان قال قائل ما المحال قيل هيئة الفاعل والمنعول الا ترى أنك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المحي منه واذا
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع المحال من الفاعل والمنعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من تذيها تحجم
صغيرين نرى اليهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر اليهم
فنصب صغيرين على المحال من التأ في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
منعولة وقال الآخر

متى ما تلقني فردين ترجف روائت النيك واستطارا
فنصب فردين على المحال من ضمير الفاعل والمنعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فما العامل في المحال النصيب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فإن كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم المحال نحو راكبا جاء زيد لأن العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقدم معموله عليه وإن كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجز تقدم المحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجوز تقديم مفعوله عليه وذهب
 الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم المحال على العامل في المحال سواء كان العامل
 فيه فعلا أو معنى فعل وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضر على المظهر
 فإنه إذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم
 المضر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن راكبا وإن كان مقدما في
 اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فأوحى في نفسه رغبة موسى فألهاء في نفسه عائدة
 إلى موسى إلا أنه لما كان في تقدير التقديم والهاء في تقدير التأخير جاز
 التقديم وهنا كثير في كلامهم فكذلك ما هنا فان قيل فلم عمل الفعل
 اللام في المحال قبل لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة
 كان في الفعل دلالة على المحال فتعنى اليها كما تعنى إلى ظرف الزمان
 لما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل لم وجب أن يكون المحال نكرة
 فبيل لأن المحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سبويه نعتا للفعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره إلا ترى أن
 جاء يدل على مجيء وإذا قلت جاء راكبا دل على مجيء موصوف بركوب
 فإذا كان المحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب
 أن يكون نكرة وأما قولهم أرسلها العراق وطلبته جهنم وطافتك ورجع
 عوده على بدئه فهي مصادر أقيمت مقام المحال لأن التقدير أرسلها تعترك
 وطلبته تجهد وتعترك وتجهد جملة من الفعل والفاعل في موضع المحال
 كأنك قلت أرسلها معتركة وطلبته مجتهدا إلا أنه أضمر وجعل المصدر
 دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم
 رجع عوده على بدئه منصوب لأنه مفعول رجع لأنه يكون متعديا كما يكون
 لازما قال الله تعالى فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فاعمل رجع في
 الكاف التي للخطاب فقال رجعت الله فدل على أنه يكون متعديا ومما

بدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام
الفاعل فيما لم يسم فاعله لأن الفاعل قد يضر فيكون معرفة فلو جاز أن
يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
والجاء والمجرور والمصدر على ما بينا فافهم نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

أن قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المنيرة للهم فان قيل فما
العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فمخو قولك نصبت زيد عرقا وتنقأ الكباش شحا فعرقا وشحا كل واحد
منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى أنه لا
يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى الا ترى أنك اذا قلت نصبت زيد عرقا كان الفعل للعرق
في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان
فاعلا لنظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقهما
الى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
أَتَهَجَّرُ سَلَى بِالْفِرَاقِ حَيِّبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لأنه من فعل متصرف فكذلك
هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وأما ما استدلل به المازني والمبرد من
البيت فإن الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
لا حجة فيه ولأن صحت تلك الرواية فتقول نصب نفسا بفعل مقدر كأنه
قال أعني نفسا وأما قولهم أنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيننا وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راکبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله يتزل راکبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فإنك إذا قلت نصب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العدد نون نحو عشرون أو تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلا كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله دثره رجلا فإن الماء منعت الاسم بعدها أن يجر بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم يجب أن يكون التمييز نكرة قيل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فاما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صنع الديك على آدم أجش الصهلا
وقال الآخر . أجش الظهر ليس له سنام . بنصب الصهلا والظهر
والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب
أن شاء الله تعالى

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فا العامل في المستثنى من الموجب النصب
 قبل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
 الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا
 انه قوي بالإلا فتعنى الى المستثنى كما تعنى الفعل بالحروف المعذبة
 ونظيره نصيهم الاسم في باب المنعول معه نحو استوى الماء والخشب فان
 الاسم منصوب بالفعل المتقسم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى استثنى وهو قول الزجاج من البصريين
 وذهب النحاة من الكوفيين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإن وترفع في النفي اعتبارا
 بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان
 العامل هو إلا بمعنى استثنى فناسد من خمسة اوجه الوجه الاول انه لو كان
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في
 جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيدا
 وما مررت بأحد إلا زيدا والوجه الثاني ان هذا يؤدي الى اعمال معاني
 الحروف واعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انك تقول ما زيد
 قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجر ذلك فكذلك
 هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب
 فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وإما ان يكون منصوبا بنفسه
 وإما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب
 بتقدير إلا لانا لو قدرنا إلا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل أيضا ان يقال انه يعمل في نفسه لان
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم
وانها جاز ان يعمل فيه وإن كانت لازما لأن غير موضوعة على الإبهام
المفرد الا ترى أنك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإبهام المفرد اشبه الظروف
المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يعدى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لان التقدير أستثنى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني وإذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنا اذا أعملنا معنى إلا
كان الكلام جملتين وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين وأما قول
النزاهة بان إلا مركبة من إن ولا فدعوى تنتشر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول المحرف اذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا نرى ان لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا
رُكِبَ مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا
رُكِبَ مع لا كقوله . لولا الكمي المتع . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فيماذا يرتفع المستثنى في النبي قيل يرتفع على البدل
وبحوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا اولى
لان اختلاف اللفظ يُشعر باختلاف المعنى وإذا اتفقا كان موافقة اللفظ

أولى والوجه الثاني أن البدل يجري في تعلق العامل به كجاءه لو ولي
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالفعل فلما كان البدل أقوى
في حكم العامل كان الرفع أولى من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز
البدل في النبي ولم يجوز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى
محال وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقترب منه ليس في الكلام فإذا
قدرنا هذا في الإيجاب صار محالاً لأنه يصير التقدير جآتي إلا زيد
وصار المعنى أن جميع الناس جآوني غير زيد وهذا لا يستعمل في النبي
كما يستعمل في الإيجاب لأنه يجوز أن لا يجيئه أحد سوى زيد فبان الفرق
بينهما فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلاثون

باب ما يُجْزَى به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعريت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوى
وسواء قبل لأن غيرهما أقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها
مجروراً بالإضافة ولا بد لها في نفسها من إعراب أعريت إعراب الاسم
الواقع بعد إلا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد إلا من
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأما سوى وسواء فلزمها النصب لأنها
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجوز نقل الإعراب اليها كما جاز في غير لأن
ذلك يؤدي إلى تمكثها وهما لا يكونان متمكثين فلذلك لم يجوز أن يعربا
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأما حاشي فاختلف المخويون في ذلك
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل
والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه ما كما تدخل
على الأفعال فيقال ما حاشي زيداً كما يقال ما خلا زيداً فلما لم يقل دل
على أنه ليس بفعل فوجب أن يكون حرفاً وذهب الكوفيون إلى أنه فعل

واقفهم ابو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك من
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرف والتصرف من خصائص الافعال
قال النابغة

ولا ارى فاعلا في الناس يشبه وما احاشي من الأقوام من أحد
فاذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله
المحذف والمحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى انهم قالوا في
حاشي لله حاشي لله ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الالف حاشي لله والوجه
الثالث ان لام الجز تتعلق به في قولهم حاشي لله وحرف الجز انما يتعلق بالفعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون
واما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل قوله وما احاشي فليس فيه حجة لان
قوله احاشي مأخوذ من لفظ حاشي وليس متصرفا منه كما يقال سئل وهلك
وحمدل وسجل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والحمد
لله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرف فكذلك
هاهنا وقولهم انه يدخله المحذف والمحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم
بل المحذف قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رب رب وقد قرئ
بها قال الله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا لو كانوا مسلمين بالتشديد
والتخفيف وفي رب اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وبفتح الراء
وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سوف افعل
سوا فاعل وهو حرف وزعم ان الاصل في سافعل سوف افعل فمحذفت
الفاء والواو معا فدل على ان المحذف يدخل الحرف واما قولهم ان لام
الجز تتعلق به قلنا لا نسلم فان اللام في قولهم حاشي لله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عسى ان يكون رديف لكم اي ردفكم كقوله تعالى الذين
هم ليريبهم يرهبون وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من المحذف فدل على انه ليس فعل وانه حرف

وإنما خلا فإنها تكون فعلا وحرفا فإذا كانت فعلا كانت ما بعدها منصوبا وتتضمن ضمير الفاعل وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لأنها حرف جر فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجوز ان تكون حرفا لأنها مع ما بمنزلة المصدر وإذا كانت فعلا كانت ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
وسندكر هذا في باب ما ينصب به في الاستثناء.

الباب المحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء.

ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب قيل لأنها افعال أما ما خلا وما عدا فهما فعلان لأن ما اذا دخلت عليها كانا معها بمنزلة المصدر وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنها الحرفية ووجبت لها الفعلية وكان فيها ضمير الفاعل فكان ما بعدها منصوبا وحكي عن بعض العرب انه كان يجز بها اذا لم يكن معها ما فيجريها مجرى خلا لأن خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا وإما سيبويه فلم يذكر بعد عدا إلا النصب لا غير وإما ليس ولا يكون فإنها وجب ان يكون ما بعدها منصوبا لأنه خبر لما لأن التقدير في قولك جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعد الخبر وخبر ليس ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في باب الاستثناء فان قيل فلم لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث قيل لأنها لما استعملت في الاستثناء قاما مقام إلا والآ لا يغير لفظه فكذلك ما قام مقامه ليدلوا على انه قائم مقامه فان قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليها بالواو ولا فيقال

ضربت القوم ليس زينا ولا عمرا واكرمت القوم لا يكون زينا ولا عمرا
 قيل لان العطف بالواو ولا لا يكون الا بعد النفي فلما اقيما هاهنا مقام
 الا غيرا عن اصلها في النفي فلم يحز العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم يثبت كم على السكون قيل انها بنيت لانتها لا لخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى
 ١٠ حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فثبت كم جملا
 على رب وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فلا استفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 ١٠ التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينها فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 مجر ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلها كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو مجر
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

يَجْرُ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل انما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل
 بين الجاز والمحذور لان الجاز والمحذور بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على ان بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويجز بها في الاستفهام جملاً لإحدىها على
 الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة وإذا
 كانت خبرية جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانها اذا كانت استفهامية
 حُمِلت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة نحو
 اخذ عشر رجلاً وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجوز ان تبيّن إلا بالمفرد
 النكرة وإذا كانت خبرية حُمِلت على عدد يجز ما بعده والعدد الذي
 يجز ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كقائه درهم وبالجمع كثلثة اثواب فلما
 جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع ولما اخصاصها بالتكثير فيها جميعاً فلان
 كم لها كانت للتكثير والتكثير لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة
 لان المعرفة تدل على شيء مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت رب مختص بالنكرة لانها لما كانت للتقليل والتقليل انما يصح
 في النكرة لا في المعرفة كما بينا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

ان قال قائل لم ادخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكر نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلاً عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لاربعة
 اوجه الوجه الاول ان الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل فاخذ الاصل الهاء فبقي

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني ان المذكر اخفت من المؤنث فلما كان
 المذكر اخفت من المؤنث احصل الزيادة والمؤنث لما كان اقل لم يحتمل
 الزيادة والوجه الثالث ان الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة
 ونسابة والمذكر افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
 انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال في المذكر بالهاء نحو غراب
 واغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عفتاب
 واعقب حملوا العدد على الجمع فادخلوا الهاء في المذكر واستفظوها في
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة الا العشرة فانها تتغير
 لانها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لانهم
 لما ركبوا الاحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا
 الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين ثابتين في اسم واحد على
 لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة
 عشر قيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذف حرف
 العطف وهي الواو صُلبا معنى حرف العطف فلما تضمننا معنى الحرف
 وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لما حالة تمكن قبل البناء وكانت
 الفتح اولى لانه اخفت الحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبنوا
 اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما ان علم التثنية فيه هو علم
 الاعراب فلو نزعوا منه الاعراب لسقط معنى التثنية والثاني ان اعرابه
 في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما
 كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس اخوانه
 لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من
 اثنين فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
 اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
 اثني عشر الا ترى أنك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب

واقعا بالعشرة والاثنيين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام
زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلما قلنا ان العشر قاصر
مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد
عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك
حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لقرابتهما منها لتكون على لفظ الاعداد
المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا
بلغوا الى العشرين ردتوها الى العطف لانه الاصل وانما ردتوها اذا
بلغوا الى العشرين لبعدها عن الآحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ
الاثنيين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل
لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنيين لما كانت يتم معناه الا بزيادة واو
ونون او ياء ونون وكان يؤول الى ان يكون له اعرابان وذلك لا
يجوز فلم يبق من الآحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها
عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنيين فقالوا عشرون فان قيل
فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من
لفظ الاثنيين واو الاثنيين مكسور كسروا او العشرين ليدلوا بالكسرة
على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة
وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود
من ذكر النوع تعيين المعداد من اتي نوع هو وهذا يحصل بالواحد
النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة
اخفت من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف
الى ما بعده ولانه ليس يضاف فيتوهم انه جزء مما يئته كما يلزم بالمضاف
فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه
من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكأنه
موجود في اللفظ لانه لم يتم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

فمنع من الإضافة وأما العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة فمنعت
من الإضافة وانصب على التمييز على ما يثبت في بابه فان قيل فلم إذا
بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة
من وجه لأنها عقد مثلاً وحملت على التسعين لأنها تليها فالزمت الإضافة
تشبيها بالعشرة وبيئت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا تلك
مائة ولم يقولوا تلك مئتين قيل كان القياس ان يقال تلك مئتين إلا أنهم
اكتفوا بلفظ المائة لأنها تدل على الجميع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن
الجميع قال الله تعالى ثم نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً أي أطفالا قال الشاعر

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْنُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصٌ

أي في بطونكم والشواهد على هذا نحو كثيرة فان قيل فلم أجري الألف
بمجرى المائة في الإضافة إلى الواحد قيل لأن الألف عقد كما أن المائة
عقد فان قيل فلم يجمع الألف اذا دخل على الآحاد ولم يفرده مع الآحاد
كالمائة قيل لأن الألف طرف كما أن الواحد طرف لأن الواحد أول
والألف آخر ثم تتكرر الأعداد فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد
فاعرفه نضب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه اشبه
كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن
كل واحد منها يتصف بهذه الثلاثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه
الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الأصوات
لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها
فان قيل فلم بني على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبني على

حركة تنضيل على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
 ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناؤه على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كانت
 مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم
 لانه لما كان غايه يتم بها الكلام ويتقطع عندها شبه قيل وبعد فبنوه
 على الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قيل جاز الرفع حملا على اللفظ
 والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
 المبنى هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد وضمة بناء وضمة الصفة وضمة اعراب قيل لان الضم
 لما اطرء في كل اسم منادى شبه الرفع للناعل لا طراده فيه فلما شبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء
 وان الاسم مبني فلها كان الاقرب هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى شبه الاسماء المضمرة
 والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قيل انما جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال
 الله تعالى يا حَبَالُ اَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بِالرَّفْعِ والنصب فمن قرأ
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

كان المضاف والنكرة منصوبين قبيل لأن الأصل في كل منادى أن يكون
 منصوبا لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقى
 ما سواه على الأصل فإن قيل فما العامل فيه النصب قبيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر
 والتقدير فيه أدعو زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون إلى أنه منصوب
 يا لأنها نابت عن ادعو وأنادي والذي يدل على ذلك أنه تجوز فيه
 الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام
 الفعل جازت الإمالة فيه فإن قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبين فهلا
 بُنِيَ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بُنِيَ المفرد قبيل لوجهين أحدهما
 أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب ولما المضاف فيتعرّف بالمضاف
 إليه فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد ولما النكرة فبعبارة الشبه من
 أسماء الخطاب ولم يميز بناؤها والوجه الثاني أنا لو سلمنا أن المضاف
 والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها
 ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل
 التنوين ووجود التنوين بمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه ولما النكرة
 فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدتها وكانت النكرة
 التي يقصد قصدتها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت
 أولى بالتغيير فإن قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قبيل يجوز
 حذف حرف النداء إلا مع النكرة والميم لأن الأصل فيها النداء بأي
 نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا أيا والالف واللام
 لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم فإن قيل
 فهل يجوز في وصف أي هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد
 الظريف والظريف قبيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير
 النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

بحقيقة إلا أنهم ادخلوا أنا فأمنا توصلنا إلى النداء ما فيه الألف واللام
 لما كانت هو المنادى في الحقيقة لم يحرف فيه إلا الرفع مع كونه صفة
 بناتنا بأنه المتصود في النداء وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز
 فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز يا زيد الطريف وهو عندي
 القياس لو ساءده الاستعمال فإن قيل فلم لم يجعل بين يا والألف واللام
 قيل لأن يا تفيد التعريف والألف واللام تفيد التعريف فلم يجعل
 بين علامتي تعريف إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فإن قيل
 فوهم يا زيد هل تعرف بالنداء أو بالعلية قيل في ذلك وجهان
 أحدهما أنا نقول أن تعريف العلية زال منه وحدث فيه تعريف
 النداء والتصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني أنا نسلم أن تعريف
 العلية والنداء اجتماعا فيه ولكن جاز ذلك لأننا منعنا عن الجمع
 بين التعريفين إذا كانا بعلامة لنظية كما مع الألف واللام والعلية
 ليست بعلامة لنظية فبان الفرق بينهما فإن قيل أليس قد قال الشاعر
 قديتك يا التي تيمت قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللذان قرأ .
 فكيف جاز الجمع بين يا والألف واللام قيل أنها قوله
 قديتك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني
 فأنما جمع بين يا والألف واللام لأن الألف واللام في الاسم الموصول
 ليستا للتعريف لأنه أنما يتعرف بصلته لا بالألف واللام فلما كانا فيه
 زائدان لغير التعريف جاز أن يجمع بين يا وبينهما وأما قول الآخر
 فيا الغلامان اللذان قرأ إياكما أن تكسباني شرا
 فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وإقام الصفة مقامه
 لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضا فإن قيل قد
 قالوا يا الله فجمعوا بين يا والألف واللام قيل أنها جاز أن
 يجعل بينهما لوجهين أحدهما أن الألف واللام عوض عن حرف سقط

من نفس الاسم فإن أصله إله فاستطوا الهزة من أوله وجعلوا الالف
واللام عوضا منها والذي يدل على ذلك أنهم جوزوا قطع الهزة ليندلو
على أنها قد صارت عوضا عن هزة القطع فلما كانت عوضا عن هزة
القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يتشغلوا من أن يجمعوا بينها والوجه
الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثر في استعمالهم فحفت على
الستهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم ألحفت الميم المشددة
في آخر هذا الاسم نحو اللهم قبل اخلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى أنها عوض من يا التي للتثنية والماء مضمومة لأنه نداء ولهذا
لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض
والمعوض وذهب الكوفيون الى أنها ليست عوضا من يا وإنما الأصل
فيه يا الله إنما بخير إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على الستهم حذفوا
بعض الكلام تخفيفا كما قالوا أبش والأصل فيه أي شيء وقالوا وبليته
والأصل فيه وهل أمه وهنا كثير في كلامهم فكذلك ما هنا قالوا والذي
بدل على أنها ليست عوضا عنها أنهم يجمعون بينها قال الشاعر
إني إذا ما حدثت ألما أقول يا اللهم يا اللهما

وقال الآخر

وما عليك أن تقولى كلما * صليت أو سبحت يا اللهما * أردد علينا شيئا مسلما
فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينها لأن العوض
والمعوض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول الكوفيين
أن أصله يا الله أمنا بخير فهو فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا
وذهبوا اليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي الى هذا المعنى
ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهم العنه اللهم أخزه وما أشبه ذلك قال
الله تعالى وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر
علينا حجارة من السماء أو آئتنا بعذاب أليم ولو كان الأمر على ما

ذهبوا اليه لكان التقدير فيه أمنا بخير إن كان هنا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة من السماء أو آئنا بعذاب اليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أنهم بالخير إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتوا بعذاب اليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين اليم وبا
بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر . ها نقثا في في من فويها . فجمع بين اليم والواو وهي
عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خص الترخيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب
والتنوين وها من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف القويون في ذلك
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترخيجه وذلك لأن الترخيم إنما
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو على غاية
الخفة فلا يحتمل الحذف لأن الحذف منه يؤدي الى الإحفاف به وذهب
الكوفيون الى أنه يجوز ترخيجه اذا كان اوسطه متحركا وذلك نحو قولك
في عُنِّي يا عُنُّ وفي كَيْف يا كَيْت وما اشبه ذلك لأن في الاسماء ما يماثله
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل
قولهم دميان وقيل دميان ايضا فتنصوها للتخفيف فثبت يد وغد ودم

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين أحدهما أن المحذف في هذه
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس أما قلته في الاستعمال فظاهر
لأنها كلمات بسيرة معدودة وأما بعده عن القياس فلأن القياس يقتضي
أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب النون ولا يحذف فلما
حذف هاهنا من دمو دل على أنه على خلاف القياس والوجه الثاني
أنهم إنما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات
عليها لأن الأصل فيها يدي وغدو ودمو وأما في باب الترخيم فأنما
وقع المحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه
ولم يوجد هاهنا لأنه في غابة المختة فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالمحذف
١. فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن
وما أشبه ذلك قيل لأن هاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم وليست
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول
في ترخيم حضرموت يا حضَرَ وفي بعلبك يا بَعْلَ وما أشبه ذلك
فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف إليه قيل اختلف الثوبون في ذلك
٢. فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيمه لأن الترخيم أنها يكون فيما
يؤثر النداء فيه ياء والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء ياء فكذلك لا يجوز
ترخيمه وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير
بن أبي سلي وهو

خذوا حظكم يا آل عكرِمَ واحتفظوا أوأصرنا والرحم بالغيب يذكر
٢. أراد يا آل عكرمة فحذف التاء للترخيم وهو عكرمة بن خصافة بن قيس
بن غيلان واحتجوا أيضا بقول الشاعر

أبا عُرَوَ لا تُبْعِدْ فكل ابن حُرَّة سیدعو داعي مينة فحبيب
أراد أبا عروة ألا أنه حذف التاء للترخيم واحتجوا أيضا بقول الآخر
أما ترين اليوم أم حمز فارت بين عني وجمزي

اراد أم حمزة تحذف الناء للترخيم ^{فيل} على مجازة وما انشدوا لا حجة
فيه لانه رخصه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر
كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
ألا أضحت حباثلکم ريماما وأضحت منك شاسعة اماما
يريد أمانة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا
يريد ابن حارثة وهنا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم
المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن
نحو ان تقول في سطر يا سبب أو لا قبل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك لانه كما بقيت حركة الاسم
المرخّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون
لانه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة
في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى ان ترخيمه
بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف
اذا سقط من هنا نحو بني آخره ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لأذى
ذلك الى ان يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز
وهنا ليس بصحيح لانه لو كان هنا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف
الحرف المكسور لئلا يؤثر ذلك الى ان يثابه المضاف الى المتكلم
ولا قائل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان
ينى المرخّم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته
وسكونه قبل لانهم لو قدروا بقية الاسم المرخّم بمنزلة اسم لم يحذف
منه شيء فبنوه على الضم نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه
شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والثلاثون

باب الندة

إن قال قائل ما الندة قيل تلحق النابت عند فقد المندوب
وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فإن قيل
فما علامة الندة قيل و أو يا في أوله والفاء وهاء في آخره وأتيا
زيدت و أو يا في أوله والفاء وهاء في آخره ليمد بها الصوت ليكون
المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لأن الالف
خفية والوقف عليها يزيد ما خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر
الالف بزيادتها بعدها في الوقف فإن قيل فلم وجب أن لا يتدب إلا
بأعرف اسمائه وأشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين
لأنهم إذا عذروا شاركوه في التمتع والرزبة فإذا شاركوه في التمتع هانت
عليه المصيبة فإن قيل فلم لحقت الف الندة آخر المضاف إليه نحو يا
عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لأن
الف الندة أتيا تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف إليه بمنزلة
شيء واحد والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف
إليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه إلا ترى أنك لو
قلت في غلام زيد وثوب خمر غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف إليه
فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد جاز أن تلحق الف
الندبة آخر المضاف إليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء
واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل أنت مخير في ذكر
الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها إلا ترى أنك إذا قلت
هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وإن
شئت لم تذكرها وإذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على أنها ليسا بمنزلة

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء لم يوجد وجب بينهما لا تحقق ألف المندبة
 الصفة بخلاف المضاف إليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
 حبيب البصري إلى جواز إلحاقها الصفة جملاً على المضاف إليه وقد
 بينا الفرق بينهما ويجوز عن بعض العرب أنه قال ولأعدنيا ولجنتي
 الشايتين وهو شاذ لا يقاس عليه فإن قيل فلم جاز ندبة المضاف إلى
 المخاطب نحو ولأعدنيا ولم يجوز ندائه قيل لأن المندوب لا ينادى
 بحبيب بل ينادى لشهر النادب مصيبة وأنه قد وقع في أمر عظيم
 وخطب جسم ويظهر تجمعه كيف لا يكون في حالة من إذا دعي
 أجاب وأما المنادي فهو مخاطب فلو جاز ندائه لكان يؤدي إلى
 أن يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فأعرفه نصب
 أن شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

أن قال قائل لم يثبت النكرة مع لا على النفع نحو لا رجل في الدار قبل
 إنما يثبت مع لا لأن التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
 في الدار لأنه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
 من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى وإنما
 يثبت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء وإنما كانت الحركة فتحة
 لأنها اخفت الحركات وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة
 إعراب لا حركة بناء لأن لا تعمل النصب إجماعاً لأنها تقيضة أن لأن
 لا للنفي وإن للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
 ألا ترى أن لا لها كانت فرعاً على إن في العمل وإن تنصب مع التنوين
 نصبت لا بغير تنوين لينقطع الفرع عن درجة الأصل إذ الفروع تقطع

عن درجات الاصول ايها وهذا عدي فاسد لانه لو كان معربا لوجب
ان لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
يستحق الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا
ليحذف الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما يخط عن درجة الاصل
فما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة
خاصة والثاني ان ان لا تتركب مع اسمها لتقوتها ولا تتركب مع اسمها
لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف
وحرف الجر ولا لا تعمل مع التصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
والنحر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون النحر عند كثير من
المحققين فانحطت لا التي في الفرع عن درجة ان التي في الاصل فان قيل
فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرده البناء
على النكرة في كل نكرة ركب مع لانيها اشبهت النصب للفعول لاطراده
فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم
جاز ان تبني صفة النكرة معها على التفع كما جاز ان تنصب جملا على اللفظ
وترفع جملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبني الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبني
مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه
لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايها الرجل
ثم ها في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبني كل واحد منها مع صاحبه ولا
يجوز هاهنا ان تتركب لا مع النكرة اذا ركب مع صفتها لانه يوقى الى
ان تجعل ثلث كلمات بمتزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فله جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
قيل لا تلك اذا كررت كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امرأة
فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال
فان قيل لم يثبت لامع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة تقع بعد
من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت
بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذف من في
السؤال تضمنت النكرة معنى المحرف فوجب ان يبنى واما المعرفة فلا تقع
بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار
فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يحز تقدير من في الجواب واذا لم يحز
تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى المحرف فوجب ان يبنى
على اصله في الإعراب فاما قول الشاعر : لا هيتم الليلة في المطي .
فانما جاز لان التقدير فيه لا مثل هيتم فصار في حكم النكرة فجاز
ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل اي
حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد
عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه
جاء مبنيا على السؤال كأنه قال أزيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير ان المقرد
لا يفتر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل أزيد عندك كان
الجواب ان نقول لا من غير أن تذكره كأنك قلت لا اصل
لذلك فاما قولهم لا بد لك أن تفعل كذا فانما لم تكرر لانه صار
بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت في معناها كما أجروا
بذر في مجرى يدع لاتفاقها في المعنى فان قيل لم لا تبنى مع المضاف
قيل لم يحز ان تبنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لا لكان يؤول الى ان تجعل تلك

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا يظهر له في كلامهم والمشبّه للضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجز

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجز قيل انها عملت لانها
اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة
وانها وجب ان تعمل الجز لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجز فلما
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى
النصب في المفعول لم يبق الا الجز فلما وجب ان تعمل الجز واجود
من هذا ان تقول انها عملت الجز لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجز وقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الاوسط الاوسط ثم ان
هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الجز فيه والاخر لا يلزم الجز فيه
فاما ما يلزم الجز فيه فمن والى وفي واللام والباء ورب واما ما لا
يلزم الجز فيه فالواو والياء في القسم وحتى ولما مواضع نذكرها فيها
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجز فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومذ ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما
دخل عليها حرف الجز فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا وضوء النجوم من عن شمالك
وقال الآخر

فلقد اراني للرياح دوية من عن يميني مرة وشمال
وقال الآخر

جرت عليها كل رجة شهبوخ من عن يمين الخط أو سامع
وقال الآخر من عن يمين الحيا نظرة قبل وإذا كانت حرفا
كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما أشبه ذلك
وأما على فتكون إما فعلا وحرفا فإذا كانت إما دخل عليها حرف
المجر فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
عدت من عليه بعد ما تم ظنوما تصل وعن قبض يزيراء تجهل
وقال الآخر

أتت من عليه تنفض الطال بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا
وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجوار النلا
وإذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
نحو علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سلا يسلو سلتوا فهو سال
وما أشبه ذلك وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
زيد دين وإشباهه وإما الكاف فتكون إما كما تكون حرفا فإذا كانت
إما قدروها تقدير مثل وجازان يدخل عليها حرف المجر وكان ما
بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصاليات ككا يؤثبن .
فالكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل حرف
جر على حرف جر كقول الشاعر . يضحكن عن كالبرد المنهم .
وتكون الكاف أيضا فاعلة كقول الشاعر

أنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل
فالكاف هاهنا اسم لأنها فاعلة وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها
فإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاءني الذي كزيد
وما أشبه ذلك وأما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
قبل وأما مذ ومنذ فلها باب تذكرها فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه
الوجه الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
البصرة والوجه الثاني ان تكون لتعريض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَاَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ
مِنَ الْأَوْثَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
تكون للتبعض لانه ليس بالمأمور به اجتناب بعض الاوثان دون بعض
واما المقصود اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
النبي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم اله غيره ومن
زائدة كقول الشاعر . وما بالزبع من أحد . اي احد وذهب بعض
المفوضين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى
وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُوا
مِنْ أَمْثَلِمْ وَمِنْ زائدة وما استدلل به لاجمة له فيه لان من ليست
زائدة فاما قوله تعالى وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبعض لا
زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر بابداء الصدقات او اخفائها وإيتائها
للقراء . وهي مظالم العباد واما قوله تعالى يَفْعَلُوا مِنْ أَمْثَلِمْ فمن فيه
ايضا للتبعض لانهم انما امروا ان يَفْعَلُوا ابصارهم عما حرم عليهم لا
عما أحل لهم فدل على انها للتبعض وليست زائدة واما الى فتكون على
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فَاَعْمَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَأَنْشَبُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ اي مع المرافق ومع الكعبين
واما في معناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال
زيد بنظر في العلم واما اللام فمعناها التخصيص والمالك كقولك المال
لزيد اي يختص به ويملكه واما الباء فمعناها الإلصاق كقولك كتبت
بالقلم اي الصفت كتابتي بالقلم واما رب فمعناها التقليل وهي تخالف

حرف الجز من اربعة اوجه الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام
 وحروف الجز لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انها لا تعمل الا
 في نكرة وحروف الجز تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انه يلزم
 مجرورها الصفة وحروف الجز لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انها
 يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم المحرف .
 واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اخصت بها فاما كونها في صدر الكلام
 فانها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت
 حروف النفي وحروف النفي لما صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا
 في النكرة فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير
 وجب ان تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصح فيها التقليل واما
 كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل
 الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل
 معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل ينهم كان التقدير فيه
 رب رجل ينهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما
 حذف في قوله تعالى **وَأَدْخِلْكَ فِي جَنَّتِكَ** الى قوله **إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوِيهِ** ١٥
 ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن معناها
 المجاوزة واما على معناها الاستعلاء واما الكاف فمعناها التشبيه وقد
 تكون رائدة كقوله تعالى **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** وتقديره ليس مثله شيء قال
 الشاعر . **لَوْ أَحَقُّ الْأَقْرَابُ فِيهَا كَالْمَقْنَى** . وتقديره فيها المفق وهو
 الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

ان قال فائل على كم وجه تستعمل حتى قيل على ثلاثة اوجه الاول

ان تكون حرف جر كالي نحو قوله تعالى سلامٌ هي حتى مطلع الفجر وما
 بعدها مجرور بها في قول جماعة المحوئين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه
 وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى
 وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو
 نحو جاءني النوم حتى زيد ورأيت النوم حتى زيدا ومررت بالنوم حتى
 زيد فان قيل فلم حملت حتى على الواو قبل لانها اشبهت بها ووجه الشبه
 بينهما ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا
 في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جاءني النوم حتى زيد كان زيد
 داخلا في الهي كما لو قلت جاءني النوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا
 المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون
 ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قبل لانها لما
 كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف
 الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية
 للرجال ومنطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء
 كما في نحو ضرب النوم حتى زيد ضارب وذهبوا حتى عمرو ذاهب
 قال الشاعر

فا زالت القتلى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقال الآخر

مطوت بهم حتى نكل ركابهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

فان قيل فهل يكون للجمله بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون
 للجمله بعدها موضع من الإعراب لان الجمله انما يحكم لها بموضع من
 الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل
 يكتب او حالا نحو جاءني زيد يضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب
 واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الوجة الثالثة التي في حتى وقد يجمع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على أن تجعل حتى حرف جر والنصب على أن تجعلها
 حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول
 وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الوجة الثالثة يشد
 التي الصحيحة كي يختلف رَجُلُهُ والزاد حتى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا
 بالرفع والنصب والجر فالجر بمعنى والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل
 واحد منهما يكون انما ويكون حرفا جاريا قبل انما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية لان مذ دخلها المحذف والاصل فيها
 منذ فحذف النون منها والمحذف انما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ أنك لو صغرناها او كبرناها لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكبيرها أمناذ لان التصغير والتكبير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيت مذ يومان ومنذ
 ليلتان قيل انما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للبتداء وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيت مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم يبيت مذ ومنذ قيل لانها اذا كانا حرفين بنيا لان

الحروف كلها مبيته وإذا كانا الحين بنا لضمها معنى الحرف لأنك إذا
قلت ما رأته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأته من أول
اليومين إلى آخرها ومن أول الليلتين إلى آخرها ولما ضمنا معنى
الحروف وجب أن ينبا ويثبت مذ على السكون لأن الأصل في البناء
أن يكون على السكون فثبت على الأصل ويثبت منذ على الضم لأنه
لما وجب أن تحرك النال لالتقاء الساكنين ثبت على الضم إنباء لضمه
الميم كما قالوا في مثنى مثنى فضموا البناء إنباء لضمه الميم ومنهم من
يقول مثنى فيكسر الميم إنباء لكسرة البناء وتظير هذين الوجهين قراءة
من قرأ الحمد لله فضم اللام إنباء لضمه النال وقراءة من قرأ الحمد
لله فكسر النال إنباء لكسرة اللام فلها كانت مذ ومنذ مبيتين وها
تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما أن من تختص بابتداء الغاية في
المكان وذهب الكوفيون إلى أن من تستعمل في الزمان كما تستعمل
في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى كَسَّحِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّوَي
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَاَدْخَلَ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وَهُوَ ظَرْفُ
زَمَانٍ وَيَسْتَدِلُّونَ أَيْضًا بِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلِي

لَمَنْ الدِّيارُ بَقِيَّةُ الْحَجَرِ أَقْوَمِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ لِاحْتِجَةِ لَمْ فِيهِ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى كَسَّحِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّوَي
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مَنْ تَأْسِيسُ أَوَّلِ يَوْمٍ
فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَاقِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ
الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ وَأَهْلُ الْعِيرِ
وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ وَأَمَّا قَوْلُ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلِي مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ فَالرَّوَايَةُ
فِيهِ مَذْ حَجَجٍ وَمَذْ دَهْرٍ وَإِنْ صَحَّ مَا رَوَوْهُ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مَنْ مَرَّ حَجَجٍ وَمَنْ
مَرَّ دَهْرٍ كَمَا تَقُولُ مَرَّتْ عَلَيْهِ السَّنُونَ وَمَرَّتْ عَلَيْهِ الدَّهُورُ فَحُذِفَ الْمُضَافُ
وَإِقَامُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ عَلَى مَا يَبَيِّنُ فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

أن قال قائل لم حذف فعل القسم قيل أنها حذف فعل القسم لكثرة
 الاستعمال فإن قيل فلم قلتم أن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها .
 يعني الواو والتاء قيل لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم لا ترى
 أن التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله أو احلف بالله والحرف
 المعتدي من هذه الأحرف هو الباء لأن الباء هو الحرف الذي يقتضيه
 الفعل وإنما كانت الباء دون غيرها من الحروف المعتدية لأن الباء
 معناها الإلصاق فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به .
 مع تعدية والذي يدل على أنها في الأصل أنها تدخل على المضمر والمظهر
 والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون
 غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء
 باسم الله تعالى دل على أن الباء هي الأصل فإن قيل فلم جعلوا الواو
 دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين أحدهما أن الواو تقتضي
 الجمع كما أن الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها
 والثاني أن الواو مخرجها من الشفتين كما أن الباء مخرجها من الشفتين
 فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها فإن قيل فلم اختصت الواو
 بالمظهر دون المضمر قيل لأنها لما كانت فرطاً على الباء والتاء تدخل
 على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل واختصت
 بالمظهر دون المضمر لأن الفرع أبداً يخط عن درجة الأصل فإن قيل
 فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لأن التاء تبدل من
 الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه وتخمه وتهمه وتينور والأصل فيه
 وراث ووجاه ووخمة ووزمة وويقور لأنه مأخوذ من الوقار إلا أنهم

أبدلوا التاء من الواو فكذلك ما هنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لأنها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للتاء والواو تدخل على المظهر دون المضمحل لأنها فرع انحطت عن درجة الواو لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالآخرى برابطة بين وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا أو منفيا جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف حرفين للإيجاب وما اللام وإن وحرفين للنفي وما لا وما فان قيل فلم جار حذف لا نحو قوله تعالى قالوا تالله تفتو تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجابا لم يخل من إن أو اللام فلما خلا منها دل على أنها نفي فلهذا جار حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد أي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز أي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف ونجر المضاف اليه قيل أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجعلوا بينها إلا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتماه وإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال وإما جر المضاف اليه فلأن الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

فعل في المضاف اليه الحرف كما يعمل حرف الجر فان قيل وجه زيد
 زيد عمرو هذه الاضافة هل في معنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 ترى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوب خمر ثوب خمر فترفع خمر
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خرا صفة لثوب
 فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به الحال او الاستقبال واطافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واطافة افعال
 الى ما هو بعض له واطافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانما كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غذا اي ضارب زيدا بتوئين ضارب
 فلما كان توئين ما هنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الاتصال ولهذا
 اجري وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانما كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التوئين ايضا ما هنا مقدرا كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعال الذي يضاف الى ما هو بعض له فانما
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من ما هنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانما كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف ما هنا مقدرا
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كقولهم

مررت برجل مثلك وشبهك وما أشبه ذلك وإنما لم يتعرف بالاضافة لأنها
لا تخص شيئا بعينه فلهذا وقصد منه التكرار فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والأربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما النائدة في التوكيد قيل النائدة في التوكيد الحقيقي وإزالة
الغور في الكلام لأن من كلامهم المجاز ألا ترى أنهم يقولون مررت
بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم
قال الله تعالى فنادته أَلَيْسَ لَكَ الْهَلَاكَةُ وإنما كان جبريل وحده فإذا قلت
مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك إذا قلت جاءني القوم كلهم
زال هذا المجاز أيضا قال الله تعالى فسيّد أَلَيْسَ لَكَ الْهَلَاكَةُ كلهم فزال هذا
المجاز الذي كان في قوله فنادته أَلَيْسَ لَكَ الْهَلَاكَةُ وهو قائم بصلي في العراب
لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين
توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فأما التوكيد بتكرير اللفظ
فمخو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما أشبه ذلك وأما التوكيد
بتكرير المعنى فيكون بتسعة النواظ وهي نفسه عينه كله أجمع أجمعون
جمعاء جميع كلاً كلياً فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلام
وأجمعين قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم وأجمعون
يدلان على الإحاطة والمعموم والإحاطة بالمعوم يدلان على محاط به
فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها
أولى وقدم كلهم على أجمعين لأن معنى الإحاطة في أجمعين أظهر منها
في كلهم لأن أجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له وأما ما بعد
أجمعين فتبع لأجمعين وإنما كان ذلك لأنهم كرهوا إعادة لفظ أجمعين
فزادوا ألفاظا بعد أجمعين تبعاً له لأنها لا معنى لها سوى التبع فلم يذا

وجب أن تكون بعد اجمعين فإن قيل أجمع وجمعاً وجميع هل من
 معارف أم تكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك أنها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش أجمع ورأيت القيلة جمعاً ومررت
 بين جميع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على أنها معارف فإن قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل إنما أجمع فالتعريف ووزن الفعل وإما
 جمعاً فلا نفي التأكيد نحو صحراء وإما جمع فالتعريف والعدل عن
 أجمع جمعاً وقياسه جمع كتحيز فعدل وحرك فاجمع فيه العدل
 والتعريف وإما كلا وكلتا فنيها إفراد لفظي وتشبيه معنوي والذي يدل
 على ذلك أنها تارة يرجع الضمير اليها بالإفراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالتشبيه اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كلتا أنثى آكلها فرد الضمير
 إلى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر

كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيق
 وقال الآخر وهو النزدق

كلما حين جد المجري بينها قد أقلعا وكلا أنفها راب

فرد إلى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً
 باللفظ والذي يدل على أن الالف فيها ليست للتثنية أنها لو كانت
 للتثنية لانقلبت في النصب والحجر إذا أضفنا إلى المظهر لأن الأصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المراتين ومررت بكلتا المراتين فلو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على أنها الالف المقصورة وليست للتثنية
 وذهب الكوفيون إلى أن الالف فيها للتثنية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كلت رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة برائدة

فأفرد في قوله كلت فدل على أن كلتا مثني واستدلوا على ذلك أيضا

بأن الألف فيها تنقلب إلى الياء في حال النصب والجر إذا اضيفت
إلى المضمرة تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك
تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الألف
المنصورة لم تنقلب كالت غصا ونحوها وما ذهب إليه الكوفيون ليس
بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم في كلت رجلهما
سلامى واحدة . فلا حجة فيه لأنه يحتمل أنه حذف الألف لضرورة
الشعر واما قولهم انها تنقلب في حال النصب والجر إذا اضيفت إلى
المضمرة قلنا انما قلبت مع المضمرة لانها اشبهت الف إلى وعلى ولدى فلما
اشبهتها قلبت الفها مع المضمرة ياء كما قلبت الف إلى وعلى ولدى مع
المضمرة في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم
أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع إلا مضافة كما أن هذه الكلم
لها حال النصب والجر وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز تأكيد
النكرة قبل أن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما
يجوز تأكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وإن كان التوكيد بتكرير
المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز
وذلك لأن كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز
أن يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز أن يجري عليها وصفا وذهب
الكوفيون إلى أنه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
فجر كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
إذا التعود كر فيها حقدًا يوما جديدا كله مطردا
فأكد يوما وهو نكرة بكلمة واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرت
البكرة يوما اجمعا . وما استدلوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما
قول الشاعر . يا ليت عدة حول كله رجا . فالرواية . يا ليت

هذه حول كنه رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة . وربما منصوب
 فان القصيدة منصوبة واما قول الآخر . يوما جديدا كنه مطردا .
 فيحصل ان يكون تأكيدا للضمير في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع واما قول الآخر . قد صرث البكرة يوما اجمعا .
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صححت هذه الايات على ما
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها والشاء لا يمتنع
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قبل التخصيص والتفضيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
 فيها الا ترى ان المسمين بزيد ونحو كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 ايهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك
 فقد خصه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصه
 لاننا نعني بالتخصيص شيئا بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره
 وافراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته وتعريفه وتنكيره فان قيل فلم
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لان
 المعرفة ما خص الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

مخصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة
 كان في وصف الواحد بالاثني والاثني بالجميع أشد استحالة وكذلك
 سائرهما فإن قيل فما العامل في الصفة قبل هو العامل في الموصوف
 فإذا قلت جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني وإذا قلت رأيت
 زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف
 كان العامل فيه الياء هذا مذهب سيبويه ومذهب أبو الحسن
 الاختلي إلى أن كونه صفة لمزقوع أوجب له الرفع وإلى أن كونه صفة
 لمنصوب أوجب له النصب وإلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجر
 والذي عليه الأكثر هو الأول وهو مذهب سيبويه فأعرفه نصب
 إن شاء الله تعالى

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قبل الغرض فيه رفع
 ١٠ الملبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الآخر
 في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم
 مشترك الا ترى أنك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا
 واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن
 عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البديل من وجه
 ٢٠ ويشبه الوصف من وجه فوجه شبه البديل انه اسم جامد كما ان
 البديل يكون اسما جامدا ووجه شبه للوصف ان العامل فيه هو العامل
 في الاسم الاول والدليل على ذلك أنك تجعله قارة على اللفظ وقارة
 على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على
 الموضع قال الشاعر

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَاطِرًا لَقَاتِلٌ يَا كَصْرُ كَصْرٌ نَصْرًا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السادس والأربعون

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الابهضاح ورفع الالتباس
وإزالة التوسع والجهاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فنقولك جاءني اخوك زيد
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكل فنقولك
جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَكَ مِنَ الشَّرَائِعِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ أَلَيْسَ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه
ويعجني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فَقوله قتال فيه بدل
من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبَةٍ تَقْضَى كِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ
والتقدير فيه ثوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره
فيقول لقيت زيدا عمرا فعبروا هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

به فأتى بالذي قصد وأبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 أن يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البديل
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى أن العامل
 في البديل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويجكي عن اي علي
 الفارسي أنه قيل له كيف يكون البديل ايضاحا للمبدل وهو من غير
 جملة فقال لما لم يظهر العامل في البديل وإنما دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا أَنْ
 يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْثِرَهُمْ سَقَاتًا مِنْ
 فِيضٍ فظهر اللام في يؤثروهم وفي بدل من من ويدل على أن العامل في
 البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ
 قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهر اللام مع من هو بدل
 من الذين استضعفوا فدل على أن العامل في البديل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل
 منه كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
 الأول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والأربعون

باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم وأو
 ولا ويل ولكن وأم وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط وأما
 غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
 وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الوار بترلة الشيء المفرد وبالي المحروف بترلة المركب والمفرد اصل
 للركب فان قيل فما الدليل على ان الوار تقتضي الجمع دون الترتيب
 قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ولو كانت
 الوار تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدي الآيتين ما يتأخر في
 الاخرى قال ليد

أُغْلِي السَّيَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنِّ طَائِفٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِّحَتْ وَقُضِّ خَتَامُهَا
 وتقديره قُضِّ خَتَامُهَا وَقُدِّحَتْ لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِالْجَوْنَةِ هَاهُنَا الْقَدْرَ وَقُدِّحَتْ
 أَي شُغِرَتْ وَالْمَعْرِفَةُ يُقَالُ لَهَا الْمَقْدَحَةُ وَقُضِّ خَتَامُهَا أَي كُشِفَ غَطَاؤُهَا
 والغرف أنها يكون بعد الكشف هكذا ذكره الثماني والظاهر أنه
 أراد بالجوْنَةِ الخفية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرئجل في
 شرح السبع الطول والذي يدل على أنها للجمع دون الترتيب قولهم
 المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختصم زيد وعمرو ولو
 كانت الوار تفيد الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لأن هذا
 الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاختصار على احدهما فدل على
 أنها تفيد الجمع دون الترتيب فاما الفاء فانها تفيد الترتيب والتعقيب
 وثم تفيد الترتيب والتراخي وأو تفيد الشك والتخيير والإباحة ولا تفيد
 النفي بل تفيد الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تفيد
 الاستدراك وانما تعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل فانها
 تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد
 النفي كلكن ولم يجوز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كبل قيل لأن بل
 انما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما
 يقع في الكلام نادرا فاقصروا على حرف واحد وأما استعمال لكن
 فانها يكون بعد النفي فجاز ان يشترك معها فيه لأن الكلامين صواب

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فذلك افتراق الحكم فيها وإما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومتقطعة فإما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أزيد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المتقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهمزة كقولهم أيها لابل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كانه
 رأى اشخاصا فغلب على ظنه أيها لابل فأخير بحسب ما غلب على ظنه
 ثم أدرك الشك فرجع إلى السؤال والاستنبات فكأنه قال بل أي شاء
 ولا يجوز أن يتقدم بل وحدهما والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 له البنايت ولكم البنون ولو كان بمعنى بل وحدهما لكان التقدير بل
 له البنايت ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أيها بمنزلة بل والهمزة
 فإما إما فليست حرف عطف ومعناها بمعنى أو إلا أنها أقعد في باب
 الشك من أو لأن أو بمعنى صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرأ
 الشك من آخر الكلام إلى أوله وإما إما فينبى الكلام معها من أوله
 على الشك وإنها قلنا أيها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فإذا قلت قام
 إما زيد وإما عمرو لم يعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 أن يجمع بينها وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أيها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فأعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا يتصرف

أن قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قسيل تسع وهي وزن الفعل
 والوصف والتانيث والالف والثون الزائدتان والتعريف والعجبة

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها يتان من الشعر وهي
 جميع ووصف وتانيث ومعرفة وعجبة ثم عدل ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول يقرب
 فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قبل لأن وزن الفعل
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع
 على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانهما تجربان مجرى علامة
 التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انه لا يقال
 عطشانة وسكرانة كما لا يقال حمراء وصفراء والتعريف فرع على التنكير
 والعجبة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا
 فان قيل فلم يجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قبل لانها لما
 كانت فروعا على ما بينا والفعل فرع على الاسم وهو أثقل من الاسم
 لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
 العلل وجب ان تمتنع من الصرف لشبه الفعل فان قيل فلم لم تمتنع
 الصرف بعلّة واحدة قبل لأن الأصل في الاسماء الصرف ولا تمتنع من
 الصرف بعلّة واحدة لانها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلة
 تقوم مقام علتين فيمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علة مقام
علتين فان قيل لم منع ما لا يتصرف التنوين والجر قبل لوجهين
 احدهما انه انما منع من التنوين لانه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع الجر تبعاً له والوجه الثاني انه
 انما منع الجر اصلاً لا تبعاً له لانه انما منع من الصرف لانه اشبه
 الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك ايضاً ما اشبهه فان قيل
 فلم حمل الجر على النصب فيما لا يتصرف قبل لأن بين الجر
 والنصب مشابة ولهذا حمل الجر على النصب في التثنية وجمع المذكر

والمؤنث السالم فلما حمل الجزء على النصب في تلك المواضع فكذلك
يحمل الجزء على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا يتصرف
في المعرفة يتصرف في النكرة الا خمسة انواع افعل اذا كان نعتا نحو
ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حلى وحرآء وما كان على
فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الله حرفان
او ثلاثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مثنى وثلاث ورباع واشباهه قيل اما افعل فانها لم
يتصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجمع فيه التعريف
ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجمع فيه الوصف ووزن الفعل
وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سمي به ثم نكر انصرف لانه
لما سمي به زال عنه الوصف واذا نكر بني وزن الفعل وحده فوجب
ان يتصرف والصحيح انه لا يتصرف لانه اذا نكر رجع الى الاصل وهو
الوصف فيجتمع فيه علتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان آخره الف التانيث
فانها لم يتصرف لانه مؤنث وتانيثه لازم فكأنه انث مرتين فلماذا لا
يتصرف لان العلة فيه قامت مقام طين واما ما كان على فعلان مؤنثه
فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا الف التانيث
نحو حرآء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني
ان بناء مذكوره مخالف لبناء مؤنثه وان لم يكن له مؤنث على فعلى
نحو عثمان فانه لا يتصرف معرفة ويتصرف نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الله حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن فانها منع
من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التانيثي الوجه الاول انه

لها كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكانت قد جمعت مرتين والوجه
الثاني انه جمع لا نظير له في الاحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية
والوجه الثالث انه جمع ولا يمكن ان يكرر مرة ثانية فاشبه الفعل
لان الفعل لا يدخله التنكير والوجه الرابع انه جمع لا نظير له في
الاسماء العربية فجرى مجرى الاسم الاعجمي لان الاعجمي يكون على غير
وزن العربية والوجهان الآخران يرجعان الى الاولين واما ما كان
معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فانها منع الصرف في النكرة
وذلك للعدل والوصف وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى فاما عدله
في اللفظ فظاهر واما عدله في المعنى فلان العدد يراد به قبل العدل
الدلالة على قدر المعدود الا ترى انك اذا قلت جاءني اثنان او ثلاثة
اردت قدر ما جاءك واذا قلت جاءني مثنى وثلاث لم يجر حتى يتقدم
قبله جمع لتدل بذكر المعدود على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى
مثنى وثلاث ثلاث اي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على انه معدول
من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلر
دخل جمع ما لا ينصرف الجرم مع الالف واللام او الاضافة قيل
لثلاثة اوجه الاول انه آمن فيه التنوين لان الالف واللام والاضافة
لا تكون مع التنوين فلما لا وجدت مع التنوين آمن فيه التنوين
فدخله الجر في موضع الجر والوجه الثاني ان الالف واللام والاضافة
قامت مقام التنوين ولو كانت التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك
مع ما قام مقامه والوجه الثالث انه بالالف واللام والاضافة بعد
عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر
لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلها المعنى دخله الجر مع
الالف واللام والاضافة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والأربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلثة ماضٍ وحاضر ومستقبل فبطل لان
 الازمنة ثلثة ولما كانت ثلثة وجب ان يكون الافعال ثلثة ماضٍ
 وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبي الفعل الماضي على حركة ولم كانت
 الحركة فتحة فبطل انما يبي الفعل او لا لان الاصل في الافعال البناء
 وهي على حركة تضيلا له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشب
 الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضارب كما تقول مررت
 برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشب الاسماء في الشرط والمجرى فالك
 تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام
 المستقبل والمستقبل قد اشب الاسماء وجب ان يبي على حركة تضيلا
 له على فعل الامر الذي ما اشب الاسماء ولا اشب ما اشيها وانما
 كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخفت الحركات فلما وجب
 بناؤه على حركة وجب ان يبي على اخفت الحركات والوجه الثاني
 انه لا يخلو اما ان يبي على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
 يبي على الكسر لان الكسر ثقل والفعل ثقل والثقل لا ينبغي ان
 يبي على ثقل واذا كان الجز لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
 يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل
 ان يبي على الكسر بطل ان يبي على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه
 الاول ان الضم اثقل واذا بطل ان يبي على الثقل فلان لا يبي على
 الاثقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء
 لا ترى انها يجتمعان في الرفع نحو قوله

ولا تُكثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذِكرَ العجزم للذنوب

ولا تسأله عنها سوف يهدي ولا عن غيره لك بالمعيب
في تلك في صديق أو عدو تحرك العيون عن القلوب
والوجه الثالث أنها لم يَنْ على الضم لأن من العرب من يَجْزِي بالضم
عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر
قلو أن الأطباء كانوا حوي وكان مع الأطباء الشفاء

وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم وجب أن يبنى على الفتح فان قيل
فلم يبن فعل الامر على الوقف قبل لأن الأصل في الأفعال البناء
والأصل في البناء أن يكون على الوقف فبنى على الوقف لأنه الأصل
وذهب الكوفيون إلى أنه معرب وأعرابه المجزوم واستدلوا على ذلك
من ثلثة أوجه الوجه الأول أنهم قالوا إنما قلنا أنه معرب مجزوم لأن
الأصل في تم وإذهب لتم ولتذهب قال الله تعالى قَبْلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ
خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذكر أنها قرآنة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض مغاربه لناخذوا مصافكم
فدل على أن الأصل في تم وإذهب لتذهب إلا أنه لما كثر كلامهم
وجرى على السنتهم استعملوا محي اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه
فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والأصل فيه أي شيء
وكقولهم وبه والأصل فيه ويل أنه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
هاهنا والوجه الثاني أنهم قالوا اجمعنا على أن فعل النبي معرب مجزوم
نحو لا تم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لأن النبي ضد
الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
أنهم قالوا الدليل على أنه مجزوم أنك تقول في المعتل أغر إرم إخش
فحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على أنه
مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز أفعال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر
مَحَبَّةٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَشَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

وإما ما ذهب اليه الكوفيون فقايد وقولهم ان الأصل في قم لتقم واذهب
 لتذهب إلا انهم حذفوا لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وإنه لو
 كان الأمر كما زعمتم لوجب ان يختص المحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله قلنا قيل اقنعس واجرنم واعلوط وما أشبه ذلك
 بالمحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم ان فعل
 النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر قلنا هذا فاسد لأن فعل النهي
 في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الأعراب
 فكانت معربا وإما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الأعراب فكان باقيا على أصله
 وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش كما تقول
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول إنما حذفنا هذه الأحرف للبناء لا
 للأعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الأصل
 والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه ان حروف الجز لا تعمل مع
 المحذف فحروف الجزم أولى وإما البيت الذي انشدوه وهو قوله .
 محمد تغد نفسك كل نفس . فقد انكره أبو العباس المبرد ولو سلمنا
 صحته فنقول قوله تغد نفسك كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام منقذة
 وإنما حذفنا الياء للضرورة اجترأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 أكثر من ان يحصى وإن سلمنا ان الأصل لتغد وإنه مجزوم بلام منقذة
 غير اننا نقول انها حذفنا اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 لا يجوز ان تجعل أصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لأنه أشبه
 الأسماء من الخمسة الأوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب وأعرابه
 الرفع والنصب والجزم فاما الرفع فليقيامه مقام الاسم وقد ذكر أيضا
 في صدر الكتاب وإما النصب والجزم فسنذكرها أيضا فيما بعد هذا

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشى
 فأثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
 الجزم ونحو الواو والياء في حالة النصب فسووا في يخشى بين النصب
 والرفع قيل إنما اثبتوها ساكنة في الرفع لأن الأصل ان يقال هو
 يغزو ويرمي ويخشى بضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويخشى إلا أنهم
 استعملوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فثبتت
 الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي وإنما الياء من يخشى
 فانتقلت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنما حذفوا هذه الحروف في
 الجزم لأنها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين أحدهما ان هذه
 الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
 مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
 بينهما والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان
 الحركات كذلك وكما انها تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكي
 عن أبي بكر بن السراج أنه شبه المجازم بالدواء والحركة في الفعل
 بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها
 وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك المجازم اذا دخل
 على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل وسهل
 حذفها وان كانت اصلية لسكونها لأنها بالسكون تضعف فتصير في
 حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وإنما فنحوا
 الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لثقة الفتحة فانتقلت الياء في
 نحو يخشى الفاء لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
 الرفع لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت
 الخمسة الامثلة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين في حالة
 الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها قيل لأن هذه الامثلة

لنا وجب ان تكون معرفة لم يمكن ان يجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لانه من الاعراب المحرم قلو انها حرف اعراب لوجب ان يسقط في
حالة المحرم فكان يوثق الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لانه في الحقيقة ليس محرم
التعل وانما هو قائم بنفسه في موضع رفع لانه فاعل فلا يجوز ان يجعل
حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لانها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والحذف علامة للمجرم والنصب وانما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف
علامة للمجرم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لان الثبوت اول والحذف
طاري عليه كما ان الرفع اول والمجرم والنصب طاريان عليه فاعطوا
الاول الاول والطاري الطاري والنصب فيها محمول على المحرم لان
المجرم في الافعال نظير المجرم في الاسماء وكما ان النصب في التثنية والجمع
محمول على المجرم فكذلك النصب هاهنا محمول على المجرم فان قيل
فلم استوى النصب والمجرم في قولم انت تفعلين للواحدة وليس في الاسماء
الاحاد ما حمل نصبه على جزءه قيل لان قولم انت تفعلين يشابه
لفظ الجمع الا ترى ان الجمع في حالة النصب والمجرم يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولم تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل
عليه ولما فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا
النون في يفعلان وفعلوها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه
الامثلة معرفة لا حرف اعراب لها وذلك لما يتأ من استمالة جعل
اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لان الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وانما لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل يدل على

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يدل على الجنس ألا إن يختلف
 أنواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الميم
 الدال على الجنس لم يجوز تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني أن الفعل لو
 حازت تثنيته مع الاثني وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
 الواحد فكان يجوز أن يقال زيد قاما وقاموا إذا فعل ذلك مرتين
 أو مرارا فلما لم يجوز ذلك دل على أنه لا يثنى ولا يجمع والوجه
 الثالث أن الفعل ليس بنات يقصد إليها بأن يضم إليها غيرها كما
 يكون ذلك في الأسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع أن
 الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
 تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل ليس الألف في
 يعلان تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل الألف
 والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
 تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى التنصب قيل انما
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عليها التنصب
 لأن ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
 هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخص الفعل المضارع
 للاستقبال وهذه الحروف تخص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
 في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل بن احمد انه قال لا
 ينصب من الافعال الا بان مظهرة او مقترنة والاكثر وت على خلافه

وتكون ان مع الفعل بعدها بمتزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك واما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين
واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال
كقولهم ويل امه ويله وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب
سبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمتزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
اما زيدا فلن اضرب لان ما بعد ان لا يعمل فيها قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان المحرف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب
عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا ركبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستنهام فجاز ان يتغير حكمها
واما لن فمعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن فتستعمل
على ثلاثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن اكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو
والفاء للعطف فيجوز اعمالها واهمالها نحو قولك ان تكرمني انا اكرمك
واذا احسن اليك فيجوز اعمالها فت نصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
بها فترجع الى القسم الاول ويجوز افعالها فترفع الفعل بعدها لانها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن اكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
احدها متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني
اذن اكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل المحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن
 انما عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل المحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل وانما كي فتستعمل
 على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
 نحو جئت لكى تعطيني حقى والثاني ان تعمل بتقدير ان لانهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جر ولانهم يقولون كى كما يقولون كى وانما وجب ان
 يقدر بعدها ان لان حروف الجر لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير ان بعدها وبعد الفاء والواو واو واللام وحتى دون اخواتها
 قيل لثلاثة اوجه الاول ان ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني ان
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكى فلتقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لما كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هنا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاظهار فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي
 في الفعل المضارع الجزم قيل انما وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لان لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقله الى معنى الماضي كما ان ان التي للشرط والجزاء تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وحرف الشرط يعمل المجزم وكذلك ما أشبهه وأما وجب لحرف الشرط أن يعمل المجزم لأنه يقتضي حملين فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط أخيره له المجزم لأنه حذف وتخفيف فبمتركه لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الأمر فأتيا وجب أن تعمل المجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب أن تعمل لام المجزم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان أحدهما كان جزءاً والآخر وقفاً فأمّا لا في النهي فأتيا وجب أن يجرم حملاً على الأمر لأن الأمر قيد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الأمر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان أحدهما جزءاً والآخر وقفاً على ما بينا فلها وجب أن تعمل المجزم فإن قيل فاذا كان الأصل في لم أن تدخل على الماضي فلم نقل إلى لفظ المضارع قبل لأن لم يجب أن تكون عاملة فلو لمز ما بعدها الماضي لما تبين عملها فنقل الماضي إلى المضارع لينتج عملها فإن قيل فهلا جوزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزاء قبل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الأصل في حروف الشرط والجزاء أن تدخل على فعل المستقبل والمستقبل أثقل من الماضي فعدل عن الأثقل إلى الأخف فأمّا لم فالأصل فيها أن تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

ان قال قائل لم عملت إن المجزم في الفعل المضارع قيل أتيا عملت

لاخصاصها وعملت الحزم لا مبنية من انما يقتضي حملين الشرط والجواب
 فلتطول ما يقتضيه الخبر لما الحزم لانه حذف وتختف فاما ما عدا ان
 من اللفاظ التي يجازي بها نحو من وما واي ومما ومتى واين واين واي
 واي حين وحيثما واذا فاتها عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها
 وكلها مبنية لقيامها مقامها ما عدا ايان وسنذكر معانيها ولم اقيمت مقام
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
 انهما جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
 الفعل المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع
 موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه
 في الحزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كأنها ضربت قتاما أعينها قطنا بمستحصد الاوتار محلوج

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فقتضيه على الجوار وكقول الآخر
 كان نفع المنكوت النزل وكقولهم حجر صبي خرب وما
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لك وقد اعترض على هذه المذاهب كلها
 باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما قول من
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم فناسد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يتم
 وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انما هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال جملة
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بثوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قبل لا بل النكرة هي الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد النكرة والمعرفة قبل

حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو رجل وقرص ودار وما
 أشبه ذلك وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه فان قيل قباي
 شيء تعتبر النكرة من المعرفة قبل بشين أحدهما دخول الالف واللام
 نحو الفرس والغلام ودخول رب عليها نحو رب فرس وغلام وما أشبه
 ذلك فان قيل فعلى كم نوتا تكون المعرفة قبيل هي على خمسة أنواع
 الاسم المظهر والعلم والميم وهو اسم الإشارة وما عرّف بالالف واللام
 وما أضيف إلى أحد هذه المعارف فاما الاسم المظهر فعلى ضربين متصل
 ومتصل فاما المتصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو
 انا ونحن وانت وانما وانتم وانت وانتن وهو وما وم هي ومن واما
 المنصوب المتصل فإياي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه
 وإياها وإياهم وإياهن وذهب الخليل إلى أنه مظهر استعمل استعمال
 المظهر ومنهم من قال أنه اسم ميم أضيف للتخصيص ولا يعلم اسم ميم
 أضيف غيره ومنهم من قال أنه بكال اسم مظهر ولا يعلم اسم مظهر يختلف
 آخره غيره ومنهم من قال أنه اسم مظهر أضيف إلى الكاف ولا يعلم
 اسم مظهر أضيف غيره والصحيح أن إيا اسم مظهر والكاف للخطاب ولا
 موضع لما من الأعراب وذهب الكوفيون إلى أن المظهر هو الكاف
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لأن الشيء لا يعتمد بما هو أكثر منه وقد
 بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة
 اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فهو قمت وقمتا وقمت
 وقمتا وقمت وقمتن والمظهر في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن
 والضمير في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب
 وما أشبه ذلك واما المنصوب المتصل فهو رأيتني ورأيتنا ورأيتك
 ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتهم ورأيتهن ورأيتن وما
 أشبه ذلك واما المجرور فلا يكون إلا متصلا نحو مرّني وبنا وبلغ

ونكا ونكم ونك ونكن وبها وبهم وبها وبين وما أشبه ذلك فان قيل
 فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلا ومتصلا ولم يكن المحرور
 كذلك قيل لأن المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
 يفصل بينهما وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم فيرفع
 بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم على
 الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل فلما كانا متصلين بالعامل
 قارة ويفصلان قارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متصل ومتصل
 وأما المحرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين عامله ومفعوله
 الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون ضميره متصلا لا غير وأما
 الاسم العلم فهو زيد وعمرو وابي محمد وأشياء ذلك وأما الميم فهو
 هذا وهذان ومكة ومهاتان وتيك وتلك وتانك وتينك وماؤلاء وما
 أشبه ذلك وأما ما عُرِف بالالف واللام فهو قولك الرجل والغلام
 وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه بالالف
 واللام معا وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها وانها لما زيدت
 للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهزة لئلا يتبدأ بالساكن لان الابتداء
 بالساكن محال في الخلاف بينها كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر
 وقد افردنا كتابا فيه وأما ما اضيف الى احد هذه المعارف فهو غلامي
 وغلّام زيد وغلّام هذا وغلّام الرجل وغلّام صاحب عمرو وما أشبه
 ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمّر اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم
 الاسم الميم ثم ما فيه الالف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه لا
 يشاركه فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر
 المعارف والذي يدل على ان الضمائر اعرف المعارف انها لا تقتصر الى
 ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى

ان الاسم الميم اعرف المعارف ثم المضمرة ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام
وهو قول ابي بكر بن السراج وذهب آخرون الى ان اعرف المعارف
الاسم العلم لانه في اول وضعه لا يكون له مشارك به ثم المضمرة ثم الميم
ثم ما عرفت بالالف واللام وهو قول ابي سعد السيرافي فاما ما عرفت
بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمرة والعلم والميم وما
فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم يبي الاسم المضمرة
والميم دون سائر المعارف قيل اما المضمرة فانها يبي لانه اشبه بالحرف
لانه جعل دليلا على المظهر فاذا جعل علامة على غيره اشبه بآء التانيث
فقد اشبه بالحرف واذا اشبه بالحرف فيجب ان يكون مبنيا واما الميم
وهو اسم الاشارة فانها يبي لتخصته معنى بحرف الاشارة فان قيل اين
حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الا ان القيام كان
يقضي ان يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي
والنهي والنسي والترجي والعطف والدعاء والاستثناء الى غير ذلك الا
انهم لم ينطقوا به وضمنوا معناه اسم الاشارة وان لم ينطق به وجب ان
يكون مبنيا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم جمع فعل بفتح الناء وسكون العين في الفلة على أفعل
وسائر اوزان الثلاثي وهي فَعَلَ فَعُلَ فَعِلَ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ
على افعال قيل لان فعلا اكثر استعمالا من غيره ومن سائر الاوزان
وافعل اخفت من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخفت واعطوا ما
يقل استعماله الاثقل ليعادلتها بينها فاما قولهم قرخ وافراخ وانف وآنف
وزند وازناد في خروف معدودة فشاذا لا يقاس عليه على انهم قد

تَكْسِرُهَا عَلَيْهِمَا فَقَالُوا إِنَّهَا قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَاخٍ لَوْجَهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّهُمْ
جَمَعُوا عَلَى مَعْنَى طَيْرٍ فَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ طَيْرٍ أَطْيَارَ فَكَذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَاخٍ
أَفْرَاخٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ فِيهِ الرَّاءَ وَهُوَ حَرْفُ تَكْرِيرٍ فَيَتَرَدَّدُ
التَّكْرِيرُ فِيهَا مِثْلَ مِثْلِهِ فَصَارَ بِمِثْلِهِ فَعَلٌ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَجُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ
كَجَبَلٍ وَاجِبَالٍ وَجَمَلٍ وَاجِمَالٍ قَالَ الشَّاعِرُ

مَازَا تَقُولُ لَأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَاخٍ رَغِبَ الْخَوَاصِلُ لَأَمَاءَ وَلَا شَجَرٍ
أَلَيْسَتْ كَأَسْبَهِمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْنِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ
وَأَمَّا أَنْفٌ فَأَنَّمَا جُمِعُوا عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا أَنَافٌ لِأَنَّ فِيهَا النُّونَ وَالنُّونَ
فِيهَا غُنَّةٌ فَصَارَتْ الْغُنَّةُ فِيهَا بِمِثْلِهِ الْحَرَكَةُ فَصَارَ بِمِثْلِهِ فَعَلٌ فَجُمِعَ عَلَى
أَفْعَالٍ وَأَمَّا زَنْدٌ فَأَنَّمَا جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا أَزْنَادٌ لَوْجَهَيْنِ أَحَدَهُمَا لَمَّا
ذَكَرْنَا أَنَّ النُّونَ فِيهَا غُنَّةٌ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مَهْرَكَةٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ زَنْدًا
فِي مَعْنَى عُودٍ وَعُودٌ يَجْمَعُ عَلَى أَعْوَادٍ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَجْعَلُوا فَعَلًا إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَاءٌ أَوْ وَاوٌ عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجْعَمُوا عَلَى
أَفْعَالٍ قَبْلَ لَأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوا عَلَى أَفْعَالٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ لَأَدَّى ذَلِكَ
إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ إِلَّا نَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ بَيْتٍ بَيْتٌ وَفِي جَمْعِ عُودٍ
أَعْوَادٌ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ الْبَاءِ وَالْوَاوِ وَالْبَاءُ تُسْتَثْنَى عَلَيْهَا الضَّمُّ
لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلُهُ بَاءٌ وَوَاوٌ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ أَيْضًا تُسْتَثْنَى عَلَيْهَا
الضَّمُّ أَكْثَرَ مِنَ الْبَاءِ لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلُهُ وَوَاوٌ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَثْنَا
عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَالٍ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْعَلُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ
الْكَثْرَةِ قَبْلَ لَأَشْتَرَاكُهُمَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهَا حَرْفٌ لَيْسَ
فِي الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ خَصُّوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مِمَّا
عِنْدَهُ وَوَاوٍ بِفَعَالٍ نَحْوُ ثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَمِمَّا عِنْدَهُ بَاءٌ بِفَعُولٍ نَحْوُ شَيْخٍ وَشَيْوخٍ
وَهَلَّا عَكَسُوا قَبْلَ أَنَّهَا لَمْ يَجْعَلُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى
فَعُولٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَلَا يُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ عَلَى

فعال الا ترى انه لو جمع على فعول لكان يؤدي الى اجتماع واوين
 وضمه نحو يوجب وحووص وذلك مستقل لا اجتماع واوين وجوزوا ذلك
 في الياء لانه اخف من الواو فكذلك خصوا ما كان عينه واوا بفعال
 وما كان عينه ياء بفعال فان قيل فمن اين زعمهم ان افعلا لا يكون الا
 في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل
 قيل انما قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
 الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
 جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقوله

امتزلي ميّ سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواج

فان قيل فلم جمع ما جاء على فعل في الاغلب على فعلا في قيل
 لان فعلا مقصور من فعال وما كان على فعال فانه يجمع على
 فعلا نحو غراب وغريان وعقاب وعقبان وكذلك ما كان
 مقصورا منه يجمع على فعلا فان قيل فلم وجب تحريك العين من
 فعلة بفتح الفاء وسكون العين في الجمع نحو جفّات وقصّعات وسكنت
 في نحو خذلات وضعّبات من فعلة قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون
 العين تكون اما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خذلة
 وضعبة فحركت العين منها اذا كان اما غير صفة نحو جفّات وقصّعات
 للفرق بينهما وبين الصفة نحو خذلات وضعّبات فان قيل فلم كان الاسم
 اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسا وكان الفرق حالا قيل انما
 كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
 اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان
 الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابنت ذكّر عوذت احشاء قلبه خنوقا ورقضات الهوى في المناصل
 فسكن رقصات والاصل رقصات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة
 نحو عَوْرَاتٍ وَيَضَاتٍ وَسَلَاتٍ وما اشبه ذلك قبل انما كانت
 ساكنة اذا كانت العين معتلة لان الحركة توجب ثقلا في الواو والياء
 فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليهما وحرضا على تصحيحها ومن العرب
 من يفتح الياء والواو فيقول عورات ويضات كما لو كان يفتح العين
 وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَاتٍ لكم يفتح الواو قال الشاعر
 أَخُو يَضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْجِدِ الْمُنَكِّينِ سُبُوحٌ
 وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان متحركان من
 جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلالات
 وملة مللات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جار في جمع فعلة بضم
 الفاء وسكون العين ضم العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات
 وظلمات وظلمات قبل اما الضم فللاتباع واما الفتح فرارا من اجتماع
 ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عضد عضد فان قيل فلم جار
 في جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو
 سدره وسديرات وسدترات وسدترات قيل اما الكسر فللاتباع واما
 الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في
 كتف كتف كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كله
 للقاء عند بعض النحويين ويخجلون بما روي عن حسان بن ثابت انشد
 النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لَنَا الْجَنَنَاتُ الْغُرَّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَاسْيَافُنَا يَفْطَرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
 فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في
 بيت واحد في ثلثة مواضع واغضبت عنها ثم جئت تلومني فقال له
 حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت الجنات وهي تدل
 على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث حنات

أو أربع والثاني أنك قلت يلحق والصفة بياض قليل فليس فيه كثير
 شأن والثالث أنك قلت يقطن والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على قرط مجيء وكان يجب أن تقول المجتان ويسلن وهذا عندي ليس
 صحيح لأن هذا الجمع يحى للكثرة كما يحى للقلّة قال الله تعالى وهم في
 الغرقات آمنون والمراد به الكثرة لا القلة والذي يدل على ذلك أنه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعبرون وكما أن قولهم الزيدون
 والعبرون يكون للكثرة والقلة فكذلك هذا الجمع وإنما ما روى النابغة
 وحسان فقد كان أبو علي الفارسي يقدح فيه ولو صح فيجوز أن يكون
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسنة وبعارضها في الحال
 فإن قيل فلم جاز أن يكتفي ببناء القلة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلة قبل أنما جاز أن يكتفي ببناء القلة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسات وأذن وأذان وطنب وإطناب وكنف
 وأكناف وإبل وآبال وإن يكتفي ببناء الكثرة عن بناء القلة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشبع وشسوع لأن معنى الجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز أن ينوي بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكها في الجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز أن ينوي بجمع
 الكثرة جمع القلة كما يجوز أن ينوي بالهمزة المخصوص فإن قيل فلم جمع
 ما كان رباعيًا على مثال واحد وهو مثال فعالل قبل لأن ما كان
 على أربعة أحرف لمّا كان أثقل ممّا كان على ثلاثة أحرف ألزم طريقة
 واحدة وزيدت الألف على واحد دون غيرها لأنها أخف الحروف
 لأنها قط لا تكون إلا ساكنة فإن قيل فلم حذف آخر ما كان خماسيًا
 في الجمع نحو سمرجل وسفارج قبل أنما وجب حذف آخر حروفه
 لطوله ولو أتى به على الأصل لكان مشتقًا فحذف طلبًا للختة وكان
 الآخر أولى بالحذف لأنه أضعف حروف الكلمة لأن الحذف في آخر

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفر رجل
 سفاريج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
 اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
 بعد الف التفسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
 ليس بثقيل فلماذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
 الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
 قيل انها حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
 الاصل فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتلبون
 لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
 فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المحتملة فان قيل فلم قالوا
 في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقبلوا الالف والواو وابقوا
 الياء على حالها قيل انها قبلوا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها وابقوا الياء على حالها لان الكسرة توجب قلب الالف والواو
 ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
 نصيب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضم اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
 المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يسم فاعله فكما بني
 اول فعل ما لم يسم فاعله على الضم فكذلك اول الاسم المصغر
 والوجه الثاني ان التصغير لها صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
 الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيانا للضمة
 وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة احرف

دون ما كان على ثلثة احرف لان ما كان على ثلثة احرف يقع ما بعد
 الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبنى على التكسير فان قيل فلم
 كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بتقصان حرف قيل لان التصغير
 قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم درهم
 وفي دينار دينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير
 وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ
 زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه
 مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
 ولم كانت ثالثة قيل انها كانت ياء لانهم لها زادوا الالف في التكسير
 والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو
 وانما كانت ساكنة ثالثة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
 فلم حمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل
 انها حمل التصغير على التكسير لانه بغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
 بغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في نصير رجل رجيل انك
 قد غيرت لفظه بضم او له وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت
 معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما انك اذا قلت في تكسيره
 رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته
 من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
 فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنته كاختلاف ابنته
 التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا
 قلت رجيل فقد وصفته بالصغير من غير ان تضم اليه غيره واذا قلت
 رجال فقد ضمنت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
 اضعف من التكسير في التغير وكان المراد به معنى واحدا ألزم طريقة
 واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغير ويكون كثيرا

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها خص بأية تدل على القلة والكثرة
 فكذلك اختلف ايتيه فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سرجل وسفريج قيل انما وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التكسير لان التصغير يجري مجرى
 التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفريج كما قالوا في التكسير
 سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لان التصغير والتكسير من واحد واحد
 فان قيل فلم زادوا الناء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشمسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل انما ردوا الناء في التصغير لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
 الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير باب نيب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الوا لانك تقول في تكسيره ابواب
 وبوبت بابا واصلها في ناب الياء لانك تقول في تكسيره انياب ونبت نابا
 وفي الامر منه نيب وفي الامر من الاول بوب فاذا كان التكسير والتصغير
 ١٠ يردان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردّها في التصغير واختص ردّ الناء
 في الثلاثي لثلاثة لنظرة فاما الرباعي فلم يردّ فيه الناء لطوله فصار الطول
 بدلا من ناء التانيث فاما ما لم يردّ فيه الناء في التصغير من الثلاثي
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 ٢٠ حريب وفي ناب الابل نيب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما اثبتوا
 فيه الناء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام قديمة وفي وراء
 ورثة وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انما لم يلحق الناء في
 التصغير لهما كان ثلاثيًا لانه أجري مجرى المذكر لانه في معناه وذلك
 لان القوس في معنى العود والعرس ينطلق على المذكر والمؤنث والمذكر

هو الاصل في لفظ تصغيره على اهلته والعريس في معنى التعريس
والحرب في الاصل مصدر حُرِبَ حربا والمصدر في الاصل مذكر
والناب روعي فيها معنى الناب الذي هو السن وهو مذكر لانها سُميت
به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو النقيص وانما
اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيا نحو قديمة وورثة وامية اوجهين
احدهما ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكورة فلو لم يدخلوا التاء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبسnt بالمذكر والوجه الثاني انهم زادوا
التاء تأكيدا للتانيث ويحتمل ايضا وجها ثالثا وهو انهم اثبتوا التاء
تسبها على الاصل المرفوض كما صححوا الواو في العود والحركة تسبها على
ان الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كل حال
فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المبهمه وما اشبهها وبين الاسماء المتمكنة قالوا في تصغير ذا ذيا وفي تا تيا
وفي الذي الذيا وفي التي التيا قبل انما فعلوا ذلك جريا على اصول
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المبهمه لما كانت
مغايرة للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكما غير حكم الاسماء المتمكنة لتغايرها
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكنة وزادوا في
آخرها التاء ليكون علما للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكنة وجوزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كنولم في ذا ذيا وفي تاء تيا فان قيل فلم
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة قيل انما لم
يتمنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لان
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتمكنة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبنيّة فجعل في آخرها الف لتكون

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الاعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدني وعمرني وبغدادني ومصريني ونحو ذلك قبل اولا انما كانت ياء
تشبيها ياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا
ما قبلها توطئة لما كان قبل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قبل خمسة اوجه احدها انما
انما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو
الكلمة والثاني انما انما حذفت لئلا يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث
في النسب الى المؤنث اذا كان المنسوب مؤنثا الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصريني لقلت
في المؤنث امرأة كوفية وبصرية فلما كان يؤدي الى الجمع بين تاء
تانيث في المؤنث نحو كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر لئلا يجعلوا بين علامتي
تانيث في المؤنث والثالث انما انما حذفت لان ياء النسب قد تنزلا
منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
وروم وزنجي وزنج فرقوا بين الواحد والجمع ياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل ونمرة ونمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجعلوا بينهما كما لم يجعلوا بين

علامتي تانيث والرابع انها انما حذفت لان هذه التاء حكما ان تقلب في
 الوقف ما فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
 تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء التانيث
 بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
 فكذاك هاهنا تحذف تاء التانيث فان قيل فلم حذفت الياء من باب فُعيلة
 وفُعيلة نحو قولهم في النسب الى جهة جُهَيَّ والى ربيعة رَبَّيَّ دون باب
 فَعِيل وفُعِيل نحو قولك في النسب الى ثقف ثَقَيْي وفي النسب الى هذيل
 هَذَيْي قيل انما وجب حذف الياء في باب فُعيلة وفُعيلة دون باب
 فَعِيل وفُعِيل لان باب فُعيلة وفُعيلة اجمع فيه سببان موجهان للحذف
 وهما طلب التخفيف وتأسيس التغير لحذف تاء التانيث وباب فَعِيل
 وفُعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
 فُعيلة وفُعيلة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وفُعِيل سبب
 لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
 قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شقر
 شَقْرِي والى نمر نَمْرِي بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف
 الا ترى انهم لو قالوا شَقْرِي ونَمْرِي بالكسر لآذى ذلك الى نوالي كسرتين
 بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا
 شَقْرِي ونَمْرِي فكذاك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِي عَلَوِي
 بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فَعِيل بقي على وزن فَعِيل
 وابدلوا من الكسرة فتحة فانتقلت الياء الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها فصار
 عَلِي كَرَحًا وعَصَا فقليل من الالف واوا فقالوا علَوِي كما قالوا رَحَوِي
 وعَصَوِي فان قيل فلم وجب قلب الفِ رَحًا وعَصَا واوا قيل انما
 وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
 وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغير بالحذف ابلغ من القلب
واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واو اولى من قلبها
ياء لانها لو قلبت ياء لآتى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو
قلبت رحى وعصى لآتى ذلك الى اجتماع تلك ياءات وذلك مستثقل
فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى شجر شجوي قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للمعنة
التي ذكرناها فانقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصود
نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مغزى وقاض مغزى ومغزوي وقاضى وقاضوي قيل
اما من قال مغزوي فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واو كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي واما قاضوي فابدلت
من الكسرة فتحة وقلبت الياء الفا فصار قاضا كمغزى فقالوا قاضوي كما
قالوا مغزوي واما من قال مغزى وقاضى فحذف الالف والياء فلان
الالف ساكنة والياء الاولى من ياءى النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مربعي مربعي والى مشري مشري قيل انها وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكى بشكى والى جهزى جهزى قيل لانه لما نولت فيه ثلث
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة المحققة بما كان على

اربعة احرف فكذلك فاما الحنة النحة وما كانت على خمسة احرف
 فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة منها قبل آخره ياء مشددة نحو
 قولهم في النسب اسيد اسدي ونحو ذلك قيل لئلا يجمع اربع ياءات
 وكثران وذلك مستثقل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
 بالحذف التفيف والمتحركة اقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لو
 حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تثلب الف لتحركها وانفتاح ما قبلها
 فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
 في النسب واو في نحو قولهم حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
 كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
 علامة التانيث التي توجب تقلا فوجب قلبها واو واما همزة كساء فلم
 يجب قلبها لانها متقلبة عن حرف اصلي فاجريت بحرى الهمزة الاصلية
 نحو قرأ ووضأ وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فاجريت
 بحرى الهمزة الاصلية وكما لا يجب قلب الهمزة الاصلية واو في النسب فكذلك
 ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
 نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
 الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم
 الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
 اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما ري ومثاني فانها نسبوا الى
 الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المتصود منه ان يدل على ما يقتضيه
 اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلات قيل

لأنها تقتصر إلى صلات توضيحها وتبيينها لأنها لم تهم معانيها بأنفسها إلا
 ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة لم تهم معناها حتى تضم إلى شيء
 بعدها كقولك الذي أبوه منطلق أو الذي انطلق أبوه وكذلك التي
 أخوها ذاهب والتي ذهب أخوها وكذلك سائرهما وفي الذي أربع لغات
 الذي ياء ساكنة والذي ياء مشددة والذي بكسر النال من غير ياء
 والذي يسكون النال بغير ياء وكذلك في التي أربع لغات التي ياء ساكنة
 والتي ياء مشددة والتي بكسر الناء من غير ياء والتي يسكون الناء من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لأن
 التعريف بصلتهما وهي الجملة التي بعدها بدليل أخواتهما نحو من وما
 فلو كانتا فيهما للتعريف لآدى ذلك إلى أن يجمع فيهما تعريقتان وذلك
 لا يجوز فإن قيل فلم أدخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلا إلى
 وصف المعارف بالجمل لأنهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل أبوه ذاهب وذهب أبوه وما أشبه
 ذلك ولم يحسنوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة وآثروا التسوية
 بينهما جأؤوا باسم ناقص لا يتم إلا بجملة فجعلوا وصفا للمعرفة توصلا إلى
 وصف المعارف بالجمل كما أتوا بذي التي بمعنى صاحب توصلا إلى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال وأتوا بأي توصلا إلى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا أيها الرجل ونحو ذلك فإن قيل فلم
 وجب العائد من الصلة إلى الموصول قيل لأن العائد يعلقها بالموصول
 ويتمها به ولذلك لم يجز أن يرتفع زيد خرج في قولم الذي خرج زيد
 لأنه يوذي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول فإن قيل فلم
 حذف في قوله تعالى أمنا الذي بعث الله رسولا قيل لأن العائد
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لأنه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد ظاهراً لما التفتت وكان حذف
 المفعول اولى لان المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان
 حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المنردة صلوات قبل
 لا يجوز ذلك لان اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلاً الى
 الوصف بالجهل كما انما يذوي توصلاً الى الوصف بالاجتناس وبأي
 توصلاً الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
 الاجتناس ولا يأتي بعد أي إلا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
 يجوز ان تكون الصلوات إلا جملاً ولا يجوز ان تكون منردة فاما قراءة
 من قرأ تَعَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
 احسن فكذلك قوله عز وجل تَعَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فتقديره ما هو
 بعوضه وكذلك قوله عز وجل أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا اي هو اشد
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم
 فان قيل فهذه الضمة في أيهم ضمة اعراب او ضمة بناء فبيل اختلاف
 النحويين في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا
 المبتدأ من صلواتها دون سائر اخوانها نقصت فثبتت وكان بناءها على
 الضم اولى لانها اقوى الحركات فثبتت على الضمة كقيل وبعد والذي
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا
 ضربت أيهم هو في النار لتصلوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
 ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عنه قال الله سبحانه وتعالى
 ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَمْ أَهْمُ^{هه} وذهب يونس الى إلغاء
 الفعل قبله ويتزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
 ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
 ابتداءً من غير تقدير قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جداً

لأن الفعل اذا كانت مؤثرا لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم ثبت اسماء
 الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت مع الموصول
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى والوجه
 الثاني ان هذه الاسماء لما كانت لا تقيد الا مع كلمتين فصاعدا اشبهت
 بالحروف لانها لا تقيد الا مع كلمتين فصاعدا فان قيل فاي لم كانت
 معربة دون سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم بقوها على الاصل
 في الاعراب تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما ينوب الفعل
 المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النسوة تنبيها على
 ان الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها
 وتقبضها فنظيرها جزء وتقبضها كل واحد معا فكانت معربة فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهمزة وأم وهل
 وما عدا هذه الثلثة فاسماء وظروف اقيمت مقامها فالاسماء من وما وم
 وكيف والظروف ابن واني ومنى واي حين واين واي يحكم عليها بما
 تضاف اليه فاما الهمزة وأم فقد بيناها في باب العطف واما هل فتكون
 استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتى على الانسان حين
 من الدهر اي قد اتى ثم قال الشاعر

سائل فوارس يربوع يشد تناسا
 اهل راونا تسع التفت ذي الاكم
 اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاما لان الهمزة للاستفهام
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت
 العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انها اقاموها

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يخص
 به فمن سؤال عن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد
 وكيف سؤال عن الحال وابن وأني سؤال عن المكان ومتى وأي حين
 وأيان سؤال عن الزمان وأي يحكم عليها بما تضاف اليه فاتها لا تكون
 الا مضافة الا ترى أنك لو قلت من عندك لوجب ان يقول الجيب
 زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجوز لان من
 سؤال عن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب
 ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم
 يجوز لان اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت
 متى المخرج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك
 ولو قال في الدار او في المسجد لم يجوز لان متى سؤال عن الزمان لا
 عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف
 واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوختون الایجاز والاختصار في الكلام
 قبل ان ياء فعلوا ذلك للبالغة في طلب الایجاز والاختصار وذلك
 لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من
 تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل
 على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس
 كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى أنك لو قلت ازيد عندك
 لجاز ان لا يكون زيد عندك فيقول لا فحتاج الى ان تعيد السؤال
 وتعد شخصا شخصا وربما لا يذكر الشخص الذي هو عندك فلا يحصل
 لك الجواب عن عند لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك
 يؤدي الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتي بلفظة تشتمل
 على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم السؤال الجواب
 عن عند وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

في واحد منها فيقول لا يحتاج ايضا ان تعيد السؤال ونعده مكانا
مكانا وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك
الجواب عن مكانه لانه لا يلزم ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي
الى التطويل اتي بآين لانها تشتت على جميع الامكنة ليلزم السؤال
الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لحجاز ان
لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربما لا يذكر
ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل
اقاموا متى مقامها لانها تشتت على جميع الازمنة كما تشتت ابن على
جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلما المعنى من الابهج والاختصار اقاموها
مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لانها
تضمنت معنى حرف الاستنهام وهو الهمزة واما اية فاتها اعربت وان
كانت قد تضمنت معنى حرف الاستنهام لما بينا في باب اسماء
الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها تزيل الالتباس
وتزيل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم
والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية
في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعتُ الناسُ يتجمعون غيثا فقلت لصبيحٍ اتجعي بلالا

فقال الناسُ بالرفع كأنه يسمع قائلا يقول الناسُ يتجمعون غيثا فحكي الاسم
مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والتكرة ومن
ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وإنما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون إذا قال رأيت
 زيدا من زيدا إذا قال مررت بزيد من زيد فيجعلون من في موضع
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الاعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي يجب بحرف المبتدأ وإنما بنو تميم فلا يجكون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لأنه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الاعراب وهو القياس والذي يدل
 على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك إذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 إذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم خص اهل الحجاز المحكاية بالاسم العلم والكنية فسيل لان الاسم
 العلم والكنية غيبرا وتغلا عن وضعها فكما دخلها التغير والتغير يوتس
 بالتغير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والثاني والثنية
 والجمع نحو منو وما ومني ومنان ومئين ومنون وميين ومئة ومتان
 ومئين ومئات هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
 وجهين احدهما ان من مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب والثاني ان الاعراب
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب يثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب وإنما قول الشاعر
 أنا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجحش فقلت عمو ظلاما
 فائتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انه
 اجري الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر وإذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب من

فقد حكي عن سبويه أنه من العرب من يقول ضرب من منا كما تقول
ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من أعربها وإنما وقع في
لغة من بناها فمنون في هذه اللغة يمتزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهي
من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فأعرفه تصيب إن شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب فبيل ان نجعل اول كلامك للسؤل
عنه الغائب وآخره للسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل
قلت كيف ذلك الرجل يا رجل واذا سأته عن رجلين قلت كيف
ذائك الرجلان يا رجل واذا سأته عن رجال قلت كيف اولائك
الرجال يا رجل واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة
يا رجل واذا سأته عن امرأتين قلت كيف تانك المرأتان يا رجل
واذا سأته عن نسوة قلت كيف اولائك النسوة يا رجل واذا سألت
امراة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة واذا سألتها عن
امراتين قلت كيف تانك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت
كيف اولائك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذائك
الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولائك الرجال
يا امرأة واذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلكا المرأة يا رجلان
قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ إِذَا خَاطَبْتِ نِسْوَ
وَإِشْرَتِ إِلَى رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَٰلِكَ الرَّجُلُ يَا نِسْوَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ وَعَلَىٰ هَٰذَا قِيَاسُ هَٰذَا الْبَابِ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ قَدِمَ الْمَشَارَ إِلَى الْغَائِبِ قِيلَ عَنَاءٌ بِالسُّؤْلِ عَنْهُ وَالْكَافِ بَعْدَ

أسماء الإشارة وهي ذلك وتلك وأولئك ليجرد الخطاب ولا موضع لها
 من الأعراب لأنه لو كان لها موضع من الأعراب لكان موضعها الجزم
 بالإضافة وذلك محال لأن أسماء الإشارة معارف والمعارف لا تضاف
 فصارت بمنزلة الكاف في النجاة لأن ما فيه الألف واللام لا تضاف
 وبمنزلة الكاف في أياك لأنه مضمرة والمضمرات كلها معارف والمعارف لا
 تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن
 أن يقال هنالك ولا هنالك وأصل اللام أن تكون ساكنة فإن قيل
 فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل إنما كسرت ذلك لوجهين
 أحدهما أنها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الألف قبلها
 والثاني أنها كسرت لئلا تلبس بلام الملك ألا ترى أنك لو قلت ذلك
 بفتح اللام لالتبس ونوهم السامع أن المراد به أن هذا الشيء ملك لك
 فلما كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وإنما
 ففتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينهما
 والكاف في تلكا أيضا للخطاب وما أتى بعدها علامة التنبيه وكذلك
 الكاف أيضا في أولئك للخطاب واليم والواو المحذوفة علامة لجمع
 المذكر وكذلك الكاف أيضا في أولئك للخطاب والنون المشددة
 علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التنبيه
 والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكَ
 بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ ولم يقل ذالككم وقيل إنما أفرد لأنه أراد به الجمع
 كأنه قال إنما الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الحادي والستون

باب الألفات

أن قال قائل على كم ضربا الألفات التي تدخل أوائل الكلم قيل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع همزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها
بما بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي
تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُميت همزة القطع فان قيل
ففي ما اذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم
من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنتان
واسم وانست وامرو وامرأة وابن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم
عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وابن فاما امرؤ
وامرأة فانما دخلت عليهما لانها لما كان آخرها همزة والهمزة معدن
التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فادخلت الهمزة
عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الأ
بنهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
في أول لئلا يبدأ بالساكن واما ما كان مصدرا فهو انطلاق واقتطاع
واحمرار واحمرار واستخراج واغديدان واخرواط واسحنكاك واسلفاء
واخرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمر واحمار واستخرج
واغدون واخروط واسحنكك واسلق واخرنم واسبطر ونحو ذلك وانما
دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لئلا يبدأ
بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
لئلا يبدأ بالساكن واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
حرف واحد وفي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في
قول سبويه للعلقة التي ذكرناها واما الخليل فذهب الى ان الالف
واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفى في كتاب الألف واللام فان قيل فلم
 فتحت الهزة مع لام التعريف والتب أين فصل أما الهزة مع لام
 التعريف ففتحت لثمة الوجه أحدهما أن الهزة لما دخلت على لام التعريف
 وهي حرف أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهزة التي تدخل على الاسم
 والفعل والوجه الثاني أن الحرف اتل فاختاروا له الفتح لأنه اخف
 الحركات والوجه الثالث أن الهزة مع لام التعريف بكسر دورها في
 الكلام فاختاروا لها اخف الحركات وهو الفتح وأما هزة أين فأنما
 ثبتت على الفتح لوجهين أحدهما أن الأصل فيها أن تكون هزة قطع
 مفتوحة فإذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني أنها ففتح لأن هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب أن تفتح هزته
 كما ففتح مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهزة في نحو أدخل
 وكسرت في نحو اضرب وما أشبه ذلك قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهزة الكسر وأنما ضمت
 في نحو أدخل وما أشبه ذلك لأن الخروج من كسر إلى ضم مستثقل
 ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل وذهب الكوفيون إلى
 أن هزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وإن
 كان مضموما ضمت وما عدا ما ذكرناه في هزة الوصل فهو هزة قطع
 لأن هزة القطع ليس لها أصل بمصرها غير أننا نذكر بينها فرقا على
 جهة التشريب فنقول تفرق بين هزة الوصل وهزة القطع في الأسماء
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي هزة قطع وإن سقطت فهي هزة
 وصل نحو هزة أب وابن فالهزة في أب هزة قطع لأنها تثبت في
 التصغير لأنك تقول في تصغيره أبي والهزة في ابن هزة وصل لأنها
 تسقط في التصغير لأنك تقول في تصغيره بني وتفرق بين هزة الوصل

وههزة القطع في الافعال بان يكون ما المضارعة منه مفتوحة ان
 مضبومة فان كانت مفتوحة في هزة وصل نحو ما قدمناه وان كانت
 مضبومة في هزة قطع نحو اجمل واحسن وما اشبه ذلك لانك تقول
 في المضارع يجمل ويحسن وما اشبه ذلك وههزة مصدره ايضا ههزة
 قطع كالفعل وانما كسرت من اجمال ونحو لثلا يلبس بالجمع فانهم
 لو قالوا اجمل اجمالا يقع الهزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلما كان
 ذلك يؤدي الى اللبس كسروا الهزة لازالة اللبس فان قيل فلم تفعلوا
 حرف المضارعة في الثلاثي وضمتم من الرباعي قبل لان الثلاثي اكثر
 من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا الاكثر الاخف والاقل
 الاثقل لمعادلة بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي
 فهلا وجب ضمه قبل انما وجب فتحه لوجهين الثقل من الثلاثي اكثر
 من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الاكثر اولى
 من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة
 حروفها فلو بنوها على الضم لادى ذلك الى ان يجمعوا بين كثرة
 الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو
 الفتح وعلى ان بعض العرب بضم حروف المضارعة منها فيقول
 يُطَلِّقُ ويُستخرج بضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتح نحو الكسرة وبالالف
 نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للتشاكل
 لثلا تختلف الاصوات فتتناقروا في تختص بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم

من بني تميم وعبرهم وهي فرع على التميم والتميم هو الأصل بدليل أن
 الإمالة تنقل إلى أسباب توجبها وليس التميم كذلك فإن قيل فما الأسباب
 التي توجب الإمالة قيل في الكسرة في اللفظ أو كسرة تعرض للحرف
 في بعض المواضع أو الياء الموجودة في اللفظ أو لأن الألف متقلبة عن
 الياء أو لأن الألف تنزل منزلة المتقلبة عن الياء أو إمالة لإمالة هذه
 ستة أسباب توجب الإمالة فاما الإمالة للكسرة في اللفظ فهو قولهم في
 عالم عالم وفي سالم سالم واما الإمالة للكسرة بشي تعرض للحرف في
 بعض المواضع فهو قولهم في خاف خاف فأمالوا لأن الخاء تكسر في
 خفت واما الإمالة للياء فهو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان
 واما الإمالة لأن الألف تنقلب عن الياء فهو قولهم في رحي رحي وفي
 رحي رحي واما الإمالة لأن الألف تنزل منزلة المتقلبة عن الياء فهو
 قولهم حباري حباري وفي سكارى سكارى واما الإمالة للامالة فهو
 رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الإمالة قبل حروف
 الاستعلاء والإطباق وفي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء
 والقاف فهذه سبعة أحرف تمنع الإمالة فان قيل فلم منعت هذه الأحرف
 الإمالة قيل لأن هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب
 الألف إلى الفتح وتمنع من النسل بالإمالة فان قيل فلم اذا وقعت
 بعد الألف مكسورة منعت الإمالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
 قيل لأنها منعت من الإمالة اذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنه
 يؤدي إلى التصعد بعد الانحدار لأن الإمالة تقتضي الانحدار وهذه
 الحروف تقتضي التصعد فلو أمكثت ما هنا لآدى ذلك إلى التصعد بعد
 الانحدار وذلك صعب ثقل فلذلك منعت من الإمالة بخلاف ما اذا
 وقعت مكسورة قبل الألف فإنه لا يؤدي إلى ذلك فانك اذا انبت
 بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا
جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك
انحدار بعد تصعد قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي
اذا كان مفتوحا زاد استعلاء فامتعت الامالة بخلاف ما اذا كان
مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاء فصارت سلما الى جواز الامالة
ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان
كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاء لانه انحدار بعد تصعد فباعثا هذين
الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد
تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي
هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة
التزول من موضع عال بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة
التزول من موضع عال بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت
مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت
مفتوحة او مضمومة فكانه اجتمع فيها فتحان او ضمّتان فلذلك منعت
الامالة واما اذا كانت مكسورة فكانه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انما
غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء
اكتست تكريرا فقويت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسلها تصعد المستعلي وكما
غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من
التصرف او لتدل الالف على ان اصلها ياء والحروف لا تصرف ولا

تكون الفاعل متعلقة عن ياء ولا واو فان قيل فلم حازت الامالة في
 ياء ويا في النداء قيل اما ياء فانها اميلت لانها اغنت غناء الجملة
 واما ياء في النداء فانها اميلت لانها قامت مقام الفعل فجازت افعالها
 كالنعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
 السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاثام وهو ان تضم شفتيك
 من غير صوت وهنا يدركه البصير دون الضير والروم وهو ان
 تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهنا يدركه البصير والضير
 والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا غير وهذا بخالد
 والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
 الحرف الاخير في الرفع والجر نحو هذا بكر ومررت بيكر فان قيل
 فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
 المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
 السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
 النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا ياء في حال
 الجر قيل لوجهين احدهما انها ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
 لحقة الفتحة بخلاف الرفع والجر فان الضمة والكسرة ثقلتان والوجه
 الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي
 الى ان يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام
 العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء
 في حالة الجر لكان ذلك يؤدي الى ان تثبت ياء المتكلم فلذلك لم

يبدلوا منه ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي
 حالة الجز ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في
 حالة الرفع واوا ولا في حالة الجز ياء. ويجب لغة قليلة وإيجود اللغات
 الأبدال في حال النصب وترك الأبدال في حال الرفع والجز على ما
 بينا وأما الإشمام فالمراد به أن تبيين أن هذه الكلمة أصل حركة في
 حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فإن قيل فلم لم يجر الإشمام في
 حال الجز قيل لأنه يؤدي إلى تشويه المخلق وأما الاتباع فلأنه لما
 وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لما الضمة في حالة الرفع لأنها
 الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت أولى من غيرها قال الشاعر
 أنا ابن مارية إذ جدّ النفر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر
 أرثني بحملاً على ساقها . فهن فتاوي لذلك الحميل

بكسر الحاء والجيم فإن قيل فهذا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز
 في حالة الرفع والجز قيل لأن حرف الأعراب تلزمه الحركة إذا
 كان متوئلاً في حالة النصب نحو قولك رأيت بكراً ولا تلزمه في حالة
 الرفع والجز فإن قيل فهذا جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت
 البكر قيل حملاً على ما فيه التنوين لأن الأصل هو التنكير فإن قيل
 فهذا جاز أن يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبكر بكسر السين
 في الوقف كما جاز هنا بكر ومررت بكراً قيل لأنهم لو قالوا هذا
 عدل بضم الدال لأدى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم لأنه
 ليس في كلامهم شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي إلى إثبات
 ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم إلى الكسر كما قالوا في جمع
 حقوا حتى وجروا أجر وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عدل بكسر الدال
 لأن له نظيراً في كلامهم نحو إبل وإطل ولم يقولوا مررت بالبكر بكسر
 السين لأنه ليس في الأسماء شيء على وزن فعل الأعدل وهو اسم دويبة

وَرَدَّ اِسْمُ السُّنَّةِ وَهِيَ فَعْلَانِ تَقْلًا اِلَى اِلَاسِيَّةٍ وَحِكِي بَعْضُهُمْ وَعِلَّ فَلَمَّا
كَانَ ذَلِكَ يُوْدِي اِلَى اَثْبَاتٍ مَا لَا يُظَيِّرُ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ رَفْضُهُ وَعَدْلُهُ
مِنَ الْكُسْرِ اِلَى الضَّمِّ فَقَالُوا مَرَرْتُ بِالْبُسْرِ لَانَّ لَهُ تَظْيِيرًا فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ
طَلَبٍ وَحَرَضٍ فَاعْرِضْ نَصِبٌ اِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

اِنْ قَالِ قَائِلٌ مَا الْإِدْغَامُ قِيلَ اِنْ تَصَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ
اِنْ تَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ اَوْ وَقْفٍ فَيَنْبَغِي اللِّسَانُ عَنْهَا نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فَاِنْ قِيلَ
فَعَلَى كَمْ ضَرْبًا الْإِدْغَامُ قِيلَ عَلَى ضَرْبَيْنِ اِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ
غَيْرِ قَلْبٍ وَاِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَابِرِهِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَاَمَّا اِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي
مِثْلِهِ فَنَحْوُ شَدٍّ وَرَدٍّ وَكَانَ الْاَصْلُ فِي شَدٍّ وَرَدٍّ اِلَّا اَنَّهُ لَهَا اِجْتِمَاعُ
حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ سَكَنُوا الْاَوَّلُ مِنْهَا وَاِدْغَمُوهُ فِي الثَّانِي
وَحَكْمُ الْمَضَارِعِ فِي الْإِدْغَامِ حَكْمُ الْمَاضِي نَحْوُ يَشَدُّ وَيَرَدُّ وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ
وَاَمَّا اِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي مُقَابِرِهِ فَهُوَ اِنْ تَبَدَّلَ أَحَدُهُمَا مِنْ جِنْسٍ الْآخَرِ
وَتَدْغَمَهُ فِي الثَّانِي نَحْوُ الْحَقِّ كُنْتُ وَأَنْتَكَ قَطْنَا وَاسْلَخَ غَنَمُكَ وَأَدْمَغَ خَلْقًا
وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ إِلَّا بَعْدَ
مَعْرِفَتِهَا وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَأَقْسَامِهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ
مَعْرُوفَةٌ وَقَدْ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ مَسْخُوسَةٍ وَهِيَ النُّونُ الْخَفِيفَةُ
وَهَمْزَةُ بَيْنَ يَيْنَ وَالْأَلِفُ الْمَالَّةُ وَالْفُ التَّنْخِيمُ وَهِيَ الَّتِي يُنْجَى بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ نَحْوُ
الصَّلَاةِ وَالصَّادِ كَالزَّاءِ وَالسِّينُ كَالجِيمِ وَتَبْلُغُ نِيْفًا وَارْبَعِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ
غَيْرِ مَسْخُوسَةٍ وَهِيَ الْقَافُ الَّتِي بَيْنَ الْقَافِ وَالْكَافِ وَالْكَافُ الَّتِي بَيْنَ
الْجِيمِ وَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالشِّينِ وَالصَّادُ الَّتِي
كَالسِّينِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالتَّاءِ وَالظَّاءُ الَّتِي كَالثَّاءِ وَالْبَاءُ الَّتِي كَالفَاءِ وَحِكِي

أبو بكر يان الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي أن منهم من يقول
 في أثرد أضرد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالأول للمهزة والالف والهاء
 وهو من أقصى الخلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط الخلق والثالث للغين والحاء وهو من أدنى الخلق مما يلي الفم
 والرابع للقف وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم والسادس للجيم
 والسين والياء وهو من وسط اللسان بين وبين الحنك الأعلى والسابع
 للضاد وهو من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس وهي من
 الجانب الأيسر سهل والثامن للام وهو من أدنى حافة اللسان إلى
 منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للرأ وهو من مخرج النون إلا أن الرأ أدخل بطرف اللسان في الفم
 ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والدال وهو من
 بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والزأ وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف
 الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للتاء والذال والظاء وهو من بين
 طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفاء وهو من باطن
 الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا
 عمل للسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة
 والمندقة والمصمتة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة
 والمفتوحة والمستعلية والمنخفضة والمعتلة فالمهموسة عشرة أحرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والتاء والفاء ويجمعها
 قولك ستشحك خصنة والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا ويجمعها مدغطا وجعظرو قل نذ صيرن والمندقة ستة أحرف

اللام والنون والراء والميم والياء والفاء ويجمعها قر من لب والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها اجذت طبقك
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الاخر القاف والغين والخاء
 والمنخفضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهبوسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها والهمس الصوت الخفي
 فلذلك سُميت مهبوسة ومعنى المجهورة انها حروف أشبع الاعتماد في
 موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلة انها حروف لها فضل اعتماد على
 ذلق اللسان وهو طرقة ولذلك سُميت مذلة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأصنعت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة *
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت
 شديدة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينها ولذلك كانت
 بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان
 الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينتفع
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المنخفضة عكس ذلك *

وسمى المعتلة لأنها حروف تغير بالتقلب بعضها إلى بعض بالعلل
الموجبة لذلك ولذلك سميت معتلة وسميت الألف والياء والواو
حروف المد واللين أما المد فلأن الصوت يمد بها وأما اللين فلأنها
لانت في مخارجها وأتسعت وأوسعت مخرجا الألف ويسمى الهاوي هوية
في الحلق فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فإن قيل فلم جاز
أن تدغم الياء في الميم لتقاربها ولا يجوز أن تدغم الميم في الياء قبل
أنها لم يجوز أن تدغم الميم في الياء نحو أكرم بكرا كما يجوز أن تدغم
الياء في الميم أصح مطرا ألا أن الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو
أدغمت في الياء لذهب الغنة التي فيها بخلاف الياء فإنه ليس فيها
غنة تذهب بالأدغام فكذلك أيضا لا يجوز أن تدغم الراء في اللام كما
يجوز أن تدغم اللام في الراء لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو أدغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالأدغام بخلاف اللام فإنه
ليس فيها تكرير يذهب بالأدغام فاما ما روي عن أبي عمرو من
أدغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْيِرْ لَكُمْ خُطَابَكُمْ فالعلماء
ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ولعل أبا عمرو
أخى الراء فحذف على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيها هو انقص صوتا منه وإنما لم يجز ادغام
الحرف فيما هو انقص صوتا منه لأنه يؤدي إلى الإجحاف به وإبطال
ما له من النضل على مقاربه فإن قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قبل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والذال والذال والراء
والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون نحو
التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والشاكر
والصابر والضاھر والطائع والظافر والناصر فهي إحدى عشر حرفا من

حروف طرف اللسان وحرفان بحالطان طرف اللسان وها الضاد
والسين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما إن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني إن هذه اللام أكثر دورها في الكلام
والذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتحركة وإنما أجمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الإدغام وإنما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلعتبر قيل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سدس وفي تكبيره سداس إلا أنهم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سيناً في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوا ما هنا من السين تاء صار إلى سدس ثم ادغموا التال في
التاء فصار ست وإنما بلعتبر فأصله بنو العنبر إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الإدغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بني العم قال الشاعر

إذا غاب غدا عنك بلعم لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
عداء طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر تميم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرود في القياس وإنما دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه
نصبت أن شاء الله تعالى

تم

كتاب اسرار العربية والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

الطبعة الاولى



نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ
 سيبيلد الألماني والسبعة الاولى في لشبني العزيز المدرس العلامة بدار
 فنون العلوم طوبينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 باشكوريال بديار الاندلس

فهرس هذا الكتاب

١	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٢	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المنز	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وفس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حينا	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٢	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان واخواتها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب ان واخواتها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت واخواتها	الباب العشرون
٦٧	باب الاغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

٧٩	الباب الثالث والعشرون باب المصدر
٨٠	الباب الرابع والعشرون باب المفعول فيه
٨١	الباب الخامس والعشرون باب المفعول معه
٨٢	الباب السادس والعشرون باب المفعول له
٨٣	الباب السابع والعشرون باب المحال
٨٤	الباب الثامن والعشرون باب التمييز
٨٥	الباب التاسع والعشرون باب الاستثناء
٨٦	الباب العشرون باب ما يجز به في الاستثناء
٨٧	الباب الحادي والثلاثون باب ما يضب به في الاستثناء
٨٨	الباب الثاني والثلاثون باب كم
٨٩	الباب الثالث والثلاثون باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون باب النداء
٩١	الباب الخامس والثلاثون باب الترخيم
٩٢	الباب السادس والثلاثون باب الندة
٩٣	الباب السابع والثلاثون باب لا
٩٤	الباب الثامن والثلاثون باب حروف الجر
٩٥	الباب التاسع والثلاثون باب حتى
٩٦	الباب الأربعون باب مذ ومنذ
٩٧	الباب الحادي والأربعون باب القسم
٩٨	الباب الثاني والأربعون باب الإضافة
٩٩	الباب الثالث والأربعون باب التوكيد
١٠٠	الباب الرابع والأربعون باب الوصف
١٠١	الباب الخامس والأربعون باب غطف اليان
١٠٢	الباب السادس والأربعون باب البدل

١١٨	الباب السابع والأربعون باب العطف
١٢٠	الباب الثامن والأربعون باب ما لا يتصرف
١٢٤	الباب التاسع والأربعون باب اعراب الأفعال وبنائها
١٢٩	الباب الخمسون باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
١٣١	الباب الحادي والخمسون باب حروف الجزم
١٣٢	الباب الثاني والخمسون باب الشرط والخزاء
١٣٤	الباب الثالث والخمسون باب المعرفة والنكرة
١٣٧	الباب الرابع والخمسون باب جمع التكسير
١٤٢	الباب الخامس والخمسون باب التصغير
١٤٦	الباب السادس والخمسون باب النسب
١٤٩	الباب السابع والخمسون باب أسماء الصلات
١٥٢	الباب الثامن والخمسون باب حروف الاستفهام
١٥٤	الباب التاسع والخمسون باب المحكاة
١٥٦	الباب الستون باب الخطاب
١٥٧	الباب الحادي والستون باب الألفاظ
١٦٠	الباب الثاني والستون باب الأمانة
١٦٢	الباب الثالث والستون باب الوقف
١٦٥	الباب الرابع والستون باب الأتغام

فهرس العظااا

صفء	سار	صفا	صفء	سار	صفا
١٣	٤	أأص	١٢	٢٤	أصأ
١٦	١١	الوقف	١٦	١٩	أأأ
٢٤	١١	كانا	٢٤	١	الأأ
—	١٥	أأ	—	١٩	أأ
٢٦	٢	أأ هذا أأ	٢٦	١٨	وأأأأ
٢٧	٢٤	أأأ	٢٧	٩	أأ
٢٩	٢	أأ	٢٩	٢٤	أأ
٣٠	٦	أأ	٣٠	١٧	أأ أأ
—	١٢	أأأ	—	٢١	أأأ
—	١٨	أأ	—	٦	أأ
—	٢٢	أأ	—	٨	أأ
٣١	٦	أأ	٣١	١٥	أأ
—	١٧	أأ	—	١٥	أأ
٣٢	٥	أأ	٣٢	٥	أأ
—	٧ و ١٠	أأ	—	١٢	أأ
٤٤	١١	أأ	٤٤	١٥	أأ
—	٢٤	أأ	—	٤	أأ
٤٨	٢٢	أأ	٤٨	٦	أأ
٥٦	١	أأ	٥٦	٦	أأ
٧٠	١٥	أأ	٧٠	١١	أأ
٦٤	٦	أأ	٦٤	٢٠	أأ

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	ورقة	١٥٧	٢١	والستون
—	١	القول	١٥٨	١٨	يبتدا
—	١٢	الذبا النيا	١٦١	١٢	عمادا
١٤٧	٩	فعل	١٦٨	١٧	انظما
١٥٥	١١	فلا	١٦٩	٢	ان
١٥٢	٥	الستون	١٧١	١	المتدا
—	١٦	امراتين			

داخل منبر	١١٠٦٣
فن منبر	٥ هـ
كتاب منبر	١١٢ ع



Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit
Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Pro-
fessoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals
tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn,
3. August 1886.

Dr. CHR. F. SEYBOLD.

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuften شواهد zu gute kommen zu lassen, [für den zweiten Theil nach Guida: Gemäleddini Ibn Hišāmī Commentarius in carmen Ka'bi ben Zoheir Bānat Sa'ād appellatum p. 4 v. Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbārī's Person verweise ich nur auf Kantzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basrenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbārī كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur مسائل الخلاف genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbārī كتابنا الموسوم بالاسماء في 16 Z. 11, 12 شرح السبع 11 Z. 11, 12 شرح الاسماء كتابنا الموسوم بالمرتجل في شرح السبع 17 Z. 17. vgl. noch 13 Z. 17. Jeder, der die fast durchweg leicht verständlichen, klaren Antworten (immer mit قيل eingeführt) auf die meist knappen Fragen (mit ان قال قائل zu Beginn der Capitel, mit قال innerhalb derselben bezeichnet) liest, wird dem Urtheil Hāggī Halfa's I 282 (n. 654) über unser Compendium beistimmen müssen dass es ein سهل المأخذ قاليف sei. Es wird selbst von Anfängern, auch im Orient, als passendes Introductionsbuch in die arabische

Liebenswürdigkeit gab mir derselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 88 (was bei Casiri nicht steht) die أسرار العبيدة enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebini-scher Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 80) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen قُلْ und وَهُوَ lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) وَأَعِيدُوا حَتَّى الشَّامَتَيْنَا, Cod. Berol. 30 hat nur وَأَجْمَعَتِي الشَّامَتَيْنَا, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung



VORWORT.

Als ich im Frühjahr 1883 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der أسرار العربية des Ibn al Anbârî († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kautzsch (sammt Edition des باب الحبال in ZDMG 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

Druck von E. J. Brill in Leiden.

IBN AL ANBARËS
ASRAR AL 'ARABIYA

HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,
Dr. Phil.



LEIDEN. — E. J. BRILL.
1886.

IBN AL ANBÂRÎ'S
ASRÂR AL ARABÎYA.